جـــامعـــة الـــــدكتور مـــولاي الطـــاهر بسعـــيـــدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

# أثر العولمة على الإدارة المحلية في الجزائر دراسة حالة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: تسيير وإدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبة :
♦ زياني فاطيمة زهرة

إشراف الأستاذ:
♦ شاربي محمد

أعضاء اللجنة المناقشة

♦ الدكتور: .....موكيل عبد السلام.....أستاذاً رئيساً
♦ الدكتور: ..... شاربي محمد..... أستاذاً مشرفاً
♦ الدكتور: ..... بن زايد أحمد..... أستاذا مناقشاً

السنة الجامعية: 2017-2018

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

# أثر العولمة على الإدارة المحلية في الجزائر دراسة حالة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ل م د في العلوم السياسية، تخصص: تسيير وإدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبة :
♦ زياني فاطيمة زهرة

إشراف الأستاذ:
♦ شاربي محمد

السنة الجامعية: 2017-2018

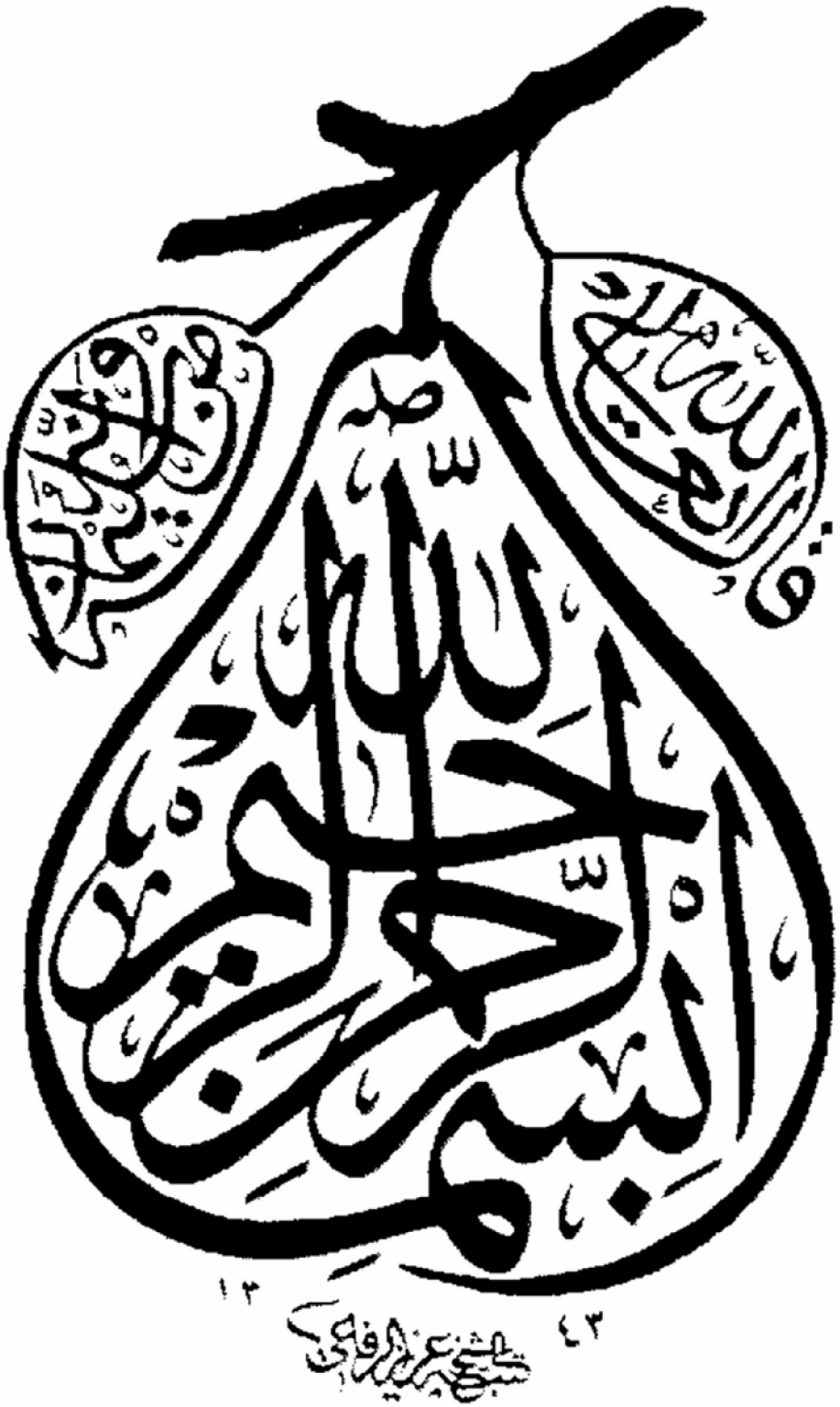
بسم الله الرحمن الرحيم
١٣
٤٣

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**"الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب ذري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضئ ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء و يضرب الله الأمثال للناس و الله بكل شئ عليم".**

**سورة النور الآية 35**

# الشكر

**اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، ملء السموات و ملء الأرض ، وملء ماشئت من شئ بعد ، أحمدك ربي و أشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني .**

**ثم أتوجه بالشكر إلى أستاذي المحترم ، شاربي محمد الذي أعتبره قدوة لي و له الفضل بعد الله تعالى على إتمام هذا البحث منذ أن كان الموضوع عنوانا و فكرة إلى أن صار مدكرة كله و التقدير و العرفان و أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي من الإبتدائي حتى الجامعي الذين درسوني و أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة لتفضلهم عليا بقبول مناقشة هذه المذكرة فهم أهل لسد خللها و تقويم معوجها و تهذيب نتواتها,**

**كما أشكر كافة العاملين ببلدية اولاد خالد الذين ساعدوني في إعطاء المعلومات اللازمة و على رأسهم فكيرة بشير و عبد القادر دحوني و سحنون .**

## الإهداء

### بسم الله الرحمن الرحيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولاتطيب الاخرة إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك و لاتطيب آخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جلى جلالك . الى من كلله الله بالهيبة و الوقار الى من علمني العطاء بدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجو الله ان يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قدفها وستبقى كلماته نجوما اهتدي بها اليوم و في الغد والى الابد ابي .الى ملاكي في الحياة الى معنى الحب ومعنى الحنان الى ملاكي وسر وجودي الى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي الى اغلى الحبايب امي اطال الله في عمرها الى اخوتي الاشقاء حسين ، احمد ، عبد الرزاق ، الى اختي و توأم روحي ورفيقة دربي غلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة الى من رافقتني منذ ان حملنا حقائب صغيرة و معك سرت الدرب خطوة بخطوة ماتزال ترافقني الى اليوم و الى كل عائلتها المحترمة و الى امها اطال الله في عمرها توجي شافيعة . الى من شجعني ووقفوا معي لآخر لحظة لإتمام هذه المذكرة الى الّي عجز اللسان عن شكرهم و ذكر مآثيرهم الى كل عائلة شريفي المحترمة .الى جداتي و خلاتي الى جارتي وصديقتي نصيرة و إلى كل عائلة قادم و الى اللواتي لم تلدهن امي الى "رحماني ايمان ، بن جراد زهرة ، سلطاني حياة ، فتيحة ،حليمة، سعدية، هدى، أمال، وسيلة"، إلى كل طلبة العلوم السياسية

مقدمة

إن التحولات العالمية الكبرى على كافة الأصعدة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والإعلامية وثيقة الصلة بتطور الرأسمالية العالمية، كما أن اقتصاد السوق تشجيع الخوصصة والتطور التكنولوجي والتقني بشكل عام هي بدورها وطيدة الصلة بالليبرالية السياسية والثقافية، وهي معطيات هيأت الظروف لظهور ما يسمى بالعولمة، حيث أصبح يستعمل هذا المفهوم كتعبير عن المرحلة العليا من التطور التي بلغها الاقتصاد الرأسمالي، بهدف إنشاء سوق عالمية موحدة تقوم أساسا على مبدأ التحرر الاقتصادي، حرية التجارة، رفع القيود والحواجز الجمركية، وبهذا المعنى فإن العولمة أو الكوكبة أو الكونية التي هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Globalization" والمصطلح الفرنسي "Mondialisation" تعد أهم آلية أفرزها النظام الدولي الجديد أو بالأحرى النظام الرأسمالي العالمي من أجل تثبيته وتدعيم معالمه، وتعتبر ظاهرة العولمة معقدة طوقت العالم كله فهي ذات أبعاد اقتصادية سياسية واجتماعية وثقافية شملت نواحي الحياة كلها، ورغم تعدد تعاريفها من قبل الباحثين، إلا أنها حظيت باهتمام جميع المفكرين والدارسين في مختلف أنحاء العالم محاولين التعرف على ماهيتها وأهدافها وتأثيراتها على حياة الأفراد والمجتمعات، كما حظي مفهوم "العولمة" باهتمام وسائل الإعلام والرأي العام والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية والعالمية كلها حتى أصبحت العولمة بندا دائما في أغلب المحافل الدولية والندوات والمؤتمرات.

ولقد أدرك الجميع أن تطور الإدارة المحلية أصبح ضرورة حتمية، الذي يهدف أولا إلى خلق إدارة مؤهلة وقادرة على بناء نظام متطور للإدارة المحلية، فلا يخفى علينا أن الإدارة المحلية في الجزائر واجهت في مطلع القرن العشرين تحولات التي شهدها العالم وهي تحويلات سريعة التي حولت مجرى التاريخ، وتحكمت في مصير العالم، منها بروز العولمة والثورة التكنولوجية والحضارية والإنسانية لذا حظيت الإدارة المحلية باهتمام المتزايد كونها أكثر تحقيقا للمشاركة الشعبية وأكثر كفاءة في إشباع الحاجات المحلية.

## 1/- أهداف الدراسة:

يسعى هدا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها.

- بيان ماهية العولمة والإدارة المحلية.
- تحديد الأقنعة السياسية الاقتصادية التكنولوجية للعولمة التي تأثر على الإدارة المحلية .
- إبراز واقع الإدارة الإلكترونية والديمقراطية التشاركية في كل من بلدية أولاد خالد وبلدية سعيدة.

## 2/- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي نعالجه والمتعلق بأثر العولمة على الإدارة المحلية بحيث تم من خلال الجانب العلمي، والمتمثل في ضبط المفاهيم المتعلقة بالعولمة والإدارة المحلية والإدارة الإلكترونية والديمقراطية التشاركية ومنظمة التجارة العالمية وإبراز إيجابيات وسلبيات العولمة .

## 3/- مبررات اختيار الموضوع

ا/- **الأسباب الموضوعية:** أن الدراسات والأبحاث التي أنجزت حول أثر العولمة على الإدارة المحلية قليلة كما أن الحديث عن العولمة وتحدياتها التي أدخلتها على العالم الثالث عامة والجزائر خاصة تقودنا إلى ضرورة البحث ومحاولة إيجاد تأصيل نظري لها.

ب/- **الأسباب الذاتية** :تتمثل أساس في الاضطلاع المعمق حول الآثار التي أدخلتها العولمة على الإدارة المحلية ومحاولة الوصول إلى تأطير علمي ومنهجي لهذا الموضوع وتطوير البحث في المذكرات اللاحقة .

## 4/- أدبيات الدراسة:

إن البحث والدراسة لموضوع أثر العولمة على الإدارة المحلية في الجزائر بحيث يتطلب دراسة مفهوم العولمة والإدارة المحلية حيث تنوعت الدراسات السابقة:

**الدراسة الأولى:** عبد الحليم غزبي، "العولمة الاقتصادية" يقوم هذا الكتاب إلى التطرق إلى مفهوم العولمة وتطبيقاتها وأبعاد العولمة والنشأة التاريخية للعولمة .

**الدراسة الثانية:** لأيمن عودة المعاني "الإدارة المحلية" تعرض إلى مجموعة من المفاهيم الإدارة المحلية بحيث تطرق إلى نشأتها وأهميتها وأهم مقوماتها.

**الدراسة الثالثة:**محمد محمود الطعامنة، "نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي" الملتقى العربي الأول حيث تم التطرق إلى مفهوم الإدارة المحلية مقوماتها وفلسفتها وأهدافها.

**الدراسة الرابعة** : علاء زهير الرواشد "العولمة والمجتمع" تناول هذا الكتاب تعريف العولمة وأهم تجلياتها في المجتمع.

## 5/- إشكالية الدراسة:

تعتبر العولمة ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية، فهي من ناحية تحمل بذور التطور والتقدم التكنولوجي والمعلوماتي ومن ناحية أخرى تحمل معها نتائج سلبية تؤدي إلى تهميش الدول التي لا تستطيع مواجهتها بالوسائل العلمية الصحيحة، لاسيما أن هذه الظاهرة تتسم بظهور بيئة تنافسية قاسية، فالمنافسة اليوم أصبحت على المستوى العالمي، كما ظهرت تقنية المعلوماتية والرقمنة التي شكلت تحديات أمام الإدارة المحلية الأمر الذي فرض على الإدارة المحلية تغيير إستراتيجيتها ووسائلها لمجابهة ظاهرة العولمة وهنا تظهر إشكالية الدراسة:

♦ **إلى أي مدى أثرت العولمة على الإدارة المحلية في الجزائر؟**

في ضوء هذه الإشكالية تم طرح مجموعة من التساؤلات:

## 6/- التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم كل من العولمة والإدارة المحلية؟
- كيف تأثر أقنعة العولمة على الإدارة المحلية في الجزائر؟

- ما هو واقع الإدارة الإلكترونية في بلدية أولاد خالد؟

**7/- فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية ثم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر العولمة مفهوم أو ظاهرة لها أبعاد عديدة سياسية ثقافية اقتصادية تؤثر في حياة الأفراد والجماعات، كما أن الإدارة المحلية تعتبر أسلوب من أساليب التنظيم الإداري.
- أثرت أقنعة العولمة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو التكنولوجي على سبيل ذلك الإدارة الإلكترونية التي أدخلت على الإدارة المحلية من التقليدية إلى المتطورة بأجهزتها المعلوماتية .
- تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية أولاد خالد كغيرها من البلديات بحيث واكبت هذه الأخيرة عصر التكنولوجيا والابتعاد عن الأوراق، وكذالك رضى المواطن بالخدمات المقدم له.

**8/- الإطار المنهجي:**

لمعالجة الموضوع سيتم توظيف مجموعة من المناهج والاقترابات .

**أ/- المنهج التاريخي:** وذلك بالرجوع إلى أهم التطورات التاريخية التي مرت بها العولمة والإدارة المحلية وهو منهج يعتمد على الأحداث التي وقعت في الماضي.

**ب/- المنهج الوصفي:** هو نوع من أساليب البحث يدرس الظواهر الاجتماعية والسياسية الراهنة ويعتبر المنهج الوصفي أكثر المناهج البحث ملائمة للدراسة الظواهر والموضوعات تدور حول السلوك الإنساني وطبيعة البشرية من خلال تعريف العولمة والإدارة المحلية .

**ج/- دراسة حالة:** يعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات حول ظاهرة البحث وتحديد مفهومها ومستوياتها المختلفة أما عن أدوات البحث فقد تم استخدام الإستبيان لجمع الأسئلة المطروحة على موظفي بلدية أولاد خالد.

أما الإقترابات فقد تم الاعتماد على:

**الاقتراب القانوني:** واستعمل هذا الاقتراب في الرجوع إلى النصوص القانونية المتعلقة بالبلدية، وذلك لتوضيح دورها وخاصة فيما يتعلق بالإدارة الإلكترونية، كما أنه يرتكز على الهيكل التنظيمي.

**الاقتراب الوظيفي:** يتجلى دراسة الوظيفة التي تؤديها الإدارة الإلكترونية من خلال الكشف عند مدى تأثير عليها في تغيير طرق الأداء، والتعامل الإداري على غرار الإدارة التقليدية.

**9/– صعوبات الدراسة:** من بين الصعوبات التي تعرضت إليها خلال إنجازنا لهذه المذكرة.

- تشعب موضوع الدراسة وتناوله من طرف العديد من الباحثين من الناحية السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.
- صعوبة الحصول على مصادرها الرسمية.

**10/– هندسة الخطة:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة الإلمام بمختلف متغيراتها، تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول حيث تعرضنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للعولمة والإدارة المحلية والذي يتناول فيه ثلاث مباحث بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية العولمة والمبحث الثاني خصصناه للإدارة المحلية، أما المبحث الثالث فخصصناه الإطار المعرفي حول التنظيم الإداري المركزي.

وأما الفصل الثاني، فقد تطرقنا من خلاله إلى أثر أقنعة العولمة على الإدارة المحلية بحيث خصصنا المبحث الأول إلى أثر العولمة السياسية على الإدارة المحلية والمبحث الثاني أثر العولمة الاقتصادية على الإدارة المحلية، أما المبحث الثالث فتعرضنا إلى أثر العولمة التكنولوجية على الإدارة المحلية، أما في ما يخص الفصل الثالث فخصصناه إلى واقع الإدارة الإلكترونية ببلدية أولاد خالد كدراسة حالة والديمقراطية التشاركية ببلدية سعيدة.

# الفصل الأول

# الإطار المفاهيمي العام للعولمة

## تمهيد:

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في السنوات الأخيرة سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل العملية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، وغيرها وتزيد أهمية العولمة إلى تباين أبعادها وتشعب أثارها إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب، وإنما تجاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها أثارا ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

## المبحث الأول: ماهية العولمة

لا شك أن ظاهرة العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ومعقدة وأن صياغة تعريف دقيق لمفهوم العولمة يبدوا أمرا شاقا نظرا لتعدد مفاهيمها لسبب اختلاف أراء الكتاب والباحثين والمفكرين، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم العولمة ونشأتها التاريخية وأبعادها.

### المطلب الأول: مفهوم العولمة

إن تعريف العولمة تعريفا جامعا أمر يصعب بلوغه لأن الناظر إليها قد يتناولها من زاوية ما يبحث فيه، فنظرة الاقتصادي تختلف عن السياسي والاجتماعي، وكذلك يفهمها الثقافي من وجهة ما يخدم ما يقدمه، بحيث يرى الاقتصاديون بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار الرأسمالية حرية الأسواق، بينما يرى السياسيون العولمة ترتكز على مفهوم الأحادية (أي أرض بلا حدود)، أي أن العولمة نتاج تقدم العلمي والثقافي، ومحكوم على الجميع الانخراط فيها ولا تمتلك أية دولة بمفردها القدرة على التنكر لها أو تجنبها تحت طائلة التهميش Marginalization أو الزوال[1].

#### 1/- مفهوم العولمة لغة:

العولمة ثلاثي مزيد يقال: عولمة على وزن قولبة، وكلمة " العولمة نسبة إلى العالم – بفتح العين- أي الكون، وليس إلى العلم –بكسر العين- والعالم جمع مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلم وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة، فالعولمة كالرباعي في الشكل فهو يشبه دحرجة المصدر، لكن دحرجة رباعي منقول، أما (عولمة) فرباعي مخترع غن صح التعبير وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام إعرب (ابن منظور) والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعانيها، وضع الشيء على مستوى العالم وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي، ويرى الدكتور صدقي الدجاني أن العولمة

[1]- سعيد محمد عثمان، **العولمة السياسية بين الفكرين الإسلامي والغربي من منظور التاريخي**، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية، سنة 2007، ص ص 31-32.

مشتقة من الفعل عو لم على صيغة فوعل واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل يفعل، أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها عل العا لم.

يشار إلى أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قدر إجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالميا والعولمة ترجمة لكلمة Mondialisation بالفرنسة بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة، إنما هي ترجمة Globalisation الإنجليزية التي ظهرت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، فهي إذا مصطلح يعني جعل العا لم عاملا واحدا، فالعولمة من حيث اللغة كلمة غربية على اللغة العربية ويقصد منها عند الاستعمال تصميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العا لم كله[1]، كما عرفها لغويا عبد الرحمان خليفة بأن العولمة هي اشتقاق من العا لم ومن العالمية، لكي نصل بعد ذلك إلى العولمة.[2]

**أما اصطلاحا:** ليس هناك تعريف محدد أو قاطع للعولمة، والراجح أنه لن يكون هنا لك تعريفا محددا، حيث أنه من المتعذر حصر العولمة في تعريف واحد محدد الأبعاد والملامح مهما كان حظ هذا التعريف من الدقة والشمول، ولعله من الطبيعي أن تتعدد تعريفات العولمة، بحكم تعدد أبعادها وجوانبها ومستوياتها، وبحكم ما تتسم به من التركيب ثم ما تتعارض له من تغييرات حادة وسريعة، وكذلك بحكم اكتمال معالمها على أرض الواقع، إن كلمة العولمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل القواميس السياسية والاقتصادية، وفي الواقع يعبر مصطلح العولمة من تطورين هامين هما:

* التحديث.

* الاعتماد المتبادل.

[1] – علاء زهير الرواشدة، **العولمة و المجتمع**، دار الحامد للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2007 ، ص ص 14-15.

[2] – نداء صادق الشريفي، **تحليلات العولمة على التنمية السياسية**، دار جهينة للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، سنة 2007، ص 19.

يرتكز على مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة، ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة فتعرض هنا لأكثر التعاريف رواجا[1].

## 2/- تعريف شومان للعولمة:

يقول الدكتور محمد شومان إن مفهوم العولمة يستخدم على نطاق واسع لتوصيف ومحاولة تحليل التحولات المتسارعة في العالم، ورصد أثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا التعريف يركز على أن العولمة تشكل الإطار المرجعي لكل التحولات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتساعد على فهم هذه التطورات ورصد أثارها الإيجابية والسلبية.[2]

ويقول الدكتور حسين حنفي: "إن العولمة لفظ تم استخدامه عام 1991، له مدلول إيجابي، فلا أحد يرغب في أن يكون محلي – إنترنت- فضاء- إعلام ...ألأخ فبالعولمة يتجاوز البشر عصر الايدولوجيا، ويرى الباحث عمرو عبد الكريم أن كلمة العولمة تستخدم ابتداء لوصف كل العمليات التي بها تكتسب العلاقات الاجتماعية نوعا ما من عدم الفصل "الحدود" أو بعد المسافة حيث تجرى الحياة في العالم كمكان واحد، ومن تم فالعلاقات الاجتماعية التي لا تحصى عددا، حيث يتفاعل الناس ويتأثرون ببعضهم البعض أصبحت أكثر اتصالا وأكثر تنظيما على أساس وحدة الكوكب.[3]

كما عرفت ساندرا تايلور من أن "العولمة" أصبحت بمثابة الفكرة الأساسية، التي يحاول بها واضعو التنظيمات الاجتماعية أن يفهموا أو يفسروا كيفية إنتقال المجتمع الإنساني إلى الألفية الثالثة.[4]

---

[1]-علاء زهية الرواشدة، مرجع سابق ص 15-17.

[2]-رضا الواجد أمين، **الإعلام والعولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة الأزهر، ط1 ، سنة 2007 ، ص 51.

[3]- فضل الله محمد إسماعيل، **العولمة السياسية انعكاساتها وكيفية التعامل معها**، دار الجامعة الجديدة جامعة الإسكندرية 2008، ص ص 14-15.

[4]- لمياء محمد أحمد السيد، **العولمة و رسالة الجامعة رؤية مستقبلية**، دار المعرفة اللبنانية، الطبعة الأولى، سنة 2002، ص 33.

وقد عرفها كمال عبد المجيد في كتابه العولمة والديمقراطية "فيعرفها بقوله عملية إنتقال شيء من وطنه الأصلي إلى بلد آخر قصد تنفيذ غاية مفيدة لذلك الشيء قد يكون الشيء مكونا من مجموعة من الناس كاقيبلة أو مؤسسة كشركة تجارية أوحكومة أو جيش، أما الدكتور محمد الجابري يؤكد بأن العولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، هو أيضا بالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم كله.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن العولمة عند (د. سمير أمين) هي: "درجة من درجات التطور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي".[2]

كما يؤكد أيضا أنها تؤدي إلى تعميق الاستقطاب الدولي، الذي يعد سمة أساسية للنظام الرأسمالي، ويعرفها (ريتشارد هيجوت) العولمة على أنها: "مزيجا متباينا من الروابط والعلاقات المتداخلة التي تتجاوز الدولة القومية".

ورغم التعريفات المتعددة للعولمة بحيث أن المفهوم الفكري للعولمة لم يتبلور و لم يستقر بعد، نظرا لصعوبة الوصول إلى تعريف محدد جامع صانع ومع ذلك سنحاول صياغة تعريف العولمة، أن العولمة هي زيادة الحركة العالمية في انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وقوة العمل والأفكار والمعلومات عبر الحدود القومية بهدف اندماج الاقتصاديات الوطنية، وتقارب المسافات في القرية الكونية .

[1]- صلاح ياسين محمد الحديثي، **التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية**، مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1، سنة 2011، ص 56.

[2]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار جلة المملكة الأردنية الهاشمية عمان، سنة 2008، ص ص 27-28.

## المطلب الثاني: النشأة التاريخية للعولمة.

يجمع الكثير من الباحثين على أن انهيار جدار برلين بطريقة سليمة، وسقوط الإتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينات يشكلان بداية اتجاه العالم نحو عولمة الاقتصادية وتقنيات الاتصال، ففي حين أدى

انهيار الإتحاد السوفييتي إلى تغير ميزان القوى في العالم والذي طالما أفادت منه دول عربية في علاقاتها الدولية، فقد أدرك العرب اتجاه العالم إلى عولمة الاقتصادية وتقنيات الاتصال وهم غير مهيئين لمواجهة تحدياتها، ويعتبر البعض الوجود العربي التناهي في العالم العربي والإسلامي أحد مظاهر العولمة، ويعودون به غلى ما قبل سقوط جدار برلين وانهيار الإتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، فيشير عدنان البخيث إلى أن وصول نابيلون بونابرت إلى شواطئ مصر والشام قد حمل إلينا مظاهر وجود الغربي.

كما تجلى هذا الحضور في التشريعات العثمانية التي انتهت إلى نظام برلماني عام 1876 ليعلق بعد عامين، ثم يبحث من جديد عام 1908، بل وينظر البخيث إلى تنامي الوجود الغربي بشكل جديد في القرن العشرين عندما أحكمت أوروبا سيطرتها على العالم من خلال عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة، وما تلا ذلك من تطويع العالم، ويتفق البخيث مع جمهرة الباحثين الذين يؤكدون أن مصطلح العولمة قد بدأ يأخذ مفهومه من المعاصر من عقد من الزمان، ولكنه يؤكد أن العولمة مضمونا وممارسة ليست أمرا جديدا أو إطارا، بل هي قديمة ويمكن ربطها بالإمبراطوريات الأولى ونشأة الديانات.

وينكر الباحثون آخرون، في مقدمتهم سيار الجميل، إمكانية اعتبار العولمة إيديولوجيا معنية أو مذهبا سياسيا أو معتقدا فكريا، إذ يؤكد أنها ظاهرة تاريخية كبرى؟، وهو بذلك يتفق مع تيار عريض من الدارسين، ويشبه ظاهرة العولمة بظواهر التاريخية عديدة كالاكتشافات الجغرافية أو الثورات الصناعية

والتقنية، ويسارع إلى التأكيد بأن للظاهرة "أنها متعددة الوجوه، والمناهج متعددة الحقول ومخاطر لا متناهية الحصول، ليس لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، بل لإنتاج نظام مهيمن جديد واسع في متغيراته القيمة على امتداد القرن المقبل".[1]

ولا بد من التوقف عند بعض الأطروحات التي لا ترى العولمة مرحلة من مراحل التي تمر بها الرأسمالية، وأنها أعلى مراتب الامبريالية، وأنها تجسيد لتوسع العلاقات وتعمقها بين الدول في مجالات التجارة والاقتصاد، سواء في تبادل السلع والخدمات، أو انتقال رؤوس الأموال أوسرعة انتشار المعلومات والأفكار، فهل فعلا يمكن اعتبار العولمة مرحلة من مراحل الرأسمالية؟ ولاسيما أن تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول وتوسعها من الناحية التاريخية، يمكن إرجاعها إلى خمسة قرون أو أكثر، فقد شهدت القرون الخمسة الماضية تطورا هائلا في العلاقات بين الأمم، وازدادت هذه العلاقات حدة وتسارعا مع تقدم وسائل الاتصال.[2]

ومن النماذج الشهيرة التي تناولت نشأة العولمة وتطورها النموذج الذي صاغه رولاند روبرتستون في دراسته "تخطيط الوضع الكوني: "العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي"، وهو يقسم تطور العولمة إلى خمسة مراحل هي:

## المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية

والتي استمرت في أوروبا منذ أوائل القرن الخامس عشر وحتى أواسط القرن الثامن عشر، والتي شهدت النمو الأولي للمجتمعات القومية وإضعاف للقيود التي كانت سائدة وظهور أفكار عن الإنسانية، ونشأة الجغرافيا الحديثة وبروز التقويم الجريجوري.

[1]- منذر الشرع وآخرون، **العولمة أثرها في المجتمع والدولة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات المتحدة الطبعة الأولى، 2012، ص 104.

[2]- منذر الشرع وآخرون، مرجع سابق، ص 106.

## المرحلة الثانية: المرحلة نشوء

واستمرت في أوروبا منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى السبعينات، واتسمت بالتحول الجذري نحو فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وبدأت المفاهيم تتبلور خاصة العلاقات الدولية واعتبار الأفراد مواطنين لهم أوضاع مقننة في لدولة، ونشا فكر واضح عن الإنسانية، كما نشأة مؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وظهور مشكلة قبول مجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي وقد ظهر الاهتمام بالقومية والعالمية.

## المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

وقد استمرت هذه المرحلة من 1870 إلى غاية العشرينات من القرن العشرين، كما برزت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، إدماج المجتمعات غير الأوربية في المجتمع[1]، الدولي وظهور الصياغة الدولية ومحاولة تجسيد أفكار عن الإنسانية، وتم زيادة هائلة في عدد وسرعة أنماط الكونية للاتصالات وظهور المباريات والجوائز الدولية، كجائزة نوبل وتطبيق فكرة الوقت العالمي وكذلك التبني شبه العالم للتقويم الجريجوري، فقد قامت الحرب العالمية الأولى وتم تأسيس عصبة الأمم.

## المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع:

تمتد هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات ونشوب الخلافات والحروب الفكرية حول مصطلحات الناشئة الخاصة بالعولمة، وكذلك تم التركيز على الموضوعات الإنسانية كالهول وكوست والقنبلة الذرية، وظهور دور الأمم المتحدة.

## المرحلة الخامسة: مرحلة اليقين:

وتبدأ من الستينات من القرن الماضي وتميزت في التسعينات بالخلافات والأزمات، وتم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وارتفاع الوعي العالمي وحدث هبوط على القمر، كما سهدت هذه المرحلة انتهاء الحرب الباردة وانتشار الأسلحة النووية، وتزايد عدد المؤسسات الكونية والحركات

[1]- ميلود بن غربي، **مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، سنة 2008 ، ص ص 52-53.

العالمية وظهور حركة الحقوق المدنية، ونهاية الثنائية القطبية وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني والمواطنة العالمية والإنسانية ودعم النظام للإعلام العالمي.[1]

## المطلب الثالث: أبعاد العولمة:

### 1/- البعد السياسي للعولمة:

لقد تعددت وتنوعت انعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي داخليا على حد سواء ولعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل، وعلى نحو متزايد بين ما هو داخلي وبين ما هو خارجي، فلقد ارتكزت أسس التنظيم الدولي ومنذ القرون عديدة على النظر إلى جماعة الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسة متميزة عما عداها من الدول، كما اقتصرت العلاقات الدولية في بدايتها الأولى على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهو صورتا الدبلوماسية والإستراتيجية وهكذا في ظل النظر إلى الدول كوحدات مستقلة منعزلة عن بعضها البعض واقتصار التفاعل فيما بينها على أضيق نطاق، كان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدول والتي لا يصح التدخل فيها عملا بمبدأ" عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى، وبين ما هودولي أوخارجي غير أنه بمرور الوقت أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء على المستوى الرسمي أوغير الرسمي وتتمثل أبرز الأبعاد السياسية للعولمة فيما يلي:

#### أ- تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول:

لقد ظل مبدأ السيادة منذ أن نبه إليه **JEAN BODIN** عام 1576 يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الحديث، إذ نصت عليه وأقرته كافة القوانين والمعاهدات والنظم والأعراف الدولية .

#### ب/- تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها:

لقد ضربت العولمة بسهم وافر في مجال إضعاف دور الدولة القومية فقد أدت التطورات التاريخية والمتلاحقة التي شهدها العالم منذ مطلع عقد التسعينات وحتى الآن إلى إزاحة الدولة عن عرشها الذي

[1]- ميلود بن غربي، مرجع سابق، ص ص 53-54.

تربعت عليه[1]، فلم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في المسق الدولي كسابق عهدها راحت تتوارى على إستحياء شيئا فشيئا تاركة المجال أمام لاعبين جدد تعاظمت أدواره إلى الحد الذي بات يطغى أحيانا كثيرة على دور الدولة القومية.

## ج- بروز مفهوم الحكم كبديل عن الحكومة:

يرى دعاة العولمة أن مفهوم الحكم هو الأكثر تعبيرا وتناسبا مع الحقائق الواقع السياسي الوطني والدولي في الوقت الراهن، إذ لم تعد الحكومات وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة (وظائف الحكم)، وإنما باتت تشاركها في هذه الوظائف جهات عديدة أخرى داخلية وخارجية ومن ثم يمكن القول بأن الحكم كنشاط لم يعد مقصورا على الحكومات ككيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة الرسمية سواء كانت وطنية أوخارجية.[2]

## 2/- البعد الاقتصادي للعولمة

من يعتبر الجانب الاقتصادي أهم أبعاد العولمة، حيث تتنكر العولمة الاقتصادية على مفهوم "إقتصاد السوق" فهي عملية سيادة مذهبية السوق وقوانينها على كافة الكرة الأرضية لتجعل العالم منطقة تجارة موحدة يدخل إليها الأغنياء والفقراء، حيث تكون معايير السوق (العرض والطلب) هي الفاصل ف تحديد القرارات، فالعالم يتفتح على بعضه، وتزداد سرعتة النقل والمواصلات وتتسع السوق، حيث تزول الحواجز أمام إنتقال السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال، فالعولمة الاقتصادية، تدعو إلى تعميم الإقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي، وإلى قيم المنافسة والإنتاجية، وهي تعد العالم والرفاه والتقدم وتظهر العولمة الاقتصادية أساس في نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين إقتصاديات الدول الوطنية وفي وحدات الأسواق المالية...هذه التجليات الاقتصادية برزت بوضوح من خلال التكتلات الاقتصادية العالمية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية؟، الإتحاد الأوربي، رابطة

[1]- ممدوح محمود منصور، **العولمة دراسة في مفهوم والظاهرة والأبعاد**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، سنة 2003 ص ص 43-44.

[2]- ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص ص 53-54.

دول جنوب شرق آسيا)، بالإضافة إلى تناهي دور ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة).[1]

ويمكن أن نمثل الأبعاد الاقتصادية للعولمة في مجموعة من التطورات التي برزت خلال القرن العشرين:

1- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية، مما ترتب عليه إنتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي.

2- تزايد سطوة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية.

3- تنامي اللإتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على مستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.

4- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الإقتصاد العالمي .

5- سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظم الاقتصادي العالمي.[2]

## 3/- البعد الاجتماعي للعولمة:

يذهب البعد الاجتماعي للعولمة إلى خلق علاقة إرتباط الفرد بالعالم ومن ثم فغنها تدفع الفرد إلى الخروج من الإرتباط بفكرة المكان" وليصبح مرتبطا بفكرة العالم ولهذا فإن العولمة الاجتماعية تخلق مرجعية مختلفة عن كافة المرجعيات السابقة بفكرة الذات وحدود الوطن والانتماء، وتطرح العولمة الاجتماعية فئات اجتماعية متنوعة، تدافع عن قضايا خاصة، كالدفاع عن الحريات وعن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وعن النظام الديمقراطي، كما يعني الجانب الاجتماعي للعولمة اختلاف نمط حركة الأفراد وإنتقالهم، فبعد تقلص دور الحدود، يصبح العالم، حسب ما تطرحه العولمة قرية واحدة تتم فيها حركة الأفراد بسهولة وسيكون الإنتقال من الدول الفقيرة إلى الدول الأكثر رفاهية مصاحبا للتحولات المالية على كل المستويات وسوف يكون من العوامل المساعدة على ذلك

[1]- عبد الحليم عمار الغربي، **العولمة الاقتصادية**، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع، و الترجمة، سوريا، سنة 2013، ص ص 26-27.

[2]- ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 65-75.

الانتساب للأفراد إلى المنظمات غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية، هذه المنظمات التي أصبحت قوة فاعلة مؤثرة من مؤثرات العالمية، مثل قمة الأرض ومؤتمر حقوق الإنسان وأخيرا مؤتمر التنمية المستدامة وتسعى هذه المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق المجتمع المدني العالمي الذي يراقل نشاطات وسياسات الدول، في مجالات حقوق الإنسان والبيئة وقضايا الاجتماعية والإنسانية والإسهام في زيادة الخيارات أمام الأفراد، لإيجاد حلول مشتركة غير تقليدية ويذهب البعد الاجتماعي للعولمة إلى ما يسمى بالهويات البديلة، منطلقا من تأثر الثقافات بعضها ببعض، وصولا إلى تأثر الهوية المجتمعية واضمحلالها فالعلاقة بين المفهومين هي علاقة ثنائية اللإتجاه فالثقافة تعد مصدرا للهوية والهوية تعد محددا للثقافة[1].

## المبحث الثاني: ماهية الإدارة المحلية

نتيجة للتقدم العلمي الكبير والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم وما نتج عنه من تغير سريع فيشتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في أعداد السكان وحاجتهم إلى تنمية مجتمعاتهم، فلم تقتصر على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق وتكريس مبدأ العدالة بينهم بل تجاوزتها إلى ضرورة التأثير في حياتهم من أجل تحقيق الديمقراطية وتقديم خدمات العامة وبالتالي تحقيق الرفاه لمجتمعاتها، تلك الواجبات التي أثقلت كواهل الحكومات، اضطرتها للتنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية لهيئات المحلية منتخبة تنوب عنها بانجازها، وتحت مراقبتها وإشرافها، ولهذا فقد ازدادت أهمية الإدارة المحلية، وأصبحت تحتل مركزا، لإرسائها قواعد الديمقراطية وقيامها بدور فعال، لقربها من المواطنين، تنفيذ المشاريع الإنتاجية التي تعكس تطلعات المواطنين، نسعى من خلال هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية ونشأتها وأهميتها.

[1]- ونيسة الحمورني، **أبعاد العولمة**، مجلة القراءة والمعرفة، مصر سبتمبر 2013، ص ص 156-157.

## المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية

لتحديد تعريف الإدارة المحلية يجب علينا أولا التطرق إلى التعاريف الواردة في النصوص القانونية ثم التعريف الفقهي.

### 1/- التعريف التشريعي:

لقد عرف المشرع الجزائري الإدارة المحلية في نصوص تشريعية هامة ونوردها فيما يلي:

### 2/- تعريف الإدارة المحلية في التشريع الأساسي (الدستور):

عرف الدستور الجزائري الإدارة المحلية في المواد 15-16-17 فجاءت كالتالي: نصت المادة 15 على أنه: تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية أما المادة 16: فنصت على أن "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"، والمادة 17: على أنه يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[1].

من خلال المواد السابقة نجد أن المؤسس الدستوري عرف الإدارة المحلية من خلال اعتبار البلدية والولاية على أنها الجماعات الإقليمية للدولة والتي تمثل نظام اللامركزية في الجزائر ووسيلة ديمقراطية لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العامة.

### 3/- تعريف الإدارة المحلية في التشريع العادي:

#### أ/- قانون البلدية لسنة 2011:

عرف المشرع البلدية من خلال المادة الأولى: "البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون"[2].

---

1- زرواقي الطاهر، "**هيئات الإدارة المحلية في الجزائر ودورها في إرساء الحكم الراشد**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لعزوز، بخنشلة، العدد 2017/01/07، ص ص 12-13.

2 - القانون 11/10، الخاص بقانون البلدية.

**ب/- قانون الولاية لسنة 2012:**

عرف المشرع الولاية من خلال هذا القانون على أنها "الجماعات الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والخدمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة وفي الأخير لقد عرف المشرع الجزائري الإرادة المحلية من خلال قانون الولاية والبلدية على أنها: "تمثيل للجماعات الإقليمية في الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة"[1].

ولقد عرفها الأستاذ فؤاد العطار:" أنها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة أو محلية تباشر اختصاص اتها تحت إشراف الحكومة أو رقابتها"، كما عرفها الكاتب البريطاني كرام مودي: "أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أما الناخبين سكان الوحدة المحلية ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة."[2]

وعرفها الفقيه الفرنسي WALINE بأنها:" نقل السلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين"، وعرفها JOTTN CHERKE بأنها: "ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم السكان منطقة معينة إضافة للأمور التي يرى البرلمان أنه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تكمل الحكومة المركزية".[3]

ويمكن تعميق الإدارة المحلية في مفهومها الواسع على أنها الوسيلة الفعالة للتدريب على أساليب الحكم المحلي الذي يساهم في تربية المواطنين تربية سياسية صالحة في المجالس المحلية المنتخبة من طرف السكان المحليين الذي ينهي لديهم روح المسؤولية للحفاظ على ممتلكاتهم المحلية، فتقريب الإدارة منهم

[1]- زرواقي الطاهر، **"هيئات الإدارة المحلية في الجزائر ودورها في إرساء الحكم الراشد"**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لعزوز بخنشلة العدد 07 جانفي 2017 ص 12-13.

[2]- محمد محمود الطعامنة، **"نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي"**، الملتقى العربي الأول، سلطنة، عمان، 18-20 أغسطس 2013، ص 08.

[3]- ايمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر الجامعة الإسكندرية، الطبعة 02 ، سنة 2013، ص 18.

يهدف إلى تسهيل وتسريع عملية اتخاذ القرار محليا دون الرجوع إلى السلطات المركزية، مما يخفف العبء عليها، هذه الإدارة المحلية أسلوب إداري من أساليب الحكم الديمقراطي الذي يتضمن تجزئة السلطة التنفيذية المركزية وإعطاء جزء منها إلى وحدات محلية تستجيب لمطالب السكان وتعكس تطلعاتهم نحو حياة كريمة.[1]

## المطلب الثاني: أسباب نشأة الإدارة المحلية

إن من أسباب ظهور الإدارة المحلية كتنظيم يعتبر جزءا من الهيكل الإداري العام للدولة ومن بين الأسباب ما يلي:

### 1/- الأسباب الإدارية:

أ. التخفيف من أعباء الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

ب. التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلاءم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

ج. ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.

د. استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية، تراعي الظروف والعوامل المحلية، مما يرفع من كفاءة العمل.

ه. زيادة قدرة الموظفين المحليين على الابداع والابتكار.

و. اكساب الكوادر المحلية خبرات متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

ز. تزايد مهام الدولة فعندما كان نشاط الدولة محدودا، كان من اليسر على الحكومة أداء خدماتها في جميع أرجاء الدولة الحارسة تهتم فقط بقطاع الأمن والدفاع والقضاء إلى دولة متدخلة تعتني بالمسائل

[1]- محمدي صبيحة، **طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية**، مجلة الاقتصاد الجديد جامعة الجزائر، العدد، 14، المجلد 2016، ص ص 84-85.

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، فإن هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها، وعلى رأسها تأتي الإدارة المحلية.

ح. تؤدي الإدارة المحلية لسهولة القيام بالإصلاح الإداري المحلي فمرونة النشاط الإداري المحلي تسهل عملية الإصلاح سواء بالأجهزة أم بأساليب الأداء، دون تعقيد على خلاف الأجهزة المركزية الضخمة، ومنه فان النجاعة في التسيير المحلي لا يمكن تحقيقها في إطار تسيير محلي منغلق على نفسه، بل يتطلب ذلك الإصغاء إلى انشغالات المواطنين وامتداد شرعية القرارات من رضا الشعب بها.

ط. إن التفعيل الحقيقي للامركزية يرمي إلى اشراك الشعب في إدارة وتسيير شؤونه المحلية من خلال المجالس المحلية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعلم المواطنين لسياسة صالحة.[1]

## 2/- الأسباب السياسية:

أ. ابراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفؤة، تتفوق في ممارسة أعمالها، سواء في المجالس المحلية أو النيابية في الدولة.

ب. إعطاء سكان المناطق التي تسكنها قوميات تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقرير حاجاتهم وإشباعها، بما يناسب ظروفهم الخاصة، ويسهم فيدعم الوحدة الوطنية ويعد شبح التجزئة.

ج. ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجلس المحلي، للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة عالية، وتختلف صور هذه الرقابة باختلاف نظم الإدارة المحلية المطبقة في الدول.

د. تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف وإنجازها فلا يضطر للجوء إلى ممارسة العنف أو خلق الإضطرابات.

[1] – عبد الكريم مسعودي، "**تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2012-2013، ص 07.

ه. إرساء قواعد الديمقراطية بين الموظفين لأن عملية الترشيح والانتخاب وإحترام الرأي الآخر تعتبر تدريبا على ممارسة العمل السياسي وإحترامه، الأمر الذي دفع لعديد من الدول إلى إشراك مواطنيها في إدارة شؤونهم المحلية من خلال مجالس محلية منتخبة.

و. زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفاعلية أكبر، فيساعد ذلك على تماسك السكان ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت الأزمات والكوارث.

## 3/- الأسباب الاقتصادية والتنموية:

أ. اتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية، يوفر الوقت والكلفة والإنفاق ويحسن إنجاز العمل.

ب. توفير التمويل المحلي يسهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية ويدعم الدولة، ولا يثقل الخزينة المركزية.

ج. اشراك المواطنين والهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها يسهم في تسارع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د. تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطتها المحلية في مشروعات إستثمارية تعود عليها بالفائدة والخير.[1]

ه. حصر انفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الانفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها، فلا يغفل أن يتحمل المواطن العبء، الضريبي المتوجب عليه، ويتم انفاقه في العاصمة، أو المدن الكبرى لأنها تستأثر بالنصيب الأكبر من خدمات الدولة ومرافقها.

و. تؤدي إلى لا مركزية التصنيع مما يتيح الفرصة للمناطق المحرومة للنهوض صناعيا، وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة الحكومة اللامركزية أعباء هذه التنمية.[2]

[1]- عبد الكريم مسعودي، مرجع سابق، ص ص 8-9.

[2]- عبد الكريم مسعودي، مرجع سابق، ص 9.

وفي الأخير فإن نظام الإدارة المحلية فقد كان أحدث نسبيا على رغم من أنه كظاهرة تاريخية عرفتها الجماعات المحلية، إلا أنه كظاهرة قانونية لا يرجع بتاريخه التشريعي إلى أكثر من القرن التاسع عشر ففي انجلترا لم يكن للمدن مجالس محلية يشترك فيها المواطنون قبل عام 1835، أما فرنسا فلم تنشأ بها مجالس محلية إلا في عام 1833 و لم تعط هذه المجالس حق إصدار قرارات إدارية عام 1884 ولقد كانت مصر من أوائل الدول العربية التي طبقت نظام الحكم المحلي ثم تلتها الدول الأخرى إلى أن انتشر نظام الإدارة المحلية.[1]

## المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية

تتنوع أهمية الإدارة المحلية في ميادين عدة فهناك:

### 1/- الأهمية السياسية:

وتتأكد هذه الأهمية من خلال إتاحتها الفرصة للمواطنين للمشاركة في إدارة الشؤون العامة، وتوسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية من ناحية، كما تعد مدرسة لتدريب الناخبين، وتثقيفهم سياسيا لممارسة هذا الحق من ناحية أخرى الذي يساعد على تنمية قدرات بعض الشخصيات المحلية القيادية المؤهلة للمشاركة السياسية على المستوى المحلي والوطني، إن انتخابات المجالس المحلية تعد مناسبة طيبة لتثقيف الشعوب، وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية السليمة، وبهذه ينمو الشعور الوطني لدى الأفراد وتزداد ثقتهم بالقيادة الوطنية والتفاهم حولها، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على إستقرار الأوضاع السياسية وثباتها.

### 2/- الأهمية الإدارية:

وتتمثل في تأهيل المجتمع المحلي، للدخول والإنسجام مع المنظومة السياسية والاجتماعية للدولة ككل، وإدراكه بأهمية ممارسته الإدارية كمهمة محلية ووطنية تعمل على تخفيف العبء عن كاهل السلطة المركزية في المجال الإداري إن السلطة المركزية مهما كانت كفاءة أجهزتها الإدارية وتعددها لا يمكنها أن تضطلع بكل نشاطات الدولة المنتشرة في أرجاء البلاد كافة، ومن هنا كان نظام الإدارة

[1] – صفوان المبيط، **الإدارة المحلية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، سنة 2014، ص 17.

المحلية الأداة الفاعلة للمساهمة في إدارة النشاطالت المحلية، وإتاحة الفرصة للسلطة المركزية، كي تتفرغ للمسائل القومية المتمثلة فيرسم السياسة العامة ومراقبة تنفيذها، وتقوم الإدارة المحلية كوسيلة حيوية لإصلاح الإداري فالدول النامية وجدت في هذا النظام وسيلة فاعلة للبدء في إصلاح أجهزتها الإدارية، في القضاء على الروح البيروقراطية التي تسود الجهاز الإداري، وتنويع أساليب النشاط الإداري وتبسيط إجراءاته وقربه من المستفيدين منه، وهم أبناء المجتمع المحلي.[1]

## 3/- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية:

تتضح هذه الأهمية كثيرا في الدول النامية حيث تعاني مصاعب الكبيرة لقلة مواردها الاقتصادية وتخلف بعض الفئات الاجتماعية فيها، إن الإدارة المحلية والمواطن المحلي يؤديان دورا أساسيا في هذا الميدان على المستوى المحلي والقومي ونظرا لتعدد زوايا دراسة الإدارة المحلية فقد اهتم الكثير من الباحثين كل حسب مجال تخصصه بالإدارة المحلية أشد الاهتمام فعلماء الاجتماع اهتموا بها من منطلق أنها تشكل صورة من صور التضامن الاجتماعي، كما أن الإدارة المحلية تقوم على فكرة تقسيم العمل، وهو ما يجعلها موضوع اهتمام هذه الفئة من الباحثين كما يمكن النظر أيضا إلى الإدارة المحلية من زاوية سياسية على اعتبار أن المجالس المحلية تمثل قاعدة اللامركزية يتمكن من خلالها المنتخبون على المستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار مما يجسد فعلا فكرة الديمقراطية أيضا اهتم علماء الإدارة بهذا النوع من الإدارة العامة نظرا لما تشكله من أهمية كبرى في نظرية التنظيم فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على الإدارة المحلية.

## المبحث الثالث: الإطار المعرفي حول التنظيم الإداري اللامركزي

يتجلى مظهر التنظيم الإداري من خلال السلطة التي هي أحد العناصر المكونة للدولة، وهو مفهوم سياسي وتستعمل للتعبير عن الدولة وللتعبير عن نظام الحكم إن المجتمعات كل المجتمعات دون استثناء، تعيش وفق مفاهيمها الاجتماعية وبيئتها المتميزة وظروفها الخاصة، وهي في الوقت ضمن محيط وطني لإقليمي ودولي تؤثر فيه وتتأثر به خاصة من حيث المبادئ والأفكار وفلسفة الحياة من

[1] – بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 258.

التربية وبرامج التعليم و لم تعد الدولة الحديثة تقتصر في تنظيم شؤونها الإدارية على نوع واحد من التنظيم، فهي تجمع بين التنظيمين الإداريين الأكثر استعمالا، وهذا التنظيم الإداري المركزي، والتنظيم الإداري اللامركزي، ونظرا لأن هذا النوع الثاني هو موضوع البحث يمكن دراسته من حيث صوره اثنتين وهما اللامركزية الإقليمية، واللامركزية المرفقية.

## المطلب الأول: عدم التركيز الإداري

إن توسع دور الدولة وظيفيا على الخصوص، اقتضى قيام تنظيم على المستوى المحلي يقوم عليه موظفون يتمتعون ببعض السلطات ذات الطابع المحلي في دائرة اختصاص اقم دون الرجوع إلى السلطة المركزية، وله تسميات عدة يتميز بها مثل: عدم التركيز، لأنه يختلف عن التركيز الإداري، واللاوزارية، لأنه يأخذ من صلاحيات الوزير، والمركزية المخففة والمركزية المعتدلة إنها مصطلحات وإن تعددت يقصد بها جهة إدارية تابعة للإدارة المركزية، تتولى بعض الصلاحيات عليها سلطات البحث النهائي والتنفيذ لبعض المهام ذات الطابع المحلي في دائرة الاختصاص الإقليمي وهو ما عرفه الأستاذ محيو بأنه: "بقاء جميع القرارات الهامة من اختصاص السلطة المركزية، إلا أن الأجهزة المحلية التي تمثل السلطة المركزية تمتلك بعض السلطات التقريرية".[1]

وعرفها الأستاذ محمد الصغير بعلي: "أن تعهد السلطات المركزية (الوزراء) ببعض صلاحياتها واختصاصاتها إلى كبار الموظفين الإداريين في النواحي والأقاليم..."، وبالتالي فإنها تتوزع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الإدارة المركزية وممثليها (المرؤوسين) المنتشرين عبر الأقاليم (الولايات والبلديات) التي تمنحهم سلطة اتخاذ القرارات النهائية لبعض القضايا دون الرجوع لرؤسائهم مركزيا إن صورة عدم التركيز الإداري ليست أسلوبا منافسا أو موازيا للتركيز الإداري، بل هو مكمل ومساعد له لتعميم وبسط النظام الذي تتولاه الإدارة العامة وهي جهة إدارية واحدة وإن تعددت صورها تمارس الوظيفة الإدارية حسب قاعدة السلطة الرئاسية وما تقتضيه وتتضمنه من:

[1]- ابراهيم داود، "**علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة المركزية**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، السنة 2011-2012، ص ص 21-22.

- إشراف وتوجيه وإصدار التعليمات والأوامر من الرؤساء الإداريين.
- التعبئة والتنفيذ من المرؤوسين الإداريين.

والتفويض يرد على الوظيفة وليس الصفة الشخصية لأنه منحة بل نظام مؤسس حتى ولو تبدل الأشخاص يبقى الاختصاص والتفويض يختلف عن الحلول لأن المفوض له في عدم التركيز يمارس صلاحياته طبقا لنصوص القوانين والتنظيمات وتكون التوجيهات والتعليمات والأوامر في إطارها، أما الحلول فهو أن يمارس الرئيس الإداري اختصاص مرؤوسه في حضوره وغيابه كما يختلف التفويض عن الإنابة التي تحقق عند حصول مانع لدى صاحب الاختصاص فيكلف غيره بالاختصاص إلى غاية زوال المانع أو استبداله، وهو ما يجعل هذا التنوع ليس تعدادا في التنظيم بل هو أقرب إلى تقسيم لبعض الصلاحيات بين صاحب الاختصاص الأصيل ومساعديه الذين هم تحت سلطته ويأتمرون بأوامره وينفذون تعليماتها وتوجيهاته وبالتالي لا يمكن لهؤلاء الخروج عن الإطار المحدد لهم أو إعادة تقسيم للوظيفة الإدارية بين الجهتين في الأسلوب الواحد من التنظيم إنما هو شكلي مادام زمام الأمور بين يدي المسؤولين المركزيين[1].

## المطلب الثاني: اللامركزية الإقليمية

إن اللامركزية الإقليمية تعني تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات إدارية حسب معيار جغرافي لها تسميتها الخاصة مثل محافظة، ولاية...إلخ، وتقسم هذه بدورها إلى وحدات أقل كالبلديات وهذا بالنسبة للدول التي تأخذ بثنائية المستوى وتقسم هذه الأخيرة الوحدات بدورها إلى وحدات ذات مساحات أقل في الدول التي تأخذ بثلاثية المستويات وهكذا بحيث: تقوم الوحدة الإدارية على أساس التقسيم الإقليمي (الجغرافي) وتتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، تتولى تسييرها مجالس منتخبة ما يجعل مهام أجهزة الهيئات اللامركزية الإقليمية تعنى بالمصالح المحلية لأنها متميزة عن المصالح ذات الطبيعة الوطنية.

[1]- ابراهيم داود، مرجع سابق، ص 24.

فهي تمارس نشاطها في نطاق وداخل الحدود الجغرافية الإدارية المعينة والمرسومة للوحدة، وإشباع الحاجات وتقديم الخدمات للمواطنين فيها، وهو ما جعل الوحدة تعرف بإقليمها، وتمارس اختصاص أنها ومهامها في إطار حدودها الإدارية ولا تخرج عنها ولا تتجاوزها لأن في ذلك خروجها عن المجال الإقليمي وتجاوزا له، ويؤدي بأعمالها إلى الإلغاء[1].

فاللامركزية الإقليمية وهي امتداد للفكرة الديمقراطية في القطاع الإداري تفرض من الأخذ بطريق الانتخاب، فالشخص اللامركزي الإقليمي يجب أن يدير نفسه بنفسه فالانتخاب إذ يعد من مقومات اللامركزية الإقليمية وهو ركن أساسي لتحقيق استقلال الشخص اللامركزي فالعضو المنتخب يشعر دائما بأنه يرتكز إلى قاعدة جمهورية هي التي انتخبته ولها الحق في إعادة تعيينه بينما العضو المعين يشعر دائما أن الإدارة المركزية هي صاحبة الفضل في تعيينه وأنها تملك وحدها إعادة تعيينه.[2]

كما تعني اللامركزية الإقليمية تجزيء الدول إلى أقاليم إدارية بحيث يكون للمجالس المحلية بها سلطات البث في كثير من المسائل الإدارية دون الرجوع إلى الحكومة المركزية وتختلف اللامركزية المحلية عن اللامركزية السياسية من عدة جوانب فالأولى هي من أساليب التنظيم الإداري تتعلق بالوظيفة التنفيذية في الدولة أما الثانية (أي اللامركزية السياسية) فهي من أساليب الحكم تتعلق بالوظائف الأساسية في الدولة سواء على السلطات الثلاثة التنفيذية، التشريعية، القضائية فالدول الأعضاء في نظام اللامركزية السياسية تتمتع بجزء من السيادة القانونية الداخلية ويكون لمجالسهم اختصاصات التشريعية، في حين لا تتمتع الوحدات المحلية في ظل نظام اللامركزية الإقليمية بأي

[1]- ابراهيم داود، "**علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة المركزية**"، أطروحة دكتوراه في الحقوق كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 السنة 2011-2012 ص59.

[2]- صالح فؤاد، "**القانون الإداري الجزائري**"، دار الكتاب اللبناني بيروت، لبنان الطبعة الأولى، ص ص 98-99.

نصيب من السيادة القانونية الداخلية ولا يوجد نظام اللامركزية السياسية إلا في الدول الاتحادية فقط.[1]

## المطلب الثالث: اللامركزية المرفقية

تمنح اللامركزية المرفقية للمرفق عام مثلا كالتعليم النقل، الصحة الخ الشخصية المعنوية ليصبح مؤسسات العامة مستقلا عن السلطة المركزية، كما أنها ترتكز على الاختصاص الموضوعي والوظيفي مما استدعى تسميتها أيضا باللامركزية المصلحية، دون الاهتمام بالنطاق والمجال الإقليمي الذي يمارس فيه النشاط أكان وطنيا أو محليا[2].

هناك بعض الكتاب الذين ينكرون أن تكون اللامركزية المرفقية صورة من صور اللامركزية الإدارية، وحجتهم في ذلك أن المؤسسات العامة يمكن أن تقوم على كل من النطاقين القومي أو المحلي وتدار بنفس الأسلوب . فهي على النطاق القومي تعتبر استثناء من قاعدة تركيز النشاط الإداري الخاصة بالمرافق القومية في يد الهيئات المحلية، فهي إذن ذات طبيعة فنية سواء من صورتها القومية أو المحلية[3].

وعلى الرغم من عدم توافر الحقيقي والأتم لجميع أركان اللامركزية في شكل اللامركزية المرفقية، بحيث يمكن المقارنة بين اللامركزية المرفقية باللامركزية الإقليمية:

- **من حيث وجود المصالح المتميزة:** يقومان كل من اللامركزية المرفقية والإقليمية على أساس الاعتراف بوجود مصالح ذات طابع محلي وإقليمي في اللامركزية الإقليمية، وذات طابع فني تقني في اللامركزية المرفقية.

[1]- صفوان المبيضين و آخرون، "**المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، سنة 2011، ص ص 30-31.

[2]- محمد صغير بعلي، **القانون الإداري**، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة، سنة 2013، ص 77.

[3]- صفوان المبيضين، مرجع سابق، ص 29.

- **من حيث استقلال الهيئات:** تتمتع الهيئات والأجهزة في شكلي اللامركزية بالشخصية المعنوية بكل ما يترتب على ذلك من نتاج .

- **من حيث الوصاية (الرقابة الإدارية):** يخضع شكلا إلى نظام وصائي محفوف باعتبارات سياسية في اللامركزية الإقليمية وباعتبارات فنية في اللامركزية المرفقية وعلى كل فإن الاختلاف بين اللامركزية الإقليمية والمرفقية يبقى اختلاف في الدرجة لا في الطبيعة حيث يمثلان تطبيقين لفكرة ومفهوم واحد هو مفهوم اللامركزية الإدارية.[1]

[1] – محمد صغير بعلي، "**دروس في المؤسسات الإدارية**"، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، ص ص 58-59.

## خلاصة واستنتاجات:

بناءا على ما تقدم يتضح لنا أن العولمة غير مكتملة الملامح فهي عملية متناهية ذات طابع حكومي ديناميكي تكتشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة لذلك فإن العولمة تعني عالما بلا حدود لكن هذا العالم غير موجود حاليا، والعولمة لم تتحقق بعد ولا يتوقع عولمة العالم عولمة كاملة خلال المستقبل المنظور، فالعولمة تتضمن مجتمع عالمي واحد وبثقافة عالمية واحدة التي تبدوا، وأنها قد بدأت بيد أنها لم تصل إلى نهايتها حتى الآن، وإذا كانت العولمة بسيطة في الشكل فهي معقدة في المضمون ولها العديد من الجوانب الارتكازية ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة مميزة لها أثار في جوانب كثيرة (اقتصادي، اجتماعي ...)، ولهذا يمكن فهم العولمة بأنها مفهوم مركب أي أنها تشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وهي العملية التي يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز والقيود بين الدول والشعوب وجعلها مجتمع عالمي واحد.

# الفصل الثاني

# أثر أشعة الليزر على الإدارة المحلية

## تمهيد:

بعد إنتهاء الحرب الباردة، تم تدويل بعض القضايا التي تتجاوز مجالها المحلي والإقليمي إلى المستوى العالمي لأنها مثلما يزعم صناع القرار في المركز الرأسمالي المتمثل بالإتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة بحاجة إلى تشريعات وسياسات ومؤسسات عالمية، ولا يمكن أن تحل إلا بالإجراءات جماعية.

## المبحث الأول: أثر العولمة السياسية على الإدارة المحلية

إن الجانب السياسي للعولمة وهو جانب الحرية والديمقراطية دفعت من أجله شعوب العالم باختلاف نماذجها ويقوم العوامل السياسية في صورها المتعددة على الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكل الأحزاب والانتخاب ومن مظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الدكتاتورية والشمولية واللاتجاه إلى الديمقراطية والتروع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترم وصيانة حقوق الإنسان.

### المطلب الأول: القناع السياسي للعولمة

يرتدي أنصار العولمة قناعا سياسيا مبهرا وبراقا لأنه يعد العالم كله بوحدة سياسية زاخرة بالتناغم والتوافق الازدهار وغير ذلك من عناصر التقدم الحضاري التي لم يعرفها بطول تاريخه ولا أحد يستطيع أن ينكر سحر هذا الحلم الإنساني العظيم الذي راود البشرية منذ عهد لإسكندر الأكبر، ولكن العمر يمهل لإسكندر وبمجرد موته لم يتصارع القادة على الحكم التزموا فقط بتقسيم الإمبراطورية فيما بنهم، ومع ذلك أصر معظم بناة الإمبراطوريات على بيع هذا الوهم لكل الشعوب التي احتلوها، ثم جاء عصر الإمبراطورية الأمريكية التي انفردت بقيادة العالم منذ سقوط الإتحاد السوفيتي وإذ بها تكرر كل ما فعلته الإمبراطوريات السابقة وتشرع في بيع وهم الوحدة السياسية تحت شعار العولمة السياسية هذه المرة، يقول توماس فريدمان "إن السياسة كلها ليست محلية، فقد انتهى العصر الذي كانت فيه كل دولة تدبر شؤونها كما يحلو لها، فقد أصبحت السياسة عالمية برغم أنه ليس من الضروري أن تشعر كل دولة أنها جزء من نظام العولمة، إذ إن كل الدول سارت على طريق العولمة بأسلوب مباشر أو غير ذلك بل، وتشكلت في إطار هذا النظام ولكي تبدو العولمة السياسية على شكل نظرية منسقة وليست مجرد ظاهرة طارئة، حاول المفكرون وعلماء السياسة تتبع حضورها ومراحل تطورها وآفاقها المستقبلية[1].

وعلى الرغم من أن روزنار يعد من أشهر علماء السياسة الأمريكيين، فإنه لم يستطع الوقوف على تعريف العولمة بقوله "إن مهمة إيجاد صيغة جامعة تصف أنشطة العولمة تبد وعملية صعبة للغاية،

[1]- نبيل راغب، "**أقنعة العولمة السبعة**"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص ص181-182.

وتدعى العولمة السياسية أنها قادرة على نقل مصادر الشرعية والسيادة من الحاكم والشعوب التي ترى فيها الحامل الحقيقي للواء الشرعية والسيادة، لكن هذه العولمة تعود وتقول بأن مصلحة المجتمع الدولي تبرر حماية الحكومات الديمقراطية والدفاع عن الحكام الديمقراطيين، ولا تقول لنا من المنوط به تحديد ديمقراطية هذه الحكومات، ومدى احتمالات الاختلاف حول حقيقتها ومدى مصداقيتها؟ فليس هناك انتصار شامل مثالي للديمقراطية، والانتخابات الشعبية الحرة يمكن أن تؤدي إلى ديكتاتورية متطرفة تهدد السلام العالمي.[1]

## المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية

اهتمت العديد من الدول إلى اعتماد الديمقراطية التشاركية وتطبيقها على مستوى الوطني والمحلي، وهذا في سبيل تكريس دولة القانون بكل مقوماتها، ولهذا سنحاول تقديم تعاريف حول الديمقراطية التشاركية وإن تعددت:

### أ-المدلول اللغوي للديمقراطية التشاركية:

عند تصفحنا لمجموعة من المعاجم العربية، لم نجد مصطلح للديمقراطية التشاركية والذي تقابله باللغة الفرنسية مصطلح **La Democratie Participative**، وبالتالي سنحاول تجزئة المصطلح كلا على حد، يقصد بكلمة الديمقراطية ذات الأصل الإغريقي والمركبة من مصطلحين: أولهما **DEMOS** بمعنى الشعب، وثانيهما **Kratos Ou Kratien** بمعنى السلطة، قوة، قيادة، نفوذ، وحال ضمهما معا يدلان على أن المقصود بتلك الكلمة سلطة الشعب أو قوة الشعب أو حكم الشعب، وهذا يتوافق واستخدام الإغريق للكلمة حين قصدوا بها ممارسة السلطة بواسطة عامة الشعب وفي معجم العلوم السياسية **Dictinnaire De Science Politique** فقد عرف الديمقراطية على أنها: نظام سياسي يؤسس على مبدأين: السيادة ملك الشعب، السلطة تمثل إرادة أغلبية المواطنين دون صرف النظر كلية عن آراء وأفكار الأقلية، ومن جهة أخرى نجد أن مصطلح المشاركة، قد تباينت تعاريفه بشكل عام،

[1]- نبيل راغب، مرجع سابق، ص 226.

بحسب الزاوية التي ينظر إليها الباحث، وباختلاف تخصصه العلمي، فرجل السياسة يراها من خلال منظور سياسي معين، وكذلك بالنسبة لباحث علم الإجتماع فمصطلح المشاركة أو **Participation** مشتقة من اسم المفعول للكلمة الفرنسية **Participer**، ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين، الأول **Part** بمعنى "جزء" والثاني هو **Compart** ويعني "القيام بـــ"، وبالتالي فإن مصطلح المشاركة حرفيا **Tolke Part**، أي القيام بدور[1].

**ب –المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية:**

أما من الناحية الاصطلاحية، اختلفت التعاريف المقدمة من طرف الفلاسفة والباحثين حول الديمقراطية التشاركية، ويقدم الباحث المغربي يحي البواقي تعريف للديمقراطية التشاركية يقول: "هي عرض مؤسساتي للمشاركة، موجه للمواطنين، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في مناقشة الاختيارات الجماعية، تستهدف ضمان رقابة فعلية للمواطنين، وصيانة مشاركة في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة وتمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العلمية"، كما يعرفها الباحث الجزائري دكتور صالح زياني: "مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهو مكان أساسي من مكونات التنمية البشرية، يسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنها تعني بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أومن خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم"، يعرفها الأمين شريط: "أنها شكل أو صورة جديدة للديمقرطية، تتمثل فيمشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية واتخاذ القرارات المتعلقة بهم".[2]

[1]– حمدي مريم، "**دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية الحقوق و العلوم السياسية سنة 2014 -2015 ص 32-33-34.

[2]– بوحنية قوي، "**الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية**"، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص 55.

هذه الديمقراطية التشاركية هي عملية وطريقة لإدارة شؤون المجتمع، تهدف بشكل مباشر إلى خلق تنظيم من أجل زيادة مشاركة المواطنين، يتمثل هدفها النهائي في تطوير المجتمعات المحلية بطريقة متماسكة ومستدامة فمحرك التنمية هومشاركة المواطنين ضمن شراكة الممثلين المنتخبين والحكومات وغيرهم من مكونات المجتمع المدني.[1]

يعرفها مطاع الصفدي: تصحيح لما اقترفت إليه الديمقراطية التمثيلية، ذلك أن الديمقراطية التشاركية إستغلت نقاطى ضعف الديمقراطية التمثيلية بأنها ذلك الإطار المؤسساتي الذي تتحقق فيه الممارسة.[2]

فعلى حسب الدستور المغربي الديمقراطية التشاركية: تمثل ذلك الإطار الذي يجمع بين ما هوحكومي عمومي وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين في ظل التعاون والمشاركة من أجل النهوض والتقدم وتحقيق التنمية في ظل دولة يسودها القانون والعدالة. ويعرفها حاتم دمق:" في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس، بأنها جملة من الآليات والجراءات التي تمكن من اشراك المدني والموااطنين في صنع السياسات العامة، وتثمين الدور فياتخاذ القرارت المتعلقة بتدبير الشأن المحلي العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلبطات القائمة سواء على المستوى الوطني أوالمحلي بحيث ألا تلغي الديمقراطية التمثيلية كليا بل تسعى للتجاوز أوجه القصور والعجز فيما يضمن انخراط الجميع والتكامل بين الديمقراطيين.

ولقد عرفها المفكرين الغرب بحيث يعتبر موضوع الديمقراطية التشاركية من المواضيع التي شغلت فكر الباحثين ومن بينهم باري نروين والباحث بريس كارينغتن في قولهما: أن الديمقراطية التشاركية تتفوق نظريا على كل الأنظمة الشمولية، وأنها الوحيدة القادرة على المحافظة على قيمة

[1]- عياد محمد سمير، زروقي ابراهيم، "**الديمقراطية التشاركية ومنطق ترقية حقوق الإنسان**"، مجلة أكاديمي الجهة عن مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة التعدد الثاني مكان جامعة حسيبة بن بوعلي شلف سنة 2014 ص ص 63-64.

[2]- حريزي زكرياء، "**المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا**،" رسالة لنيل شهادة الماجيستر علوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر بباتنة، ص 12.

الفرد وكرامته، لأنها تسمح للمواطن بالمشاركة فيعنلية اتخاذ القرار، أما ريان فوت إذ رأت بأن الديمقراطية التشاركية تتطلب قدرا كبيرا من العمل التطوعي من المواطنة طرف هيئات المجتمع المدني، جمعيات لجان إحياء، وعليه البدء من استشارة المواطنين أثناء صناعة السياسة العامة فيما بينه وبين ضناع القرار. وقد عرفتها الباحثة هانا أرندت" بأنها ذلك الفضاء الذي يسمح فيه المواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإرادة حرة هدفها تحقيق الصالح العام.

بحيث يجب أن تنتهي العملية الديمقراطية إلى سعادة المجتمع بكامله وليس مصلحة خاصة فردية تحكمها المصالح المادية المحصنة والفائدة الاقتصادية التي نجعل السياسة خاضعة لسيادة الاقتصاديين ورجال الأعمال وأصحاب المصالح والنفوذ والسيطرة، ذلك أن تحقيق سعادة هؤلاء لا يمكن بالضرورة أن يؤدي إلى تحقيق سعادة المواطنين والمجتمع، وهناك تعريف آخر قدمه جون ديوي للديمقراطية التشاركية: "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيثيشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها. أي تأثير المواطن الذي ينحدر من التنظيمات الاجتماعية المجتمع المدني، الجمعيات التي يساهم عن طريقها في رسم السياسات العامة[1].

كما يوجد أيضا المفكر الإنجليزي الذي يؤكد فكرة أنتوني جيدنز في كتابه "الطريق الثالث" تجديد الديمقراطية الاجتماعية وذلك من خلال ترسيخ مبدأ التشاركية بمطلق من المؤسسات الاجتماعية والتخلي عن فكرة الإستفادة من الحقوق السياسية من المشاركة بالإضافة إلى التمتع بالحق والاجتماعية من صحة وتعليم وفي الأخير نأخذ تعريف رشيد لصفر الذي عرف الديمقراطية التشاركية على أنها: "مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة".[2]

[1]- بلقرع خيرة، "**الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة و تنمية جامعة مولاي طاهر بسعيدة لسنة 2015-2016 ص 41.

[2]- الأمين سويقات، "**دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية**"، دفاتر السياسة و القانون الجهة قامدي مرباح ورقلة العدد 17 جوان 2017 ص 245.

يرتكز الخطاب الرسمي في الجزائر على ضرورة الإنخراط المجتمعي من أجل بناء الديمقراطية التشاركية والمساهمة في بناء السياسات وتعزيز مسارها والسعي لإنجاز أهدافها، ويدعو نفس الخطاب من البرلمانيين المشاركة مع المجتمع الواسع من خلال وفائهم لتعداهم مع منتخبيهم في البلديات والولايات لتحقيق الديمقراطية التشاركية ويستدعي أن تكون علاقة المنتخبين بالشباب متينة قوامها الثقة والحوار الصريح بدون وصاية، لتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية، وتحقيق التوافق حول المصالح العليا للبلاد، ولتفادي الشرح ما بين الاجيال، وما ينتجه من صراع يشغل المجتمع عن قضاياه الكبرى في التنمية، وتحفز الحكومة الجزائرية في آفاق سنة 2017 لإعداد مشروع ميثاق القانون الديمقراطية التشاركية، يندرج ضمن المشاريع التي تجسد القيم الدستورية، ويسمح بترسيخ طرق تشاركية حقيقية بين السلطات العمومية والمواطن وتعتزم وزارة الداخلية والجماعات المحلية طرح مشاريع وقوانين جديدة للبلدية والولاية، وتم تنصيب فوج عمل وزاري مشترك يعمل على دراسة السبل لوضع الآليات التي تسمح للمواطنين في تسيير الشؤون المحلية، والإسراع إلى وضع آليات المناسبة ما يسمح بالاستجابة لتطلعات المواطنين رغم أن التشريع الجزائري وضع 14 مادة قانونية تدعوإلى إرساء الديمقراطية التشاركية، والقضاء على البيروقراطية والرشوة بجميع أشكالها وتحسين الخدمة العمومية وتعمل الجزائر في إطار التعاون مع الإتحاد الأروبي وبرنامج المتحدة الإنمائي، إلى دفع قدرة السلطات المحلية والمجتمع المدني على ترقية التنمية المحلية، وتم إمضاء اتفاق لتمويل برنامج الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية ممول من الإتحاد الأوروبي بمساهمة مالية قيمتها ثمانية ملايين يوروسيعمل هذا البرنامج على تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب واشراكهم في الحكومة.[1]

على مختلف مستوياتهم خصوصا في الولايات والبلديات، ويأتي هذا الحرص من السلطات الجزائرية على ترسيخ الديمقراطية التشاركية ادراك منها بأن مفهوم هذه الديمقراطية لا يزال مفهوما مفروغ من

[1]- عبد المجيد رمضان، "**الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية**"، دفاتر السياسة والقانون الجهة جامعة قامدي مرباح ورقلة العدد 16 جانفي 2017 ص 78-79.

محتواه وحبرا على ورق وشعارات براقة في ظل غياب الشفافية واستشراء مظاهر الفساد وطغيان التسيير المركزي وصعوبة الحصول على المعلومات في وقتها المناسب وتؤكد المعطيات الميدانية أن اشتراك المواطنة في تسيير أمور بلديته، المنصوص عليها قانونا غير مطبقة بسبب نقص آليات ووسائل تطبيق هذه القوانين.

ونجد أن قانون البلدية 11-10 يؤكد أن المشاركة الحقيقية للمواطنين في تسيير الشؤون المحلية تتم عبر المبادرات التنموية وتنفيذ المشاريع ومتابعتها، لكن غياب التعبئة في النطاق المحلي، تجعل هذا المبادرات منعدمة على صعيد المجالس المنتخبة ويتولى تنشيطها الولاة بدل المنتخبين والمواطنين.

كما يشهد المجتمع الجزائري انكفاء المواطنين عن أداء دورهم في المشاركة الجتماعية والتنموية، وانصرفت الطبقة المثقفة بدورها عن تقديم آرائها وأفكارها للهيئات المنتخبة في مختلف الفعاليات والمبادرات التتنموية بسبب فقدان الثقة بممثليهم وغياب الإتصال بين الطرفين ما يكرس اضمحلال ثقافة المشاركة المجتمعية بمرور السنوات، رغم ما عرف عن هذا المجتمع سابقا مبادرته إلى حملات تهيئة وتنظيف المحيط، وإنجاز مشاريع عمرانية للمنفعة العامة بوسائل بسيطة، في إطار ما يسمى محليا في بعض المناطق من الجزائر، وهوالتعاون من أجل المساهمة في إنجاز عمل لفائدة العامة، وبالنظر للفتور السياسي والحضور المحتشم للمعارضة السياسية، تصبح الديمقراطية التشاركية ضرورية، غايتها تكريس المشاركة المواطنية بحضور فاعل لكل الفئات الاجتماعية في التشاور والحوار في قضايا الشان المحلي والمعارضة محيرة على دمقراطية أحزابها والانفتاح على المجتمع ومرافقته، ويقتضي أن ترسخ الأحزاب ثقافة الحوار في القضاء العام وترقيته، كونها استحدثت لذات الغرض[1].

ولكي يتحقق هذا الأمر، ينبغي ترقية آليات المشاركة، في عملها حتى يتسم عملها بالدوام ولا بالظرفية، إن نجاح هذا الشكل المتقدم من الديمقراطية التشاركية، يتوقف على مدى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل ومطلع ومتحمس ووجود مواطنين مدركين لمعنى الديمقراطية، وفي طليعتهم الطبقة

[1]- عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص 79.

الوسطى والطبقة المثقفة والمتعلمة عموما، المنسحبة حاليا من العمل السياسي، كما يتعين على السلطات المحلية فتح قنوات للتواصل والحوار والتقرب من الشباب وغيرهم من الفئات العمرية المختلطة التي تستعين بالتكنولوجيا المعلومات كوسيلة للتعبير عن الآراء المختلفة بدون قيود، وإرساء أسس ممارسة "الديمقراطية الرقمية" داخل الجماعات المحلية بعد أن تعاظمت حالة الاستجابة لدى مختلف فئات شرائح المجتمع، ونشأت حالة شبه شاملة من عدم الثقة والرضا عن المسؤولين المنتخبين والمعنيين الذين تجاوزهم الحراك المجتمعي الرقمي المتناهي بشكل متصاعد.[1]

## المبحث الثاني: أثر العولمة الاقتصادية على الإدارة المحلية

ساهمت العولمة الاقتصادية منذ ظهورها في القرن العشرين للميلاد بتسارع التطور في قطاع الإتصالات، والي ترافق مع إنتشار شبكة الإنترنت وهذا ما وفر وسائل حديثة ساهمت في خدمة القطاع الاقتصادي والنجاح في الأعمال التجارية، واعتمدت العولمة الاقتصادية على التكامل الاقتصادي بحيث أن العولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية تتميز بالإنتقال التدريجي من الإقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من إقتصاديات إنتاجية كونية وهيمنة وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى القناع الاقتصادي للعولمة.

### المطلب الأول: القناع الاقتصادي للعولمة

منذ التسعينات حرص المنتفعون للعولمة الاقتصادية بها على وضع قناع حضاري لامع على وجهها الحقيقي، وبين الذين وقعوا صرعى أمام ضربات الاقتصادية القاضية لتبتلعهم هاوية البطالة والافلاس، وسوف نحاول تمزيق ونزع القناع المغربي لكي نلتمس الوجه الحقيقي المخفي، فنحن لسنا ضد العولمة أومعها، وإنما نحن مع الحقائق كما هي ويجب التعامل معها من منطلق موضوعي وعلمي. لكن أصحاب العولمة الاقتصادية وفغي مقدمتهم توماس فريدمان يؤكد أن المستقبل المشرق والمزدهر في انتظار كل الرأسماليين سواءا أكانوا صغارا ناشئين أوكبارا فقد أدت الثورة الالكترونية إلى ثورة معلوماتية أحدثت تحولات جذرية في الأسواق المالية، والملاحظة الجديدة بالتسجيل أن هؤلاء المبشرين

[1]- عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص 79.

بالعولمة الاقتصادية يصورون الأمر كله على أنه سلسلة من الأرباح المتصلة ويتجاهلون الخسائر التي يمكن أن تجعل من رأسمالي الصغير يواصل حياته شبه مستقرة بحساباته البسيطة المطمئنة مفلسا وفقيرا ذلك أن المضاربة تعد أهم أدوات العولمة الاقتصادية، ويصور المبشرون بالعولمة الاقتصادية والمرتدون لأقنعتها الجذابة والمبهرة، أن المضاربة هي نزهة ممتعة زاخرة بالإثارة والربح المجزي في نهاية الأمر، وأن كل المتعاملين في تجارة الأسهم والسندات والعملات، بلا أي علاقة شخصية بينهم لكن هذا القناع الجذاب يخفي حقيقة مرعبة، يتجاهلها المبشرون بالعولمة وهي أن المستثمرين يشكلون جيشا من المرتزقة والمرتزقة بطبيعتهم لا يتخلون عن فرديتهم التي لا يمكن التحكم في توجهاتها، لعل العولمة تعد العصر الذهبي للسماسرة الذين يستخدمون خبرتهم الاقتصادية والمالية في صنع ثروات، لقد وضعت العولمة الاقتصادية لجميع على كف عفريت لا يمكن لأحد أن يتنبأ بحركتها المقبلة، وربما سقطت من فوقها إلى الهاوية بلا قرار.[1]

والعولمة الاقتصادية لها مخاطرها ومحاذيرها التي قد لا يسلم منها لكن هذه المخاطر تتضاعف وتصبح هاوية لمن يسمح لتفشي الفساد واستغلال النفوذ في نظامه السياسي لا يرى في العولمة الاقتصادية سوى مغارة علي بابا لينهل منها ما يشاء، وبالرغم ما يمكن أن نسميه بحمى العولمة أو طوفانها فإن الاتفاقيات الدولية أقرت مجموعة من الصلاحيات والرخص التي تتيح للدول حماية مصالحها الوطنية والقومية عندما تصبح مهددة فقد قررت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية حق الدول التي تتقيد تجارتها الخارجية عند حدوث حالات الإغراق التجاري أو السلعي، أو أزمات تهدد ميزان مدفوعاتها، كما أن هناك إعفاءات من حرية التجارة الدولية تم إقراراها بالنسبة لبعض منتجات الدول النامية.[2]

[1]- نبيل راغب، "**أقنعة العولمة السبعة**"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة، 2001، ص73-75.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 97-100

## المطلب الثاني: تعريف منظمة التجارة العالمية ومبادءها

أنشات المنظمة العالمية للتجارة في عام 1995 وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا حيث أن منظمة هي خلفية الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وعند رجوعنا لإتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية فإننا لا نجد تعريف قانوني لها فقد سعى الفقه إلى تعريفها فهناك من عرفها على" أنها الإطار المؤسسي لإدارة الحقوق والالتزامات بناءا على اتفاقات للتجارة متعددة الأطراف في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية وفض المنازعات المتعلقة بحقوق وإلتزامات الأعضاء" وعرفها البعض على أنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما تترتب على ذلك من آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية".

كذلك تمك تعريفها على أنها" منظمة ذات صفة قانونية منستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي على كافة الإتفاقيات التي أرسفرت عتها المفاوضات جولة الأورو جواب" وعرفت أيضا على أنها منظمة دولية تتمتع بسلطات تعاقدية لوضع القواعد واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام بشأن كافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري" تعتبر منظمة التجارة العالمية الاساس القانوني والإطار المؤسساتي الذي يعمل على تنفيذ كل الإتفاقيات الناتجة عن جولة الأورو غواي مراعيا فيها كل المشاكل التي تهدد اختلال الميزان الاقتصادي والتجاري على وجه الخصوص وقد تم إنشاءها في أفريل 1994 كنتيجة لمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في دورة الأورو غواي ومراكش وشرعت في نشاطها بداية من 01 جانفي 1995 مقرها الرئيسي بجناف سويسرا وهي تشكل آخر هيئة في أركان النظام الاقتصادي الدولي بعد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ويبلغ عدد الدول المنظمة حاليا 149. [1]

كما تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الأكثر تطورا وشمولا، حيث صارت مرادفا للعولمة تهدف إلى تحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة للمنظمة العالمية للتجارة وقد عرفت بأنها"

[1]- سعيد النجار، **اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية**، دار الشروق القاهرة، السنة 1997، ص 27.

منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب من ذلك آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وحماية الملكية الفكرية" كما أن المنظمة العالمية للتجارة عبارة عن إطار مؤسسي يجمع كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة الأوروغواي، وتغطي التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى إجراءات تسوية المنازعات ومع الرصد المنتظم للسياسات التي يطبقها الأعضاء في المنظمة، كما أنها الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين الدول، وظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولية، مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الأطراف المشاركة في المعاملات الاقتصادية الدولية، ومن خلال هذه التعاريف السابقة نلاحظ أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة إقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العامي الجديد على إدارة وإقامة دعائم للنظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي، كما تنقوم المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ التي إستمدتهم من رواسب الجات لاعتبارها امتدادا لها وتتمثل فيما يلي:

**-مبدأ عدم التسيير**: هو مبدأ تتساوى فيه جميع الدول في الحقوق وإلتزامات التجارية الدولية، وإن كان هناك ثمة تمييز فإنه لصالح الدول النامية والدول الأكثر فقرا في العالم، وإعمالا بها بهذا المبدأ فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية المنظمة، العالمية للتجارة التي هي موجودة ضمن الوثيقة الختامية لجولة الأورو غواي على شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يضمن إتساع التخفيضات الجمركية وإستفادة جميع الدول من أي تخفيض جمركي، كما نصت المادة الثالثة على ضرورة عدم التمييز بين المنتجات الأجنبية والمنتجات ذات الصنع المحلي، وفي إطار عدم التمييز فقد أكدت وثيقة التفاهم الخاصة بالمادة السابعة عشر على ضرورة إتساق المنشآت التجارية الحكومية من المبادئ العامة الغير التمييزية

بالنسبة للإجراءات الحكومية التي تمس الواردات والصادرات التابع للقطاع الخاص، ويستهدف من ذلك العمل على تحقيق الشفافية في أنشطة المنشآت التجارية الحكومية وعدم تمتعها بمعاملة تمييزية[1].

كما يتطلب الجانب الثاني من مبدأ عدم التمييز المعاملة الوطنية من البلدان الأعضاء معاملة البضائع الأجنبية بقدر من التفضيل لا يقل عما تحظى به البضائع المحلية، حالما تكون تلك البضائع قد لبت كل الشروط التي يقتضيها ذلك البلد، وقاعدة المعاملة الوطنية المعاملة الوطنية مستمدة من القسم الثاني من اللغات الأصلية .

- **مبدأ المعاملة بالمثل:** آلية هامة تحد من الركوب الحر (الذي يضعف قوة مبدأ عدم التمييز بين الأعضاء) كما أن هذا المبدأ يجعل الموافقة على التخفيضات الجمركية أمرا ميسرا من الناحية السياسية في الداخل بيد أن مبدأ المعاملة بالمثل هذا كان ينقص العلاقات بين البلدان النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى.[2]

- **مبدأ زيادة درجة التغلغل في الأسواق:** ويقضي هذا المبدأ وفقا للمادة الحادية عشر بإلتزام الدول الأعضاء في المنظمة بإلغاء القيود الكمية والغير التعريفية.

ويرتبط ذلك بمجموعة من الشروط التي تنص عليها المادة سالفة الذكر، وفي هذا الإطار فإن الدولة العضو عليها الالتزام بتقديم جدول التنازلات الجمركية المحددة من قبلها لفترة زمنية تبدأ من تاريخ أول يناير وذلك وفق للربط المسجل في 15 أفريل 1994، حيث حددت هذه الوثيقة طبيعة ومستوى وتاريخ ربط الرسوم والضرائب على القيود الجمركية وقد أضافت قيود أخرى على حركة الدول الأعضاء في الإستفادة من الإستثناءات الممنوحة لأغراض ميزان المدفوعات والإعفاء من بعض

[1]- حسن الفتلاوي سهيل، **منظمة اتجارة العالمية**، دار الثقافة عمان، ط1، السنة 2006، ص 58.

[2]- أمريتنا نارليكار، **الوجيزفي منظمة التجارة العالمية**، الناشر العبيكات للنشر المملكة العربية السعودية الطبعة الاولى السنة 2008 ص 62.

الإلتزامات أو سحبها أو تعديلها، وجمل ذلك يتعرف وفقا لوثيقة التفاهم الخاصة بالمادتين الثانية العشر والثامنة التي تؤكدان على ضرورة اللجوء إلى إجراءات تجارية.[1]

مقيدة إلا لحالات طارئة بهدف التحكم في المستوى العام للواردات، مع تأكيد الشفافية في اتخاذ هذه الإجراءات والتجاوز بشأنها مع لجنة قيود ميزان المدفوعات في المنظمة، وذلك من خلال أربعة شهور من تاريخ سريان الإجراءات مع إخطار المجلس العام باتخاذ هذه الإجراءات أو تغييرها، كما تنص المادة التاسعة من اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية على أن طلب الإستثناء من تطبيق بعض الأحكام أو مد أجل استثناء قائم ينبغي أن يستند إلى الإجراءات الموضحة في هذه المادة، ويعرض طلب الإستثناء على المؤتمر الوزاري حيث يتخذ القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء مع توضيح سبب الإلغاء أو الاستثناء وظروفه وحدوده وتاريخه، وفي حالة سحب أو تعديل أي دولة لأي بند من بنود التنازلات التي التزمت بها فلا بد من التشاور مع الدولة أو الدول التي تتأثر مصالحها بذلك، وتقوم الدولة التي تتأثر مصالحها بتقديم طلب إلى الدولة التي سحبت وعدلت التنازل مع إبلاغ أمانة المنظمة بذلك للنظر في إجراءات التفاوض والتعويض عن الضرر وهذا ما ورد في وثيقة التفاهم الخاصة بالمادة الثامنة والعشرين.

- **مبدأ المعاملة التفاضلية للدول النامية:** وهو ذات المبدأ المعمول به في النظام التجاري الدولي منذ إضافة الجزء الرابع لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ويختص هذا الجزء بأن الدول المتقدمة ملزمة بتقديم مزايا تفصيلية إلى الدول النامية دون المطالبة بالمثل وذلك بهدف توفير الظروف الملائمة لتنمية هذه البلدان.[2]

[1]- حسن الفتلاوي، مرجع سابق، ص 59.

[2]حسن الفتلاوي سهيل، مرجع سابق ص 59.

الشكل رقم 01: الهيكل المنظمة العالمية للتجارة

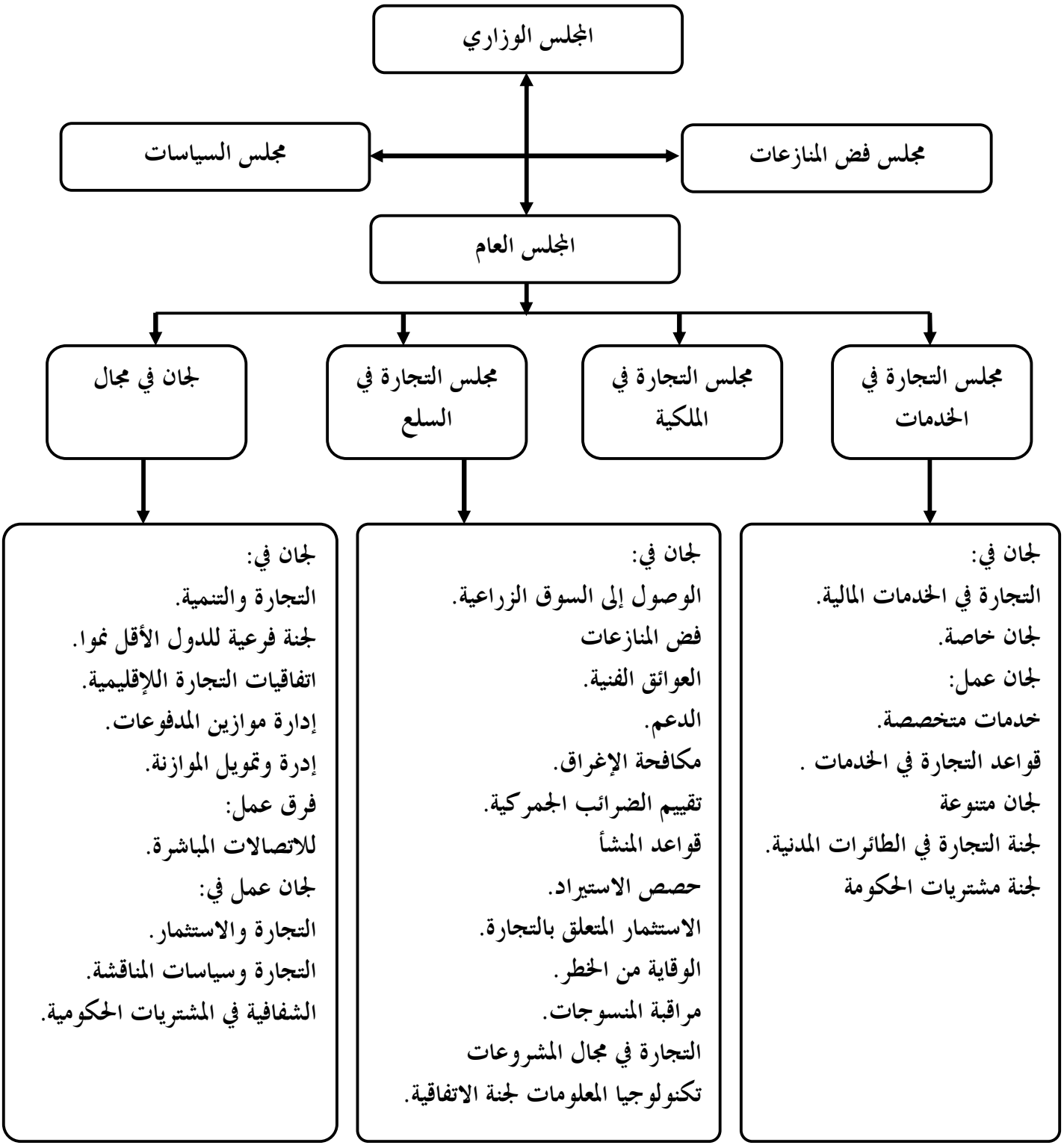


**المصدر:** عياش قويدر، إبرهيمي عبد الله، **أثار إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الأغواط، ص 57.

## المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تسعى الجزائر إلى الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية كباقي دول العالم النامية، ورغبة منها في النهوض بإقتصادها فقد سارت على نهج الإصلاحات الاقتصادية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات للقرن الماضي وانتهجت أسلوب التصحيحات الهيكلية بهدف الاندماج الإيجابي في المنظمة، إن رغبة الجزائر في الإنضمام إلى المنظمة تسبقه مجموعة من الدوافع يمكن ذكرها فيما يلي:

1- لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي خلال التسعينات اضطرت الجزائر خاصة على مستوى التجارة الخارجية إلى حتمية الإنضمام والإستفادة من قوانين المنظمة العالمية للتجارة.

2- التحول الإيديولوجي لمعظم الدول النامية وتبنيها لمبادئ الإقتصاد الليبرالي كنتيجة حتمية لإنهيار المعسكر الإشتراكي.[1]

لقد كان وفد الجزائر المفاوض مشكلا من 70 عضوا يمثلون 23 وزارة وهوما سيسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للإقتصاد الجزائري، وطيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينات واستأنفت في 1996 وتحركت عام 2001 تلقت الجزائر ما يقارب عن 1200 سؤالا من قبل خبراء الفوج المكلف بمتابعة انضمام الجزائر ومن حوالي 40 دولة أغلبها عضو في الإتحاد الأروبي الذي يسيطر على 65% من حجم مبادلات الجزائر الخارجية، وتصل عضوية الدول اليوم في المنظمة العالمية للتجارة إلى ما يفوق 148 دولة إلى حدود 2004/10/13 أين تمت إجراءات التصديق على بروتوكول الإنضمام لدولة كمبوديا، وهناك العديد من الدول التي هي بصدد التفاوض والتي لازالت لم تبدأ بعد بمفاوضتها، وهذا كله يرجع إلى رغبة الدولة وإرادتها السياسية من عدمها في الإنضمام وإلى طبيعة الشروط التي تطرحها المنظمة من أجل الانضمام إليها وهي:[2]

---

[1]- فاتح حركاتي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة الاسكندرية الطبع الأولى السنة 2015 ، ص 225.

[2]- عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله ،**آثار انضمام الجزائر على المنظمةالعالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 جامعة الاغواط، ص 61.

✓ **التعريفة الجمركية:** تلتزم الدول الراغبة في الإنضمام بالإلتزام بتعريفات جمركية محددة في إطار المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.

✓ **الخدمات:** على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بجدول يتضمن وضع الإطار زمني لإزالة قيود المفروضة على نشاطات الخدمات.

✓ **تطبيق الإتفاقات وإلتزامات المنظمة:** إن كل دولة ترغب في الإنضمام عليها أن توقع بروتوكولا يشمل جميع إتفاقات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج، إن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة تستلزم التفاوض مع مجموعة من البلدان الأعضاء في المنظمة، للحصول على تأشيرة العضوية وذلك بتلقي الدولة الراغبة في الإنضمام طلبات من البلدان الصناعية الكبرى والدول التي تربطها بها علاقات تجارية تتعلق بقائمة السلع والخدمات المعرضة للتخفيضات الجمركية وبعد إنتهاء مرحلة العروض تتوجه الدولة إلى مجلس المنظمة وبحصولها على 2/3 من أصوات الأعضاء تصبح عضوا في المنظمة.

إن إتصال الجزائر المستقلة بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة 1987 في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ولكن الإتصال الفعلي لم يتم إلا سنة 1996 بعد جولة الأوروغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وقد جرت المفاوضات وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى:** جرت المفاوضات الأولى المتعددة الأطراف سنة 1998 وأجابت الجزائر في ذلك على 300 سؤال مطروح من طرف الهيأة الدولية، وتتناول طبيعة الأسئلة هيكلة الإقتصاد الوطني وتطوره، وهو إجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على إقتصاد الدولة التي تأمل في الإنضمام.

- **المرحلة الثانية:** تواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع إنعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وكان على الجزائر بدأ المفاوضات الثنائية. [1]وتم تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ

1 -عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص61.

النظام التجاري الجزائري وإتجهت إلى تقييم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء هم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر توقفت المفاوضات فيما بعد وتزامن ذلك مع المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والذي يجب التأكيد على لأنه يعقد دون الإخلال بالقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة[1].

- **المرحلة الثالثة:** بعد توقيع إتفاق الشراكة في 2002/04/19 اتجهت الجزائر إلى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وابتدأت المفاوضات الثنائية التي دامت 18 شهر تحاول الجزائر خلالها التوفيق بين عاملين هما:

– الإلتزام بتحرير الإقتصاد الوطني من جهة.

– توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى.

- **المرحلة الرابعة:** بدأت في 2003/11/28 بجنيف بوفد جزائري من 28 عضوا يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة والسيد نور الدين بوكروح وقد تضمن جدول الأعمال:

– تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.

– محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.

– التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.

- **المرحلة الخامسة:** تبدأ من أكتوبر 2004 إلى حدود الخريف بجنيف كذلك، وتعتبر آخر مرحلة وبها من المفروض أن يتم الإعلان عن نهاية المفاوضات ومن تم الإنضمام، ويجب التأكيد على أنه من صالح الجزائر أن تختتم المفاوضات مع المنظمة قبل افتتاح الدورة المفاوضات الثنائية القادمة

[1]– عياش قويدر ابراهيمي عبد الله، مرجع سابق، ص ص 61-62.

بالدوحة لأن الشروط ستكون عسيرة ومقيدة أكثر حسب السيد سيد علي لبيب المدير العام للجمارك.[1]

ومن بين أهداف انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة.

**1- إنعاش الإقتصاد الوطني:** مع انضمام الجزائر إلى المنظمة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كآدات ضغط لإنعاش الإقتصاد الوطني، عن طريق تحسيس المنتجين منتجاتهم من حيث الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الإقتصاد الوطني[2].

**2- تحفيز وتشجيع الإستثمارات:** إن تشجيع الإستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي إنطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الإمتيازات والإعفاءات الضريبية إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، لكن مع انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالإستثمارات في مجال التجارة والتي قد تعود بإستثمارات مهمة عليها خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى المحلي والدولي وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي إستغلال الهوامش المتوفرة في الربح ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.

---

[1]- نفس المرجع، ص 63.

[2]- ناصريداودي عدون منتناوي، **انضمام الجزائر إلى المنطمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث العدد 2004/03 ، ص 70.

**3- مسايرة التجارة الدولية:** يتميز الإقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب إعتماده على قطاع المحروقات الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد أغلبها، إضافة إلى عدم مسايرة الجزائر للتطورات الحديثة مما تسبب في إرتفاع تكاليف الإنتاج.

**4- الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية أعضاء المنظمة:** إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للانضمام إليها والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للإنضمام بهدف الإستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها دولة نامية، ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية هي حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات ومن مزايا التي تمنح للجزائر في حالة الإنضمام إلى المنظمة ما يلي[1]:

- الإستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والتي بمساعدة القطاعات منها قطاع الفلاحة التي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات وكذلك تدابير الصحة التي تمس السلع المستوردة هذا بالإضافة إلى إستثمار المتصل بالتجارة.
- يمكن دعم الصادرات لمختلف القطاعات لفترة تصل غلى 08 سنوات .
- يمكن فرض شرط إستعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض من طرف المؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك مزايا يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

أما فيما يخص الصعوبات والعراقيل لمواجهة الإنضمام الجزائر غلى المنظمة العالمية للتجارة تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للإنضمام إليها، حيث لم يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفق للمادة 12 وبسبب عدم إحتواء هذه المادة

[1]- ناصري داودي عدنان، محمد متناوي، مرجع سابق، ص ص 70-71.

على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الإنضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة دون أن تكون هناك موضوعية يتم إستيقاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حاليا إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة تتحمل إلتزامات تفوق الإلتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأوروغواي وإن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الإقتصاد الوطني، من خلال إرساء قواعد وأسس النظام الاقتصادي العالمي، وهونظام إقتصاد السوق، وعليه فإن النتائج الإيجابية التي تهدف إلى تحقيقها من وراء هذا الإنضمام قد تكون أكثر من السلبية خاصة على المدى الطويل، لما تتوفر عليه من مقومات للتطور والتحسن الاقتصادي إذ تم استغلالها بالشكل المناسب وبما أن إكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات، فإن الدول النامية ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة بهدف تقديم المزيد من التنازلات التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة والجزائر ليست في منأى عن هذه الحالة.

إلا بمقدار ما يتميز به مفاوضيها مع نظرائهم في الدول المعنية، فيما يمكن إستغلاله من الإمكانيات المتوفرة لديهم، وفي إطار مشروع إنضمامها إلى هذه المنظمة، فقد قطعت الجزائر عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لاتمام العملية، فقد إنتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف[1].

## المبحث الثالث: أثر العولمة التكنولوجيا على الإدارة المحلية

إن علم الإدارة الحديث يتبنى منهج الإبتكار والإبداع في احداث تغييرات جذرية في مفهوم العمل الإداري والتحول من الإدارة التقليدية إلى إدارة التغيير وإدارة المعرفة بالإعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مما لا شك فيه التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات ساهم ويساهم في تعزيز قدرة المؤسسات.

[1]- ناصري داودي عدنان، محمد متناوي، مرجع سابق، ص 71-75-76.

على الإبتكار عبر إدخال تحسينات أساسية في سير الأعمال والإستراتيجيات الإدارية حيث أن إستخدام الأنترنت للتطبيقات الإدارية يحولها من الناحية النظرية إلى تطبيقات الإدارة ويمكن جوهرة وفلسفة الإدارة الالكترونية في تغيير نمط وأسلوب التعامل وتفاعل العاملين والزبائن والمؤسسات الحكومية والخاصة على اختلاف توجهاتها وإن مفهوم الإدارة االإلكترونية يحتم بضرورة تنظيم المعاملات والخدمات المختلفة وإعادة هيكلتها إلكترونيا للتخلص من الروتين البيروقراطية وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى القناع التكنولوجي للعولمة مفهوم الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

## المطلب الأول: القناع التكنولوجي للعولمة

لا جدال أن التكنولوجيا هي سلاح العصر والمستقبل من أجل عالم قادر على إستغلال طاقاته الممكنة والمحتملة للإرتقاء بمستوى الإنسان أينما كان. لكن المشكلة تكمن في أنه سلاح محايد بحيث يمكن إستغلاله في التعمير أوالتدمير على حد سواء وهذا الأمر محتمل للغاية نظرا لعشق الإنسان الغريزي وفرض نفسه على الآخرين بشتى الوسائل، وفي مقدمتها هذه الوسائل التكنولوجية التي لا تتوقف عن التطور والإنطلاق إلى أفاق غير محدودة، ومن الصعب أن يرتدي هذا القناع التكنولوجي المبهر رجل الاعمال من بنجلاديش التي تعتبر من البلاد التي تعيش تحت خط الفقر، فقد أكد أن تكنولوجيا الرقمية تساعد على التخلص من الفقر في كل دول العالم عن طريق تشجيع المبادرات التجارية، بحيث أن الاجهزة الرقمية هي أدوات منتجة وليست سلعا إستهلاكية، وهي تقوي الفقير ليكون أكثر انتاجية وبالارباح التي يجنيها الفقير يمكن أن يشتري الأدوات، وقد صارت العمالة الرخيسة في الدول الفقيرة تحظى بشعبية كبيرة في التنمية التي تتطلب عمالية عالية في مجال البرامج وخلافة كما يمكن للعمال أن يتدبروا على تجاوز الفجوة المفترضة في مجال نقص المهارات وتعد حزم برامج الكومبيوتر التعليمية وسيلة فعالة من ناحية التكاليف في نقل الخبرات التصنيعية إلى الدول

الفقيرة، هذه هي الصورة الوردية التي يرسمها ابن بنجلاديش إقبال قدير لمستقبل الدول الفقيرة في ظل العولمة التكنولوجية.[1]

أما توماس فريدمان المؤمن بالعولمة والمبشر بها، فقد رسم صورة مرعبة لقدرة اللصوص الدوليين على توظيف التكنولوجيا الرقمية في التلاعب بمصائر الدول من خلال إستثمار أموالهم في البورصات والعقارات في ظل العولمة التي فتحت لهم كل الآفاق والمجالات دون ضوابط، درجة أن العصر الذي فيه المصانع والموارد الطبيعية مملوكة للدولة كان أكثر أمنا وتحضرا، يقول فريدمان:" عند تطبيق برامج الخصخصة في أنحاء أوروبا الشرقية وروسيا، نجحت القلة من الصفوة، [2]الذين يتعاونون تعاونا و ثيقا مع المافيا المحلية والمستولين الحكوميين، في السيطرة على المصانع والموارد الطبيعية التي كانت مملوكة للدولة بأسعار أقل من معدلات السوق، وجعلتهم بين عشية وضحاها من أصحاب المليارات وقد إشتعلت أسعار العقارات من باريس بسبب هؤلاء المستغلين الروس وغيرهم من الخبراء في سرقة الأموال ونهب أصول هذه الدولة الخروج بها بمعدلات أسعار مذهلة بل إن أمريكا أيضا كانت سوقا ناهضة، كان لها بارونانها من اللصوص، تماما غير أن لصوص الأمريكيين إستثمروا نقودهم في البورصة الأمريكية وفي شراء العقارات الأمريكية أما الآن وبفعل العولمة وحرية تحرك رؤوس الأموال إستثمر بارونات اللصوص الروس أموالهم أيضا في البورصة والعقارات الأمريكية، وأفقروا بلادهم، وعلى ذلك فإن القناع التكنولوجي الذي يدعى أن التكنولوجيا قد إجتاحت كل بقاع العالم الذي إنتقل إلى عصر جديد ومختلف تماما عما سبقه من عصور، هو قناع مزيف تماما فلا بد أن نعترف أن هناك من المناطق خاصة في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، ما لم يصل إلى عصر البخار بعد، ولا نقول عصر الكهرباء أو الذرة، ويمكن القول أن ليست العبرة بالتقدم التكنولوجي المبهر في حد ذاته ولكن بأسلوب توظيفه لما فيه خير الإنسان وتقدمه ورفاهيته وإستقراره إذ إن من أبشع الأخطاء التي يمكن أن تهدد مستقبل البشرية هوأن تتحول التكنولوجيا إلى غاية بدلا من كونها مجرد وسيلة لا بد أن

[1] -نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبعة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، السنة 2001 ، ص 73-75.

[2] - نبيل راغب، **أقنعة العولمة السبعة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 2001، ص 231 -232-237.

تكون قيادتها في يد الإنسان وهو تحرص عليه الولايات المتحدة بقدرة الإمكان حتى لا يلفت الزمام من يدها، وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، فمن الطبيعي أن يقلق القادة والمسؤولين وليس المفكرين والكتاب فحسب بسبب الطغيان التكنولوجي الذي لا يعرف حدود ولقد كانت القدرة العلمية والتكنولوجية في كل عصور التاريخ الإنساني ركيز للحضارة والتقدم والإزدهار وهي قدرة لا تمنع ولا تشترى بل لا بد من إكتسابها وإستيعابها لتوظيفها على الوجه الأفضل في زيادة الإنتاج وتحسينه.[1]

## المطلب الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهدافها

تعد الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث أدت التطورات في مجالات الإتصالات، وإبتكار تقنيات اتصال متطورة إلى التفكير الجدي من قبل الدول والحكومات في الإستفادة من منجزات الثورة الثقافية، بإستخدام شبكات الأنترنت في إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة إلكترونية، وقد جاء الإدارة الإلكترونية كرد فعل واقعي لإستخدام التطبيقات الحاسب الآلي في مجال الخدمات العامة لتطوير طرق العمل التقليدية إلى طرق أكثر مرونة وفعالية من ناحية، ومن ناحية أخرى الإستفادة من منجزات الثورة التقنية في توفير الوقت والجهد والتكلفة، وإستخدام الأنترنت في دعم التواصل بين الإدارة الحكومية وفروعها وبينها وبين المواطنين وقد تعددت تعريفات الإدارة الإلكترونية فقد عرفت بأنها تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العامة من خلال وسائل الإتصال الحديثة كالأنترنت بهدف إيصال الخدمات للمواطن أو العميل وزيادة التأثير الإيجابي على مجتمع الأعمال وجعل الحكومة تعمل بكفاءة وفاعلية عاليين.

وعرفت بأنها: إستخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الأنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية إضافة

[1]- نبيل راغب، مرجع سابق، ص ص 237-259.

إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية وكفاءة عاليتين بها لا يحقق العدالة والمساواة[1].

وقد عرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها: مصطلح حديث يشير إلى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل زيادة كفاءة فعالية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد.[2]

وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارت المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة. أما التعريف الذي تبناه الإتحاد الأوروبي: فهو أن الإدارة الإلكترونية حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتقدم للمواطنين وقطاع الأعمال الفرصة للتعامل والتواصل مع الحكومة بإستخدام الطرق المختلفة للإتصال مثل: الهواتف، الفاكس، البطاقات الذكية، البريد الإلكتروني والأنترنت، وهي تتعلق بطيفية تنظيم الحكومة نفسها في الإدارة والقوانين التنظيم ووضع إطار لتحسين وتنسيق طرق ايصال الخدمات وتحقيق التكامل بين الإجراءات[3]في حين ينح وتعريف آخر أن الإدارة الإلكترونية هي:" أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال إستخدام تقنية معلومات متقدمة من أجل زيادة كفاءة وفعالية الأداء".[4]

وفي الأخير يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي أكثر من مجرد موقع إلكتروني على الأنترنت وأخذت صور تسميات كثيرة أصبحت شائعة الإستخدام مثل الأعمال الإكترونية الحكومة الرقمية

---

[1]- بدرمحمد سيد القزاز، **الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبع الأولى سنة 2015، ص 21-22-23.

[2]- جماد مختار، "**تأثير الإدارة الإلكترونية على دار المرفق العام و تطبيقاتها في الدول العربية**"، مذكرة نيل الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2010، ص 42.

[3]- جماد مختار، مرجع سابق، ص 7.

[4]- حسين محمد حسن، **الإدارة الإلكترونية المفاهيم – الخصائص– المتطلبات**، الوراق للنشر و التوزيع عمان الطبعة الاولى سنة 2011 ص 40.

...إلخ ومصطلح الإدارة الالكترونية يمثل شكلا الأعمال الإلكترونية الذي يشير إلى العمليات والهياكل التي تتفق مع إمداد الخدمات الإلكترونية للمواطنين ومؤسسات الأعمال على حد سواء، وإن الإدارة الإلكترونية تمثل مفهوما ونموذجا فريدا للمعلومات والخدمات العامة وتعمل على سد الفجوة الرقمية في مجتمع بإستثمار تكنولوجيا للمعلومات والإتصالات المتقدمة لتوصل الخدمات للزبائن ومؤسسات الأعمال والحكومية.

ويمكن تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية بأنها إدارة مسؤولة عن تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية بطريقة رقمية للزبائن القادرة على الإتصال إلكترونيا عن بعد، وقد أصبح هذا المفهوم قابل للتطبيق بفضل التقدم[1] السريع والمذهل في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتطبيقات وحققت كثيرا من الدول المتقدمة تقدما في هذا الإطار.[2]

ولقد عرف الفقه المصري الإدارة الالكترونية بأنها:" إدارة الأعمال الحكومية بلا ورق، فيها تشمل مجموعة من الأساليب حيث يوجد الورق ولكن لا تستخدمه بكثافة ويوجد الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية، ونظم تطبيقات المتابعة الآلية إدارة بلا مكان، وتعتمد بالأساس على الهاتف المحمول، إدارة بلا زمان فالعلم أصبح يعمل في الزمان الحقيقي 24 ساعة في اليوم[3].

بينما يرى فقهاء الفرنسيون أن الإدارة الإلكترونية هي إستعمال الدولة للأجهزة الإلكترونية لخدمة المجتمع، حيث يمكن الإستفادة من الشبكة العنكبوتية لتنظيم الشؤون العامة مع الدولة والمرتبطة بإنشاء المرفق العام، ويقول الدكتور سعد غالب ياسين في كتابة الإدارة الإلكترونية هي وظيفة إنجاز الأعمال بإستخدام الوسائل الإلكترونية، ولذلك تعتبر وظيفة الإدارة الالكترونية عملية ديناميكية

[1]- سحر قدوري ، **الإدارة الالكترونية و امكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة**، مجلة منصور عدد 14 سنة 2010 ص 161.

[2]- المرجع نفسه، ص 162.

[3]- أمل لطفي حسن جاب الله، **أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية**، دار الفكر الجامعي الاسكندرية الطبعة الأولى السنة 2013 ص 35.

مستمرة لتحسين إنجاز الأعمال من خلال إستخدام شبكات الإتصال وفي مقدمتها شبكة الأنتلانت" وفي هذا السياق تغعتبر الإدارة الالكترونية حسب نجم عبود نجم " بأنها تلك الوظيفة الإدارية الناجمة عن الطاقات الخاصة بالأنترنت ووظائف الإدارة الأخرى من تخطيط ورقابة وتوجيه على المصادر والمجهودات الجهوية للمنظمة والآخرين بدون عراقيل من تحقيق مصلحة المؤسسة وقد أشار إليها أحمد محمد غيم" الإدارة الالكترونية بالإتفاق مع محمد سمير أحمد بأنها:" تنفيذ الأعمال والمعاملات التي تتم بين الطرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المؤسسات من خلال إستخدام شبكات الإتصال الإلكترونية من أجل الرفع من كفاءة وفعالية الأداء:" وفي تعريف آخر لها تقنية إلكترونية متسلسلة تسعى إلى نقل العمل الإداري في عمل بسيط إلى الإدارة الرقمية وذلك بإستخدام أجهزة الحاسوب والإعتماد على بنية تدفق معلوماتي سريع بصفة قوية تساهم في عملية إتخاذ القرار في ظرف قصير وبأقل التكاليف"[1].

كما ذهب البعض الباحثين إلى أن الإدارة الالكترونية منهج حديث يعتمد على تنفيذ الأعمال والمعملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات بإستخدام كل الوسائل الإلكترونية مثل البريد والتحويلات الإلكترونية للأموال والتبادل الإلكتروني للمستندات أو الفاكس والنشرات الالكترونية.[2]

ومنهم من عرفها على: " أنها عملية إدارية قائمة على الإمكانات المتميزة بالأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط، وتوجيه الرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة.[3]

[1]–حسن بن محمد الحسن، **الإدارة الالكترونية بين لبنظرية والتطبيق**، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المملكة العربية السعودية، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات 14 نوفمبر 2009، ص 5.

[2]– نفس المرجع، ص 6.

[3]– عيدوني كافية، **الإدارة الالكترونية في العالم العربي و سبل تطبيقها**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية ، العدد الثاني ديسمبر 2017، ص 221.

كما أن الأداة الإلكترونية هي عبارة عن إستخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والإتصال وخاصة شبكة الأنترنت، في جميع العمليات الادارية الخاصة بمنشأة ما بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفاعلية الأداء بالمنشأة.[1]

وكما تغير الإدارة الإلكترونية أحد أبعاد الحكومة الإلكترونية أحد أبعاد الحكومة الإلكترونية بإستخدام برامج وتطبيقات الحاسب ذات التقنية العالية لرفع كفاءة مستوى الأداء بما يمكن من تبسيط إجراءات تسيير العمل داخل الهيئات الحكومية بصورة تنعكس على سرعة وكفاءة الخدمة المؤداة.[2]

تهدف الإدارة الإلكترونية إلى الرغبة في زيادة كفاءة فعالية أداء العمل الإداري فإن العديد من الدول تعمل على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لإدارة الأعمال والمشاريع وتسيير الإدارات المختلفة والتخلي تدريجيا على أساليب العمل التقليدي خاصة بعد النجاح النوعي الذي سجل في مجال التجارة الإلكترونية، وبعد التأكد بأن المشكلة الأساسية التي تعوق تطور وتقدم الدول هو البطء وسوء التسيير فالغاية من تطبيق الإدارة الإلكترونية ليس مجرد تسيير الإدارة بل تحقيق أهداف معينة باعتبارها تؤثر على حياة الأفراد خاصة أن عمل الإدارة الصفة الاجتماعية لكون الإدارة مسؤولية إجتماعية تحقق منفعة للمجتمع بصفة عامة، فالهدف الأول يتمثل في :

## 1- الأهداف ذات الصلة بالجانب التخطيطي للإدارة بحد ذاتها:

من أهداف تطبيق تقنيات الإدارة الإكترونية خلق الجو الملائم والظروف الحسنة لممارسة العمل الإداري والحفاظ على حقوق الموظفين من حيث الإبداع والإبتكار وكذا التقليل من مخاطر المعلومات والحفاظ على سريتها فضلا عن تعميق مفهوم الشفافية والإبتعاد عن المحسوبية والبيروقراطية وكسب ثقة المواطن باعتبارها شرط أساسي في الحكم الراشد مع الإلتزام بتحسين مستوى الخدمات وإتباع معايير جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية خلافا للخدمات التي تقدمها الإدارة التقليدية التي كثيرا ما تقع في الخطأ، كما تهدف لتقليل من التعقيدات الإدارية التي يمر بها القرار الإداري وإنجاز

[1] – محمد سمير أحمد، **الإدارة الالكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة عمان الطبعة الأولى، لسنة 2009 ، ص 42.

[2] – حامد أدينوي جمعة، **الإدارة الحكومية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى، السنة 2016، ص 25.

العمل في وقت قياسي خلال الأربع والعشرين ساعة في اليوم طيلة الأيام السبعة في الأسبوع بمجرد الرجوع لقاعدة البيانات المعدة سلفا في الإدارة والتي تعد بمثابة تفويض للموظف والذي يتخذ قراره على أساسه، بدلا من الرجوع إلى الرؤساء الإداريين كما هو الحال في الإدارة التقليدية والتخلص من تحقيق الرقابة الإدارية التقليدية وإستبدالها بالرقابة أسهل أدق[1].

وإلغاء عامل المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء، والقدرة على إستيعاب أكبر عدد من العملاء في وقت واحد دون الحاجة للإنتظار في صفوف طويلة تعرقل العمل الإداري.

## 2- الأهداف ذات الصلة بعلاقة الإدارة بمتعامليها (الأشخاص الطبيعة المعنوية):

من الأهداف الإدارة الإلكترونية الإستجابة لتطلعات المواطن والإقتراب منه، وتسهيل مشاركته في المسار السياسي في إتخاذ القرارات التي تهمه، ففي بعض الدول الأوروبية أصبحت إستشارة الجمهور أداة ممتازة لتحسين السياسات العمومية من خلال تدعيم مشروعيتها، بل أن مجهودات كثيرة بدلت لتحسين الأدوات المستعملة، وتبسيط إجراءات الحصول على الإستشمارات ودمج نتائجها عند إتخاذ القرارات حتى تكون أكثر مرونة بعدما فهمت الحكومة والإدارات بأنها لا تتمكن من إستعمال سياستها بفعالية إذا كانت سياسات غير مفهومة ولا تحظى بدعم الجماهير والمؤسسات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني، بل أغلب البلدان المنخرطة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في أوروبا بإستعمال نظام الوسطاء الذين يعينهم البرلمان، ويمثلون نقطة إتصال هامة بالنسبة للموظفين الراغبين في إيداع عرائض إحتجاج، وتكوين طعون وطلب إصلاح الأضرار في إطار علاقتهم مع الإدارة.

كما تهدف الإدارة الالكترونية لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل الحواجز المادية والتنظيمية واللغوية وتبسيط الشكليات الإدارية وتوضيح المصطلحات المستعملة وإتخاذ التدابير التي تضمن المساواة في التعامل والمعالجة وإحترام ضمانات المواطن في مواجهة الإدارة بتطبيق مبدأ سيادة القانون وتعزيز

[1]- دقي نعيمة، "**تطبيقات الإدارة الالكترونية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، السنة 2016 – 2017 ، ص ص 26-27.

حقوق المواطنين عند الإدارة وهذا يعد عاملا أساسيا للحكم الديمقراطي ومبادئ الحكم الراشد والإدارة المتضمنة والمبنية على أساس الشفافية، والمسؤولية والصدق والعمل والفعالية في المعاملة وإحترام دولة القانون، بما يقتضي إلى تحقيق الإستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية[1].

## 3- الأهداف ذات الطابع الاقتصادي:

تساهم الإدارة الإلكترونية في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية الدقيقة للسلطات العمومية كمحاربة الفساد، وتقليص نفقات إنجاز بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي الذي يستهلك قدر كبير من الأوراق والمستندات والأدوات المكتبية، والأرشيف وربح النفقات الناتجة تضخيم الهياكل الإدارية العديمة الجدوى والتي تتسم بالاكتظاظ والبطالة، وتفادي تضييع الوقت الذي يمكن تقييمه من الناحية الاقتصادية من أجل البحث عن الوثائق وإستخراج السجلات من الأرشيف مع ما يلازم ذلك من مخاطر وتمزيق بعض أوراقه وما يحتاجه ذلك من نفقات لإعادة إصلاحه[2].

ونستخلص في الأخير أهم الأهداف الإدارة الالكترونية في النقاط التالية:

- ✓ تقديم الخدمات للمستفيدين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة الأسبوع.
- ✓ تحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل وبتكلفة مالية مناسبة.
- ✓ إيجاد مجتمع قادر على التعامل مع متغيرات العصر التكنولوجي.
- ✓ تعميق مفهوم الشفافية والبعد المحسوبية.
- ✓ الحفاظ على حقوق الموظفين من حيث التنمية وروح الإبداع والابتكار.
- ✓ الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها.[3]

---

[1]- دقي نعيمة، مرجع سابق، ص 28.

[2]- دقي نعيمة، مرجع سابق، ص ص 27-28.

[3]- موسى عبد الناصر، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي**، مجلة الباحث العدد 09 /2011 ص 89.

- ✓ تركيز نقطة إتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
- ✓ تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
- ✓ تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

تقليل أوجه العرف في متابعة العمليات الإدارة المختلفة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.[1]

## الشكل رقم 02: أهداف الإدارة الإلكترونية.

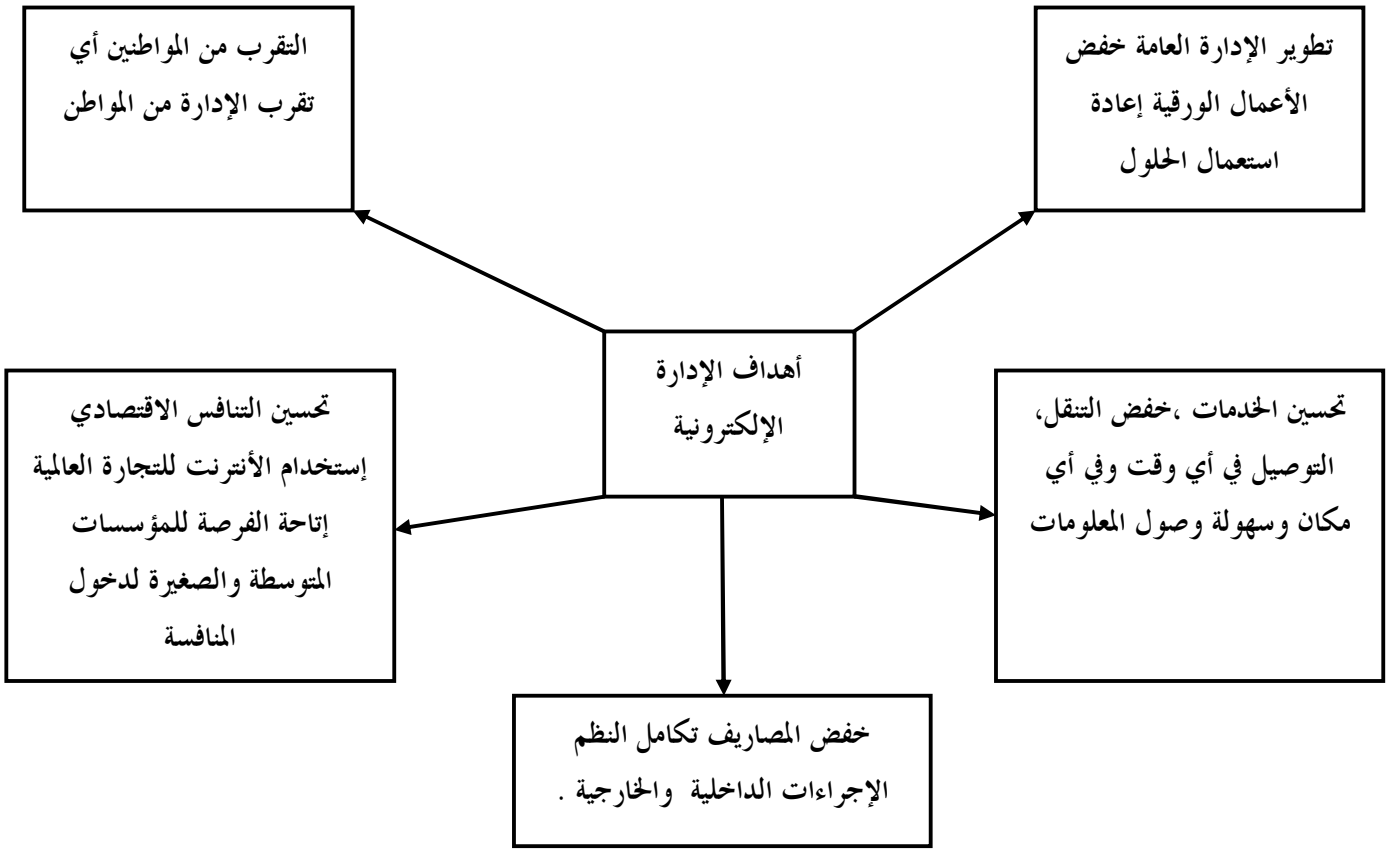


**المصدر**: بوزكري الجيلالي، "**الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية واقع وآفاق** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 3 ، سنة 2016.

[1] – محمودحسين الوادي، بلاد محمود الوادي، **المعرفة و الإدارة الالكترونية و تطبيقاتها المعاصرة**،دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ، ط1، 2011، ص291.

## المطلب الثالث: مؤشرات الإدارة الإلكترونية في الجزائر

يتوقف الإلمام والمعرفة بتجزئة الخدمة الإلكترونية في الجزائر كأحد إفرازات تطبيق الإدارة الإلكترونية، على ضرورة الفحص الدقيق لبعض التجارب القطاعية في ميدان تقديم الخدمات عن بعد، وذلك ما يمكن تناوله من خلال تجارب قطاعات عمومية وفق الآتي:

### 1- قطاع البريد والمواصلات في الجزائر:

في إطار التغيرات والتحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر في المجالات الاقتصادية والسياسية، وفي ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصال، تولدت الحاجة إلى القيام بتغيرات وتعديلات جذرية مست قطاع البريد والمواصلات، وهو ما يسمى بإعادة هيكلة هذا القطاع، حيث أنه ووعيا منها بالتحديات التي يفرضها التطور المذهل الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والإتصال، باشرت الجزائر منذ سنوات إصلاحات عميقة في هذا القطاع .

### 2- بطاقة السحب الإلكترونية:

يتم إستعمالها للحصول على الخدمات المالية لدى مؤسسة بريد الجزائر، والتي تعمل مع وجود الشباك الالكتروني إذ عن طريقها يتمكن المواطن أو الزبون من سحب النقود في أي شباك بريدي، أو موزع أتوماتيكي، عبر القطر الجزائري، ويقوم إستخدام بطاقة السحب الإلكترونية على السرعة، التوفر، الأمن ودعما لسرعة وتلبية طلبات المواطنين في الحصول على الخدمة بشكل متواصل، قامت مؤسسة البريد الجزائر بتوزيع 6 ملايين بطاقة سحب، إضافة إلى تأسيس 500 مركز سحب الكتروني لبريد الجزائر وبعد انطلاق عملية توزيع بطاقات السحب كبدايات أولية، باشرت مصالح البريد ابتداءا من الفاتح جانفي 2007 عملية توفير بطاقات السحب الإلكتروني، وتعميم إستعمالها حيث إختيرت الجزائر العاصمة كمرحلة أولى قبل أن تشمل العملية باقي المناطق لقد عمدت مؤسسة بريد الجزائر ضمن إستراتيجية تطوير خدمات بطاقة السحب الإلكترونية.[1]

[1]-- موسى عبد الناصر، مرجع سابق، ص 90.

## 3- خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية:

من خلال طلب مراجعة لكل عمليات السحب والدفع الإلكتروني التي جرت على مستوى حساب بريدي جاري معين وبالرغم من إيجابيات خدمات بريد الجزائر من خلال شبكة الأنترنت، إلا أنه يمكن التنبيه إلى بعض المخاطر والمهددات التي تعوق نجاح هذه الخدمة، والمتمثلة في توزيع أرقام سرية خاصة بمتعاملي بريد الجزائر عن طريق الأنترنت، إلأ أن هذا الإجراء قد تولد عنه هو الآخر مشاكل تنظيمية، تتمثل في صعوبة الحصول على الرقم السري من خلال رقم الحساب البريدي تتاح إمكانية الإطلاع على رصيد الآخرين، مما يؤدي إلى غياب الأمان في التعامل على شبكة الأنترنت لدى زبائن مؤسسة بريد الجزائر، لقد أدى هذا الأمر إلى تفطن إدارة مؤسسة البريد إلى احتمال المخاطر الواردة من هذا الشكل من الخدمات، الأمر الذي جعلها تتخذ إجراءات تصحيحية، تمثلت في توزيع أرقام سرية خاصة بمتعاملي بريد الجزائر عن طريق الأنترنت، إلا أن هذا الإجراء قد تولد عنه هو الآخر مشاكل تنظيمية، تتمثل في صعوبة الحصول على الرقم السري الخاص بكل عميل، نتيجة الطابع المركزي الذي يباشر هذه العملية أي الحصول الأفراد والمتعاملين على الرقم السري الخاص بالحساب البريدي من طرف بريد الجزائر المركزي[1].

## 4- قطاع البنوك:

أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلى تجاوز الأطروحات الاقتصادية التقليدية، ومحاولة الخروج من حلقة التخلف الناجم عن هياكلها، التي تعد غير قادرة على مواجهة تحديات الإقتصاد الجديد، وهو ما فتح المجال أمام الأطروحات الجديدة، التي كانت في النهاية محصلة للعصر الرقمي، أو الإقتصاد الجديد، أو تسيير الرقمية ومن ثم التوجه نحو بناء آليات هذا الإقتصاد وما توفره والتي يأتي في مقدمتها آليات البنوك الالكترونية من إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، وتقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة بما يضمن خفض التكاليف، ويتجلى من خلال واقع القطاع

[1]-- محمودحسين الوادي، مرجع سابق، ص 90.

البنكي في الجزائر، أن هناك بعض المبادرات نحوالتحول الصرافة الإلكترونية، التي تقوم على تقديم البنوك للخدمات المصرفية التقليدية أوالمبتكرة من خلال ما يعرف بشبكات الإتصال الإلكترونية.

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لإصلاح الإدارة العمومية لمواجهة التحولات الدولية وقوانين المنافسة العالمية، في ظل إنتشار ثورة الكترونية في كل القطاعات تقابلها تحديات أمام القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني والإقتصاد العالمي، ما ألزمها أي دولة العمل على رقمنة كل القطاعات الإدارية بإستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة والدقيقة ويعد إدخال التكنولوجيا المعلومات إلى أعمال وخدمات إلكترونية تعمل على حماية الكيان الإداري والإرتقاء بأدائه وتحقيق الإستخدام الأمثل للخدمات بسرعة ودقة عالية من خلال رقمنة كل القطاعات في كل الإدارات من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية وتمكين الإدارات من التخطيط بكفاءة للإستفادة من متطلبات العمل في وقت قصير[1].

وتمخض عن إستعمال تكنولوجيا المعلومات في تسيير الإدارات العديد من المفاهيم الجديدة منها التعليم الالكتروني في الحكومة الإلكترونية، وأخيرا الإقتصاد الإلكتروني وهي مصطلحات ومفاهيم حديثة فرضت نفسها وفرضت تغييرا جدريا في ممارسة المهام الإدارية، الخبراء يؤكدون الحكومة الجزائرية مطالبة ببذل المزيد من الجهد في تسيير الإدارات الإلكترونية، ولهذا السبب يستوجب على الحكومة الجزائرية حسب ذات الجهة بذل المزيد فيما يخص الرقمنة الإدارات سواء في المصالح البلدية أو الإدارات بمراكز الدولة أوفي المؤسسات التربوية أو الصحية، وهذا من أجل تطور والنمو السريع وتحقيق الجودة في الإنجاز وتحسين الأداء الخدمات الإدارية في كل القطاعات دون تحديد وحسب ذات الجهة فإن لجوء الدولة إلى الإدارة الذكية سيلخص من الممارسات السلبية كالبيروقراطية والرشوة والفساد الإداري، الإدارة الالكترونية رهان الدولة تسعى لتحقيقه لتمكين المواطنين من مستوى عال للخدمة الإدارية الذهاب نحو الإدارة الإالكترونية وتحسين الخدمة العمومية للقضاء على البيروقراطية الإدارية وهو رهان الدولة الجزائرية تسعى لتحقيقه منذ سنوات.

[1]- محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 91.

وهذا لتمكين المواطنين من مستوى عال في أداء الخدمة الإدارية، وهو رهان أعدت له عدة كبيرة بعصرنة القطاع الإداري، هذا وكان وزير الداخلية والجماعات المحلية، نور الدين بدوي قد أكد أن الحكومة تهدف إلى إدارة إلكترونية عصرية سريعة مبنية على تكنولوجيا والإعلام والإتصال مشيرا إلى فتح ورشة جديدة لتفعيل الإدارة الإلكترونية على جميع المستويات، ويكفي المواطن بطاقة التعريف البيومترية ورقمه الوطني لحل جميع مشاكله، وفي هذا السياق وزارة اتخذت عيد الإجراءات في سبيل تقديم خدمة عمومية نوعية للمواطنين الذين أصبح بإمكانهم استخراج جميع الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية ممكنة بغض النظر عن البلدية التي ولد فيها، زيادة على بطاقة التعريف وجواز السفر البيومترية، وهذه العملية إستأصلت الطوابير التي كانت تشهدها الدوائر والبلديات على حد سواء، ولم يقتصر تعميم الإدارة الإلكترونية على البلديات والجماعات المحلية، حيث عرف قطاع العدالة في الجزائر قفزة نوعية في مجال تحسين الخدمة العمومية من خلال عمليات العصرنة التي شملته، حيث يعد نظام الإمضاء والتصديق الالكتروني للوثائق القضائية بمثابة ثورة حقيقية في مجال القضاء وتحسين الخدمة العمومية للمواطنين الذي أصبح في إمكانه الحصول على شهادة الجنسية وشهادة السوابق العدلية عبر البريد الإالكتروني فقط، يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن عصرنة الإدارة تحمل أبعاد إقتصادية، حيث أن الأموال الهائلة التي تخصص سابقا لاقتناء الورق يمكن أن توظف لجوانب أخرى يحتاجها المواطن في مجال التنمية[1].

[1]- محمودحسين الوادي، مرجع سابق، ص50.

## خلاصة واستنتاجات:

وفي الأخير نستنتج ان أقنعة العولمة تأثر على الإدارة المحلية بحيث تحاول العولمة فرض الهيمنة السياسية من خلال الإختراق الاقتصادي والتضامن الذي عن طريقه يحاول النظام العالمي الجديد بما فيه القوى الغربية فرض القيم السياسية والاقتصادية والتكنولوجية من خلال منظور العولمة ومن بين أبرز مظاهر العولمة السياسية إنتشار نظام الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان أما العولمة الاقتصادية فتمثلت في أدواتها من بينها منظمة التجارة العالمية وقد تطرقنا إلى شروط وإنظمام الجزائر إلى هذه المنظمة أما العولمة التكنولوجيا التي تمحورت لما قد قدمته للجزائر على مستوى الإدارة المحلية.

# الفصل الثالث

# أثر العولمة على الإدارة المحلية

# نماذج مختارة

## تمهيد:

بعد التطرق إلى الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة في الفصل الأول للعولمة والإدارة المحلية وتوضيح أثر العولمة على الإدارة المحلية على المستوى المحلي في الفصل الثاني سيتم محاولة الكشف عن واقع الإدارة الإلكترونية والديمقراطية التشاركية في بلدية أولاد خالد وبلدية سعيدة كنموذج للدراسة في هذا الفصل مع الإعتماد على أدوات البحث العلمي عند جمع البيانات المتعلقة بالدراسة .

## المبحث الأول: واقع الرقمنة (الإدارة الإلكترونية) دراسة حالة بلدية أولاد خالد.

تمثل الإدارة الإلكترونية مرحلة حاسمة في الإنتقال نحو الخدمات العامة الإلكترونية، والتحول من الإتصال المباشر للمواطنين مع مؤسسات الخدمة العامة، إلى التواصل الإفتراضي عبر الشبكات التواصل الإلكترونية المختلفة، وتنطلق من إستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة، والمعدات وبرامج تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتقدم حلولا للتعقيدات والمشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي بحيث أن الإدارة الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في تطوير البلديات وقدمت نتائج إيجابلية منها تقليص عدد الوثائق ومحاربة الجريمة بكل أنواعها وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب سنتاناول فيهم تعريف لبلدية أولاد خالد نوهيكلها التنظيمي وواقع الإدارة الإلكترونية بها.

### المطلب الأول: نبذة عن بلدية أولاد خالد الرباحية

سميت ببلدية أولاد خالد نسبة لعرش أولاد خالد، وتعتبر إحدى البلديات الستة عشر لولاية سعيدة تنتمي إداريا لدائرة سيدي بوبكر، وتتكون من أربعة قرى هي عين تغات، حمام ربي، العيون، عين الزرقاء مع المركز السكاني المعروف باسم الرباحية أونزرق والذي يضم أكبر عدد سكاني في البلدية بالإضافة إلى دوار خليل الميلود وماثنية، أما موقعها الجغرافي فتقع وسط ولاية سعيدة تعد ممساحتها حوالي 20491 هكتار (204.91 كم2) وتحيط بها سلاسل جبالية من الغرب والجنوب والشرق كما يقطعها واد سعيدة، أما حدودها فيحدها من الشمال الشرقي بلدية سيدي اعمر، وشرقا بلدية عين السلطان، جنوبا بلدية سعيدة، أما في الغرب دوي ثابت، ومناخها قاري جاف يكون حار وجاف صيفا وبارد ممطر في الشتاء كباقي مناخ ولاية سعيدة.

وحسب آخر الإحصائيات للسكان بتاريخ 2008/04/30

- ✓ عدد السكان الإجمالي للبلدية: 30617 نسمة.
- ✓ عدد سكان المركز (الرباحية): 17467 نسمة.

- ✓ عدد سكان قرية عين الزرقاء: 3045 نسمة..
- ✓ عدد سكان عين تغات: 5357 نسمة
- ✓ عدد سكان حمام ربي 954 نسمة
- ✓ عدد سكان قرية العيون: 708 نسمة

أما الباقي فهو مجموع المناطق المبعثرة على التراب البلدية المقدرة بـــ 4081 نسمة[1]

ويمكن تعريف البلدية حسب ما ورد في قانون البلدية على أنها:

- وحدة ذو هيئة إدارية قاعدية لامركزية، إقليمية محلبية في النظام الإداري تشكل الخلية الأولى في النظام الإداري الجزائري، فهي الجماعات الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخضية المعنوية والإستقلال المالي.[2]
- البلدية هي الجماعات الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون.
- البلدية هي القاعدة الإقليمية للامركزية، ومكان للمارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة.[3]

**تتوفر البلدية على:**

- هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي

[1]- تم الحصول على هذه المعلومات من طرف أحد الأعران المكلفين بالبلدية، وهذا إثر الزيارة الميدانية للمقر بتاريخ 2018/04/22 صباحا.

[2]- المادة الأولى، قانون البلدية، رقم 90/08.

[3]- المادة الثانية، قانون البلدية، رقم 11/10.

- تمارس على الهيئات البلدية أعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

**الإسم والإقليم والمقر الرئيسي للبلدية:**

- للبلدية إسم وإقليم ومقر
- يتم تغيير إسم البلدية أو تعيين مقرها الرئيسي أو تحويله بموجب مرسوم رئاسي بناء على تقرير الوزير المكلف بالداخلية بعد أخذ رأي الوالي والمداولة المجلس الشعبي البلدي المعني.
- تضع البلدية معالم حدود إقليمها بإتخاذ كافة الإجراءات التقنية والمادية المرتبطة بذلك.[1]

**رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

- ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الانتخابية طبقا لأحكام هذا القانون يمارس رئيس المجلس الشعبي البلدي سلطات باسم الجماعة الإقليمية التي يمثله وباسم الدولة.
- يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يقيم بصفة دائمة وفعلية بإقليم البلدية. وفي الحالات الإستثنائية يمكن الوالي الترخيص بغير ذلك.[2]

**صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثل البلدية:**

- يمثل رئيس المجلس الشعبي البلدي البلدية في جميع المراسم النشريعية والتظاهرات الرسمية، وينبغي عليه المشاركة فيها حسب إلتزاماته المحددة في هذا القانون.
- مثل رئيس المجلس الشعبي البلدية للبلدية في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفق الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما .
- يسهم رئيس المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ المداولات المجلس الشعبي البلدي ويطلعه على ذلك.
- ينفذ رئيس المجلس الشعبي البلدي ميزانية البلدية وهو الأمر الصرف.

[1]- المادة 08 قانون البلدية، رقم 11/10

[2]- المادة 62 – 63 قانون البلدية، رقم 11/10.

- يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت رقابة المجلس الشعبي البلدي بإسم البلدية، بجميع التصرفات الخاصة بالمحافظة على الأملاك والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها.

ويجب عليه على وجه الخصوص القيام بما يلي:

- التقاضي بإسم البلدية ولحسابها.
- إدارة مداخيل البلدية والآمر بصرف النفقات ومتابعة تطور المالية البلدية.
- القيام بمناقصات أشغال البلدية ومراقبة حسن تنفيذها.
- إتخاذ كل القرارات الموقفة للتقادم والاسقاط.
- ممارسة كل الحقوق على الأملاك العقارية والمنقولة التي تملكها البلدية بما في ذلك حق الشفعة.
- إتخاذ التدابير المتعلقة بشبكة الطرق البلدية.
- السهر على المحافظة على الأرشيف.
- إتخاذ المبادرات لتطوير مداخيل البلدية.

**قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

- يتخذ رئيس المجلس في إطار صلاحياته، قرارات قصد :
- الأمر بإتخاذ تدابير محلية خاصة بالمسائل الموضوعة بموجب القوانين والتنظيمات تحت إشرافه وسلطته.
- إعلان القوانين والتنظيمات الخاصة بالضبطية وتذكير المواطنين بإحترامها.
- تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي عند الإقصاء.
- تفويض إمضائه[1].

[1]- القانون 11/10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 ، المتعلق بالبلدية الجريدة الرسمية.

- لا تصبح قرارت المجلس الشعبي البلدي قابلة للتنفيذ إلا بعد إعلام المعنيين بها عن طريق النشر إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة أو بعد إشعار فردي وسيلة قانونية في الحالات الأخرى.
- تصبح القرارات البلدية المتعلقة بالتنظيمات العامة، قابلة للتنفيذ بعد شهر (1) من تاريخ إرسالها إلى الوالي.

وفي حالة الإستعجال، يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي أن ينفذ فورا القرار أو القرارات البلدية المتعلقة بها بعد إعلام الوالي بذلك.[1]

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد خالد

يهدف التسيير الحسن لمختلف المصالح، لجأت الدولة إلى وضع هيكل تنظيمي مرن للوظائف من أجل تنظيم أعمالها، وكذا توظيف الأشخاص أصحاب الكفاءة كل حسب موقعه في هذا التنظيم باعتبار البلدية هي الوحدة المركزية القاعدية للتسيير. وسيتم عرض وصف للهيكل التنظيمي لبلدية أولاد خالد.

### أ/- رئيس المجلس الشعبي البلدي:

هو الشخص الفائز عن طريق الإنتخاب من طرف الأعضاء المنتخبين أو المعين من طرف والي الولاية في حالة الانسداد .

### ب-الأمانة العامة:

تعتبر الأمانة العامة عصب البلدية حيث يتولى الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي بالمهام التالية:

- جمع مسائل الإدارة العامة (المصالح) توكل القضايا والمهام المتعلقة بها.
- القيام بأداء اجتماعات مجلس الشعبي البلدي.

[1]- المادتين 97-99 قانون البلدية، رقم 11/10.

- القيام بتنفيذ المداولات.
- القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية إما على سبيل الأخبار أومن أجل ممارسة سلطة الموافقة والمراقبة.
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها.
- ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية[1].

**تضم الأمانة العامة المصلحتين:**

**المصلحة الأولى:** تضم هذه المصلحة ثلاث مكاتب وفرع وهي:

- مكتب كتابة المجلس.
- مكتب الإعلام الآلي.
- مكتب التوثيق.

**المصلحة الثانية:** مصلحة الموظفين.

تضم هذه المصلحة مكتبان وهما:

- مكتب المستخدمين الدائمين.
- مكتب المستخدمين التقنيين.

**ج- الديوان:**

ويضم فرعان وهو المسؤول عن العلاقات الخارجية وتقوم بالمهام التالية:

- تنظيم الزيارات والإعداد لها وتنظيم البروتوكولات.
- المسؤول عن العلاقة مع السلطات.

1- مقابلة مع السيد عبد القادر دحوني، مكلف بمكتب الصفقات العمومية، صباحا في يوم 22/04/2018.

- تنظيم الخرجات الميدانية لأعضاء المجلس.

**د- مديرية التنظيم والشؤون الاجتماعية:**

تحدد مهام المسؤول على مديرية تنظيم والشؤون الاجتماعية كما يلي:

يتولى تحت سلطة الأمين العام تنشيط المصالح التي يشرف عليها والتنسيق بينها وتضم المديرية مصلحتان وهي:

**1- مصلحة التنظيم العام:** وتضم بدورها مكتبان هما:

- مكتب المنازعات.
- مكتب الحالة المدنية.

**مصلحة الشؤون الاجتماعية:**وتنقسم بدورها إلى مكتبان هما:

- مكتب الحركة الاجتماعية .
- مكتب الفلاحة والري.

**مديرية المالية والوسائل العامة:**

تحدد مهام المسؤول على مديرية المالية والوسائل العامة كما يلي:

يتولى تحت سلطة الأمين العام تنشيط المصالح التي يشرف عليها والتنسيق بينها وتضم المديرية ثلاث مصالح وهي:

**مصلحة المالية:** وتضم ثلاث مكاتب:

- مكتب الميزانية
- مكتب الأجور.

**3- مكتب الصفقات.**

**مصلحة تسيير ممتلكات البلدية:** وتضم مكتبان وهما:

- مكتب الممتلكات العقارية.
- مكتب الممتلكات المنقولة.

**مصلحة الوسائل العامة:** وتضم بدورها مكتبان هما:

- مكتب صيانة بناءات البلدية.
- مكتب الحظائر.

**و- مديرية البيئة والعمران:**

تحدد مهام المسؤول على مديرية البيئة والعمران كما يلي :

يتولى تحت سلطة الأمين العام تنشيط المصالح التي يشرف عليها والتنسيق بينها وتضم المديرية مصلحتان وهي:

**مصلحة العمران:** وتضم مكتب الدراسات والتهيئة.

**مصلحة النظافة والبيئة:** وتضم مكتبان هما:

- مكتب النظافة والبيئة.[1]
- مكتب حفظ الصحة والتطهير.

1 - مقابلة مع السيد دحوني عبد القادر ، مرجع سابق .

**الشكل رقم 01: يوضح المخطط التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد خالد**

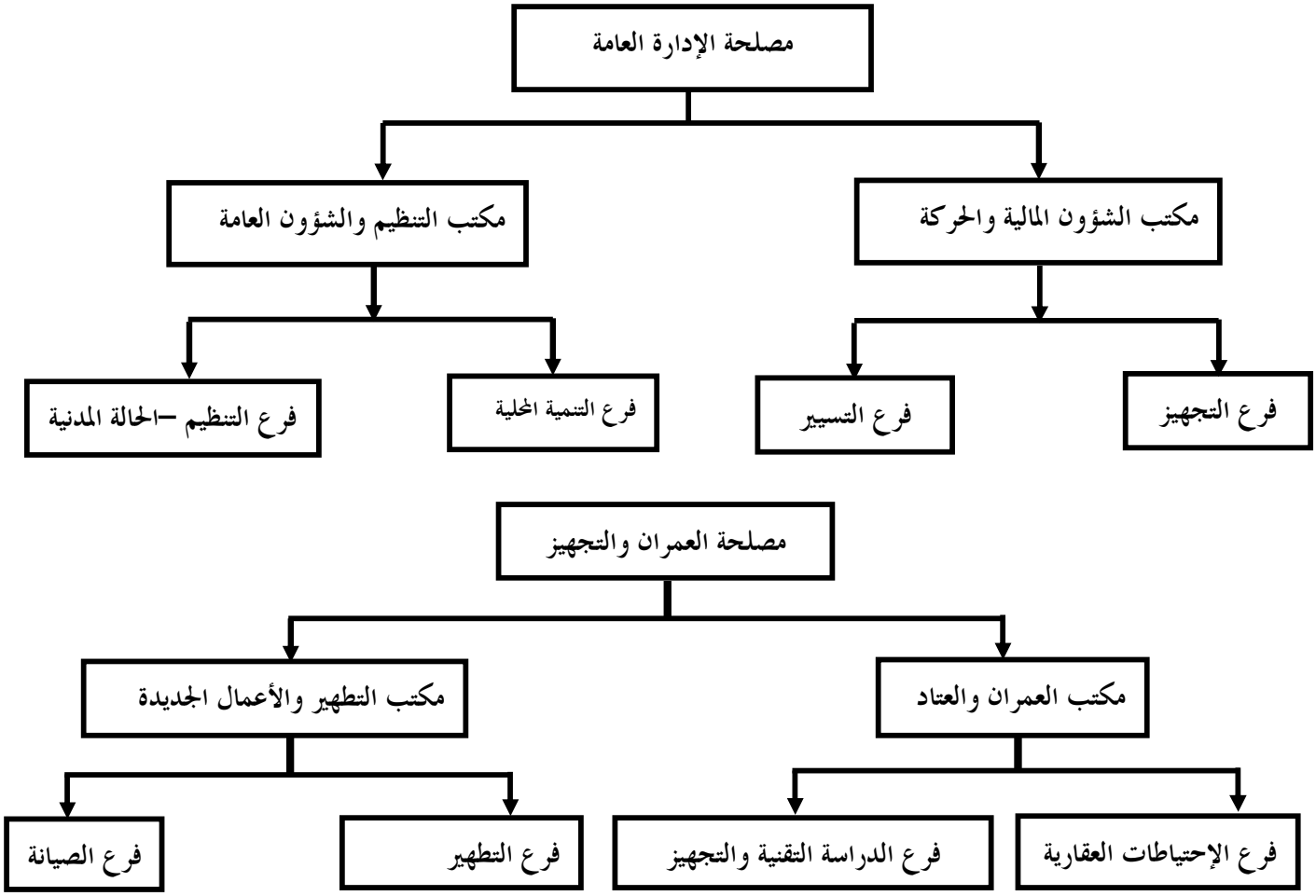


**المصدر**: من إعداد الطالبة إعتمادا على معلومات مقدمة من طرف البلدية

## المطلب الثالث: تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية أولاد خالد (دراسة حالة)

في إطار الثورة المعلوماتية ومواكبة للتحول الهائل في مجال الإتصال تبنت الحكومة الجزائرية إطلاق مشروع الإدارة الإلكترونية أواخر سنة 2013، وكانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية المبادرة من خلال تطبيق مشروع المواطن الإالكتروني الذي يختصر أرشيف كل مواطن في رقم واحد، يمكن من خلاله استخراج الوثائق الإدارية وفق نظام إلكتروني يعمل على إصدار مختلف الوثائق في مدة لا تتجاوز 30 دقيقة شمل هذا المشروع وضع شبكات ربط ما بين المؤسسات والوزارات يكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية للتواصل مع الهيئات العمومية باستعمال الوسائل التكنولوجية[1].

1 – إجراء مقابلة مع السيد فكيرة بشير، مهندس دولة في الإعلام الآلي المكلف بالمصلحة البيرومترية ، صباحا بتاريخ 18/04/2018.

من خلال الرقمنة وبلدية أولاد خالد كغيرها من الإدارات المحلية التابعة للحكومة المركزية تلقت في إطار مشروع الإدارة الإلكترونية تعليمة للشروع في تطبيق إجراء الإستخراج الإلكتروني للوثائق في قسم جواز السفر والبطاقة البيومترية والحالة المدنية، عن طريق مراسلة تم تلقيها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية في شكل برقية ويم تطبيق الإجراء في بلدية أولاد خالد (الرباحية) ابتداءا من:2016/01/31 وهذا يخص جوازات الفر البيومترية، حيث تم تسجيل أول جواز سفر بيومتري في:2016/01/31 وفي 2016/02/17 تم بدء ببطاقة التعريف البيومترية الخاصة بالمترشيحين لاجتياز شهادة البكالوريا، وفي 2016/10/02 تم تعميم بطاقة التعريف البيومترية.

ولقد شرعت بلدية أولاد خالد في تطبيق هذا الإجراء استجابة لمحتوى هذه البرقية المستعجلة وبناء على فحوى المراسيم التنفيذية للجريدة الرسمية كالتالي:

- في إطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالإدارة الالكترونية، يتوجب على المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني للحالة المدنية.
- بعد إجراء استبيان وإستقراء الأجوبة ثم عرض نتائج الاستبيان التي وجهت إلى الموظفين داخل البلدية أولاد خالد.

واستطاع تطبيق الإجراء الخروج بعدة إيجابيات:

- التقليل من الملل والروتين في أداء المهام.
- تسهيل القيام بالإجراءات في أداء المهام.
- ربح الجهد والوقت وخلو الشبابيك بفعل سرعة إنجاز العمليات الشيء الذي لاحظته خلال أيام الدراسة الميدانية لمقر البلدية.[1]

1 -إجراء مقابلة مع السيد فكيرة بشير ، مرجع سابق .

لإعداد هذه الدراسة الميدانية تمت الإستعانة بعدة وسائل، وأدوات تجمع المعلومات وهي:

**الإستبيان:** يعرف الإسبيان على أنه: "مجموعة الأسئلة المرتبطة حول موضوع معين يتم وضعها في إستمارة ترسل إلى أشخاص معينين بالبريد أو يجري تسليمها باليد تمهيدا للحصول على أجوبة للأسئلة الواردة فيها وبواسطتها يتم التوصل إلى حقائق جديدة عن الموضوع أو التأكد من معلومات متعارف عليها ولكنها غير مدعمة بحقائق".[1]

**تحديد مجتمع الدراسة والعينة المدروسة:**

**أ- مجتمع الدراسة: بلدية أولاد خالد**

**ب- العينة المدروسة:** موظفي في قسم استخراج بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري

**جـــ - شكل الإستمارة**

**عناصر الدراسة:** إعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية:

**أ- المتغيرات المستقلة:**

وتمثلت في أربعة عناصر وهي: الجنس – العمر- المؤهل العلمي – عدد سنوات الخبرة.

**ب- المتغيرات التابعة:**

تتمثل في الأسئلة المقدمة إلى الموظفين.

[1]- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث وطرق إعداد البحوث**، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة سنة 2007 ص 67.

## عرض نتائج الدراسة:

## الجدول رقم 01: يوضح عدد الموظفين حسب الجنس

الجنس

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 11 | 39,3 | 55,0 | 55,0 |
| | أنثى | 9 | 32,1 | 45,0 | 100,0 |
| | Total | 20 | 71,4 | 100,0 | |
| Manquant | Système | 8 | 28,6 | | |
| | Total | 28 | 100,0 | | |

## الشكل رقم 02: دائرة مثلثية تمثل عدد الموظفين حسب الجنس

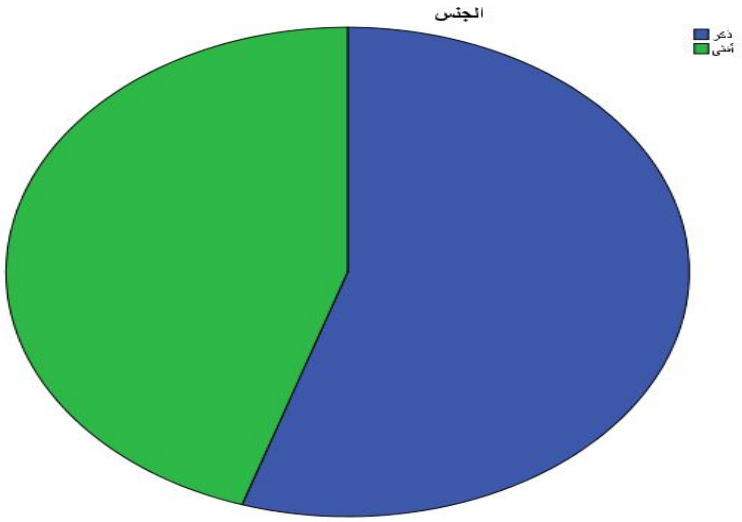


من خلال الجدول والشكلاه أعلاه، نلاحظ أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث، نسبة الذكور سجلت ب 55% الإناث سجلت بـــ 45%، وهذا راجع أن عدد الذكور في مصلحة استخراج جواز السفر والبطاقة البيومترية مرتفع عن الإناث في البلدية.

## الجدول رقم 02: يوضح عدد الموظفين حسب السن

السن

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | من 26 إلى 35 سنة | 8 | 28,6 | 40,0 | 40,0 |
| | من 40 إلى 49 سنة | 7 | 25,0 | 35,0 | 75,0 |
| | من 46 فما فوق | 5 | 17,9 | 25,0 | 100,0 |
| | Total | 20 | 71,4 | 100,0 | |
| Manquant | Système | 8 | 28,6 | | |
| | Total | 28 | 100,0 | | |

## الشكل رقم 03: دائرة مثلثية تمثل عدد الموظفين حسب السن

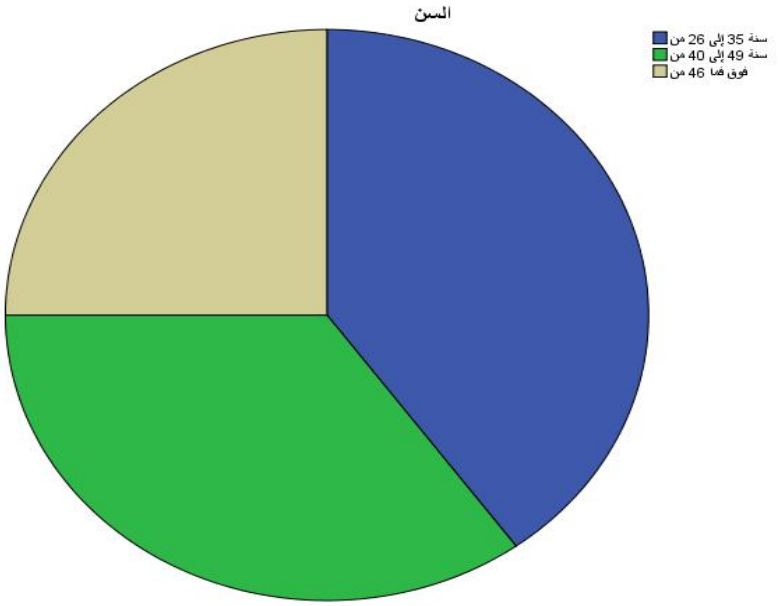


من خلال الجدول والشكلاه أعلاه، نلاحظ أن نسبة الأكثر تكرار هي من 25 إلى 35 سنة حيث سجلت بـــ 40% ثم الفئة من 35 إلى 45 سنة بنسبة 35% وتليها فئة من 45 سنة فما فوق بنسبة 25% وما أقل من 20 سنة فسجلت 00%.

## الجدول رقم 03: يوضح عدد الموظفين حسب المؤهل العلمي

**المؤهل العلمي**

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | بكالوريا | 9 | 32,1 | 45,0 | 45,0 |
| | معهد تكوين | 5 | 17,9 | 25,0 | 70,0 |
| | 4 | 6 | 21,4 | 30,0 | 100,0 |
| | Total | 20 | 71,4 | 100,0 | |
| Manquant | Système | 8 | 28,6 | | |
| Total | | 28 | 100,0 | | |

## الشكل رقم 04: دائرة مثلثية تمثل الموظفين حسب المؤهل العلمي

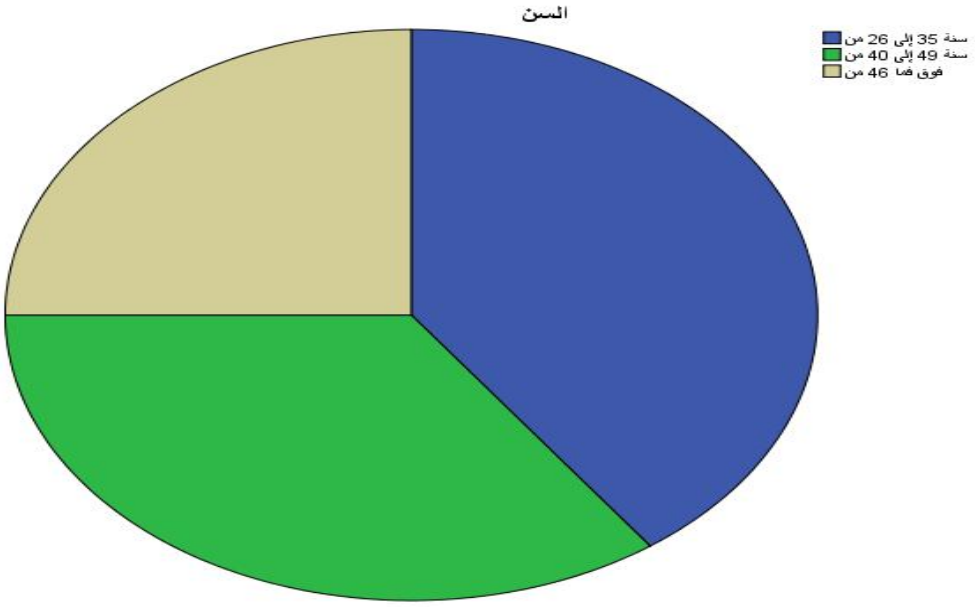


من خلال الجدول والشكلاه أعلاه، نلاحظ أن المؤهل العلمي للموظفين يرتفع في المستوى التعليمي الثانوي بنسبة 45% ثم تليه الشهادة العليا بنسبة 30% ولأن التوظيف داخل البلدية يتم على أساس الخبرة وليس الشهادة.

## الجدول رقم 04: يوضح عدد الموظفين حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية

| | | Fréquence | Pourcentage | Pourcentage valide | Pourcentage cumulé |
|---|---|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 05 سنوات | 7 | 25,0 | 35,0 | 35,0 |
| | من 10 سنوات إلى 15 سنة | 9 | 32,1 | 45,0 | 80,0 |
| | أكثر من 15 سنة | 4 | 14,3 | 20,0 | 100,0 |
| | Total | 20 | 71,4 | 100,0 | |
| Manquant | Système | 8 | 28,6 | | |
| Total | | 28 | 100,0 | | |

## الشكل رقم 05: دائرة مثلثية توزيع العينة سنوات الخبرة

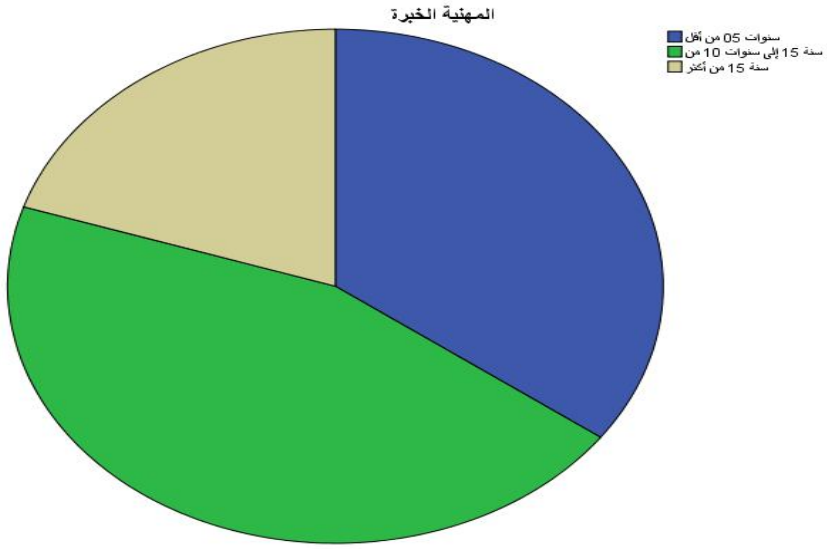


من خلال الجدول والشكلاه أعلاه، نلاحظ أن الخبرة المهنية الأعلى كانت للفئة الثانية أي (من 5 سنوات إلى 10 سنوات) والتي قدرت ب32.1% ويليها الفئة الأولى (أقل من 05 سنوات) بـــ 25% ثم تليهم الفئة الثالثة والتي قدرة بّـــ 14.3%.

**الجدول رقم 05: يمثل أسئلة المساهمة الإدارة الإلكترونية في تقليص عدد العمال**

| الرقم | الاسئلة | نعم | لا |
|---|---|---|---|
| 1 | هل ساهمت الإدارة الإلكترونية في تقليص عدد العمال؟ | 05 | 15 |
| 2 | هل التعامل الالكتروني يقضي على الفساد الإداري والبيروقراطية؟ | 18 | 02 |
| 3 | هل المواطن راض عن الخدمة المنقدمة له وعن الأسلوب الالكتروني؟ | 16 | 04 |
| 4 | هل تطبيق الإدارة الإلكترونية يخلومن السلبيات؟ | 01 | 19 |
| 5 | هل الإدارة الإلكترونية ستكون تجربة ناجحة للجزائر؟ | 20 | 00 |
| 6 | هل الأجهزة الإلكترونية المستعملة كافية في هذه البلدية؟ | 05 | 15 |
| 7 | هل هناك ضعف الدعم المالي فيتكبيق الإدارة الإلكترونية؟ | 18 | 02 |
| 8 | هل الأجهزة الإلكترونية كافية في البلدية؟ | 05 | 15 |
| 9 | الإدارة الإلكترونية مشروع هام يتطلب أموال ضخمة، هل يمكنه تطبيقه في ظل الأزمة المالية الراهنة؟ | 17 | 03 |
| 10 | هل تم وضع قوانين وتشريعات تضبط تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟ | 18 | 02 |
| 11 | هل غياب القوانين والتشريعات كفيلة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قد يعيق تطبيقها؟ | 14 | 06 |
| 12 | هل يؤدي تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى خفض التكاليف؟ | 15 | 07 |
| 13 | هل الإدارة الإلكترونية تعتبر نمط جديد من الإدارة، جاءت استجابة لافراز البيئة الجديدة تتصف بظواهر العولمة؟ | 19 | 01 |

**تفسير الجدول:**

**الرقم01**: معظم إجاباتهم مفاده أن الإدارة الإلكترونية لم تساهم في تقليص عدد العمالة ببلدية أولاد خالد.

**الرقم 02**: الموافقة الموظفين بأن التعامل الإلكتروني يقضي على الفساد الإداري والبيروقراطي.

**الرقم 03**: تمت الموافقة على أن المواطنين راضين بكل الخدمات الإلكترونية المقدمة لهم.

**الرقم 04**: عدم الموافقة على هذا السؤال لاعتبار أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يخلو من السلبيات وأمثلة ذلك القرصنة الإلكترونية وغيرها.

**الرقم 05**: كل الإجابات كانت بنعم أي أن الإدارة الإلكترونية ستكون تجربة ناجحة بالجزائر بحيث أنها تساعدها على عدم صرف أموال طائلة وتقليص عدد الوثائق ... إلخ.

**الرقم 06**: الموظفين يؤكدون ويوافقون أن الأجهزة الإلكترونية المستعملة في البلدية كافية .

**الرقم07**: ليس هناك ضعف الدعم المالي في تطبيق الإدارة الالكترونية حسب إجابة الموظفين.

**الرقم 08**: تمت الموافقة على أنه يمكن تطبيق وتعميم الإدارة الإلكترونية في ظل الأزمة المالية الراهنة.

**الرقم 10**: تمت الإجابة بالموافقة على هذا السؤال بحيث أنه تم وضع قوانين وتشريعات تضبط تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

**الرقم 11**: تمت الموافقة بشدة على أن عدم وجود القوانين وغيابها يعيق تطبيق الإدارة الإلكترونية.

**الرقم 12**: تمت الموافقة على أن تطبيق الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى خفض التكاليف.

**الرقم13**: تمت الموافقة على أن الإدارة الإلكترونية تعتبر نمط جديد من الإدارة جاءت استجابة لإفراز البيئة الجديدة تتصف بظواهر العولمة.

## المبحث الثاني: واقع الديمقراطية التشاركية في بلدية سعيدة

يتناول هذا المبحث تعريف بلدية سعيدة، وأهم مؤهلاتها التي تزخر بها في مختلف القطاعات كما سنتناول الهيكل التنظيمي ومختلف المديريات الموجود بها، وكذلك سنتطرق إلى الديمقراطية التشاركية، وأهم قوانينها.

### المطلب الأول: ماهية بلدية سعيدة

تعتبر بلدية سعيدة كباقي بلديات الوطن يحكمها القانون 10/11 المؤرخ في 2011/06/22، بها مجلس بلدي منتخب يتناول جميع قضايا المجلس وفقا لقانون يحكمه، وبها هيئة تنفيذية يشكلها رئيس المجلس الشعبي وإدارة ينشطها الأمين العام، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

وقد سميت بسعيدة فقد أطلق الأمير عبد القادر هذه التسمية نظرا لما حققه من انتصارات على أرضها وهو الاسم الذي تحمله البلدية إلى يومنا هذا وحسب الروايات فإن المدينة كانت تحمل قديما الاسم الأمازيغي "ترسيف" كما حملت اسم زوجة عبد الله بن رابي عم مهدي العبد وهو الخليفة الذي حكم المنطقة في القرن 09 م، وسميت كذلك "حاز سعيدة" وهو الاسم الذي يعود للمياه المعدني الساخنة بسيدي عيسى فيعهد الفاطميين .

كما سميت العقبان "لوجود طائر العقاب بها، أما فيما يخص تاريخها ونشأتها وجدت بلدية سعيدة منذ عصور ما قبل التاريخ ويشهد على ذلك محطات عديدة مثل المغارات، المخابئ والرسوم الحجرية، أقام بها الإنسان منذ أكثر من 15 ألف سنة، وكان يعيش تحت الصخور وفي المغارات كمغارة "الإنسان" التي توجد بالضفة الشمالية لمصب وادي سعيدة، حيث تم اكتشافها عام 1981 وحسب الدراسات فإن هذه المغارة تعود إلى العصر الحجري الوسيط.[1]

وحسب ابن خلدون يعتبر البرابرة أول سكان سعيدة، مرت على سعيدة العديد من الحضارات منذ عصور ما قبل الميلاد ففي القرن الـــ 03 م كانت تحت سيطرة الملك النوميدي "ماسينيسا" حيث

1 –هذه المعلومات مستقاة من طرف أحد الأعوان المكلفين ببلدية سعيدة وهذا على إثر الزيارة الميدانية صباحا بتاريخ 27/04/2018.

كانت في عصره منطقة زراعية قوية، ثم وقعت تحت سيطرة الروماني عام 40 م أما عام 429 م فقد احتلها الوندال وفي القرن 80 م تم فتحها من قبل المسلمين بصعوبة بعد مقاومات إستمرت أكثر من نصف قرن، وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة تطورا كبيرا، في حين سيطر الفاطميون على المنطقة في القرن 12 م في عهد الخليفة الفاطمي المنتصر، وفي عام 1269 جاء الزيانيون وبقوا إلى غاية 1550 وهوتاريخ الفتح العثماني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، معظم شمال الجزائر وقعت سعيدة تحت الحكم العثماني وضمت بايلك معسكر تحت حكم الآغا.

**موقعها الجغرافي:** تقع بلدية سعيدة جنوب الأطلس التلي بمنطقة استراتيجية مهمة يحدها شمالا أولاد خالد وجنوبا عين الحجر شرقا الحساسنة أما غربا يحدها بلدية ذوي ثابت، يتميز مناخها بحار وجاف صيفا وبارد وممطر شتاءا.

- تبلغ مساحتها بـــ 75.80 $م^2$ .
- سكانها يدر عددهم بـــ 140918 نسمة.

**مؤهلات بلدية سعيدة:** تزخر بلدية سعيدة بجملة من المؤهلات في عدة قطاعات أبرزها:

**قطاع الصحة:** شهد هذا القطاع تطورا ملموسا في مجال ترقية الصحة العمومية من حيث الهياكل الصحية والتجهيزات الطبية، غير أنه ما زال يشكونقص فادح في التأطير الطبي لسيما الأطباء الأخصائيين، الأمر الذي سبب متاعب للمرضى الذين يضطرون للعلاج بالولايات المجاورة.

**قطاع الفلاحة:** تتميز بلدية سعيدة بتربية المواشي، خاصة الخرفان، الماعز، البقر، والدواجن، إضافة إلى النشاطات الزراعية التي ترتكز على زراعة الحبوب والخضروات بأنواعها والاشجار المثمرة مثل اللوز، الزيتون ... قطاع الفلاحة: تتميز بلدية سعيدة بتربية المواشي، خاصة الخرفان، الماعز، البقر، والدواجن، إضافة إلى النشاطات الزراعية التي ترتكز على زراعة الحبوب والخضروات بأنواعها والاشجار المثمرة مثل اللوز، الزيتون ... إلخ.[1]

1 –هذه المعلومات مستقاة من طرف أحد الأعوان المكلفين ببلدية سعيدة وهذا على إثر الزيارة الميدانية صباحا ،بتاريخ 27/04/2018.

**قطاع التعليم الابتدائي:** يوجد على مستوى البلدية 48 مدرسة ابتدائية يدرس بها 14111 تلميذا، موزعين على 522 قسم يؤطر 616 معلما، أما فيما يخص الأقسام التحضيرية فيه تحصي 1822 تلميذا.

**قطاع السياحة:** يوجد ببلدية العديد من الاماكن السياحية منها:

**مغارة وادي سعيدة:** تقع هذه المغارة ببلدية سعيدة باتجاه الجنوب على بعد 3 كلم من الطريق الوطني رقم 06 بمحاذاة المحجرة، على الضفة اليسرى من وادي سعيدة، بوسط ربوة على إرتفاع 12.5 م عن مستوى سطح البحر، تعد المغارة الوحيدة بالوادي (الوادي صغير) تتكون من رواق مدخل عريض يتراوح بين 2.50 و3.00 أمتار إلى جانب غرفتين داخليتين تنتهيان إلى مسلكين يكونان زاوية قائمة على الرواق.

**قطاع الثقافة:** تتميز ولاية سعيدة بشعرها الملحون وشعرائها، يعتبر الشعر الملحون بصمة للمنطقة ولا يمكن لمنطقة أخرى أن تشاركها فيه لخصوصيته، كما تتنوع مواضيعه حسب الظرف والمناسبة. كما تزخر المنطقة بفرق فولكلورية أبدعت ولازالت تقدم أغاني مختلفة تستخدم فيها أدوات موسيقية تقليدية خاصة بالمنطقة مثل: القرقابو، البندير وغيرها من الأدوات التي تصنع في الأغلب يدويا، بالإضافة إلى الفرق الفلكلورية نجد الأغاني التقليدية الشعبية التي أبدعت فيها فرق وأشخاص.[1]

## المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة

يشمل الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة على العديد من المديريات يسيرها مجموعة من الموارد البشرية، ولقد قدر موظفيها حوالي 737 موظف مقسمين إلى مرسمين تقني قدر بـــ 327 ومرسمين في السلك الإداري بـــ 410 والمتعاقدين 241 حيث تتضمن 157 في السلك التقني و84 في السلك الإداري.

1 – المصدر مصلحة السكان و الإحصاء .

## 1/- الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة:

**الشكل رقم 06: يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة**

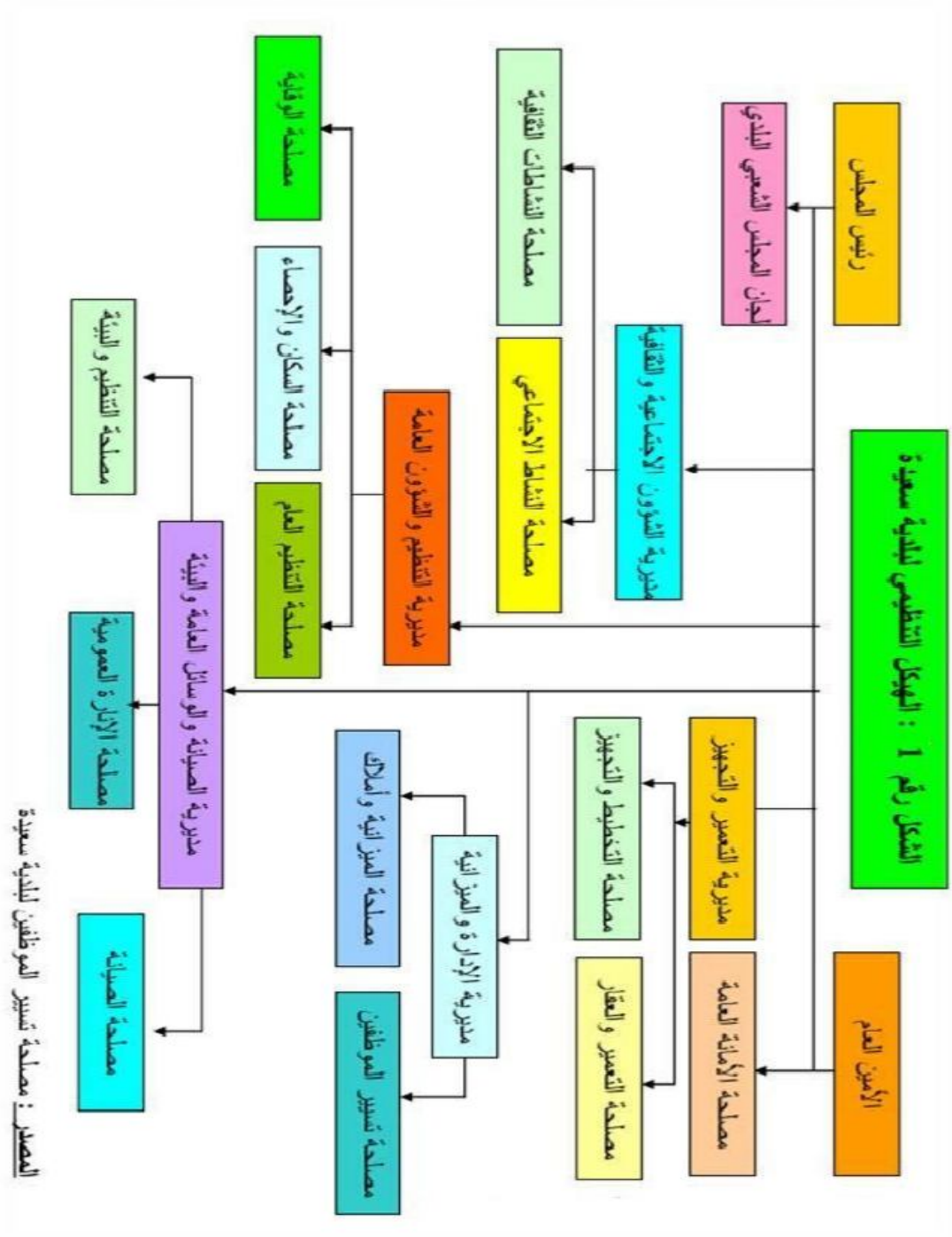

**الأمانة العامة:**

إن الأمانة العامة للبلدية يسيرها أمين عام وه>ا الأخير حسب بعض المختصين يعتبر الركيزة الأساسية في البلدية ويعتبر المساعد المباشر الأساسي لرئيس البلدية وأما فيما يخص صلاحيات الأمين العام للبلدية تنص المادة 119 من المرسوم التنفيذي رقم 91-27 المؤرخ في 1991/02/02 يتولى ما يلي:

- جميع مسائل الإدارة العامة.
- القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.
- القيام بتنفيذ المداولات.
- تحقيق إقامةمصالح الإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها.
- ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية.

**مديرية الإدارة والميزانية:**

تقوم هذه الإدارة بقضاء حوائج الموظفين فيما يخص أجورهم ووضعياتهم المهنية، ومن ضمن مصالح هذه الميزانية والأملاك التي تحتوي هي كذلك على مكاتب وفروع ومن بينها:

- مكتب الميزانية.
- مكتب الصفقات العمومية.
- مكتب تسيير الموظفين.
- فأما مكتب الميزانية فيقوم بإعداد الميزانية سنويا لأن حاجيات البلدية تقوم بطبيعة الحال على هذه الميزانية ويتفرع هكيل المكتب إلى فروع:[1]

1 -مصلحة المستخدمين لبلدية سعيدة .

- فرع التجهيز.
- فرع التسيير.
- فرع الأجور.
- فرع تحصيل المنتوج.

**مصلحة تسيير الموظفين:**

من مهامه ما يلي:

متابعة المسار المهني من بداية التوظيف إلى غاية التقاعد.

عند حاجة الإدارة إلى موظفين وعمال تقوم المصلحة باقتراح فتح مناصب فتسجل الرتب وعدد المناصب المطلوبة وتقوم بطلب هذه المناصب من جهات الوصاية الولاية هذه الأخيرة تدرس وتوافق على ما تراه ضروريا وترسل رسالة قبول إلى إدارة البلدية هذه الأخيرة تع مداولة فتح المناصب ويؤشر عليها من طرف الدائرة وتوضع ضمن مخطط تسيير الموارد البشرية للسنة الجارية، هذا المخطط الذي يؤشر عليه من طرف الوظيف العمومي، تقوم البلدية بإعلانات في الجرائد اليومية هذا بالنسبة للرتب ما فوق الفئة 10 أما الرتب التي دون ذلك فيتم الاشهار في وكالة وطنية للتنفيذ ويتم استقبال ملفات المترشحين التي تسجل فيسجل خاص لمدة معينة بعد ذلك يتم دراسة الملفات، بحيث تقبل الملفات التي تستوفي الشروط القانونية، وتجري المسابقة على أساس الشهادة.

أما رتب العمال المهنيين والحراس فيجرى الانتقاء بناء على الأقدمية والحالة العائلية، ويتم استدعاء الناجحين بحيث يبدأ الموظف مشواره المهني إن كان مرسما فيستفيد من الدرجات وحق التلاقية في الرتبة، أما المتعاقد فيكتفي بالاستفادة من حساب الأقدمية.

تقوم المصلحة بإصدار شهادات العمل وإنجاز الإنجازات السنوية والميلاد والضمان .

- وكذا قرارات التعيين، الترقية، الخصم، الإيقاف، التحويل.[1]
- كما تقوم المصلحة بعقد جلسات للجان متساوية الأعضاء: المتعاقدين والمرسمين.
- عند توفر ملف يتطلب عرضه على اللجنة مثل الترسيم، الترقية في درجات الرتب، العزل، حالة الاستيداع.
- كما تقوم المصلحة بإجراء تكوين للعمال والموظفين بعد الإتصال بالمؤسسات العمومية الـــأشير عليها ومن ثم توقع من طرف رئيس البلدية اتصبح سارية المفعول.

**مكتب الصفقات العمومية:**

إن تنظيم الصفقات بالبلدية يخضع إلى تنظيم المرسوم الرئاسي رقم 15-247 وفق القانون المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المعدل والمتمم.

وفيما يخص البلدية فإن مكتب الصفقات يبرم أعماله كما يلي:

- إبرام ضفقات اللوازم والأشغال أو تقديم الخدمات التي تقوم بها البلدية، وكذلك تنشأ لجنة بلدية للمناقصة (رئيس البلدية، عضو من المجلس، الأمين العام، ممثل مصالح أملاك الدولة).
- اجتماع لجنة الصفقات العمومية لدراسة دفاتر الشروط (الصفقات) وللمصادقة عليها والطعون المقدمة من طرف العارضين غير المؤهلين.
- إعلان عن المناقصة في الجرائد باللغتين (العربية والفرنسية) سواء مناقصة وطنية مفتوحة أو محدودة المقدمة من طرف العرضين غير المؤهلين.
- إعلان عن المنح المؤقت للعارض الذي تحصل على العملية.
- تحضير الصفقة وارسالها إلى المراقب المالي للتأشير عليها.

1 -مصلحة المستخدمين لبلدية سعيدة .

**مديرية التعمير والتجهيز:**

وتحتوي على مصلحتان:

**مصلحة التعمير:** يديرها رئيس مصلحة وتتوفر على عدة مكاتب: التخطيط والهندسة، مكتب ابلبناء الفوضاوي، مكتب العقار والتعمير، مكتب الاستقبال، فرع ترخيص الطرقات، دراسات ملفات منها رخص البناء والهدم، البناء الريفي ....

**مصلحة التخطيط والتجهيز:** تبادر هذه المصلحة بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاص ها وكذا العمليات المتعلقة بتسييرها (مكتب الري والبناء) وهي كذلك تعمل على تسيير الحسن للمصلحة ولديها مهندسين للقيام بمعاينة المشاريع المبرمجة من قبل البلدية بتنسيق مع مكتب الصفقات.

مديرية الصيانة والوسائل العامة والبيئة العمود الفقري للبلدية يؤطرها المدير ومجموعة من الإداريين تضم عدد كبير من الموظفين يفوق الثلاث مئة، مقسمين على ثلاث مصالح اكبر مصلحة النظافة والنقاوة العمومية والبيئة يتجاوز عددهم 147 موظف من بينهم رئيس المصلحة ورؤساء قطاعات وفروع منها فرع البيئة، وجمع النفايات والكنس، وفرع جمع شبكات الأمطار، وثاني مصلحة صيانة التي يقوم 133 موظف بصيانة الطرقات وصيانة أملاك الدولة، كما تحتوي على ورشات للميكانيك، التلحيم وثالث مصلحة الغنارة العمومية تحتوي على 24 موظف يتقاسمون المهام في التدخلات وصيانة الشبكات الخاصة للإدارة العمومية بالإضافة إلى التدخل فيما يخص الكهرباء المتعلقة بأملاك البلدية (مقر البلدية، المقرات الملحقة بها، الملحقات الإدارية...) [1].

1 –مصلحة المستخدمين لبلدية سعيدة .

**مديرية الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية:**

وتضم مصلحتين أساسيتين:

- مصلحة النشاط الاجتماعي وتهتم بحصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة فب مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية تقوم بتقديم مساعدتها لهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.

**مديرية التنظيم والشؤون العامة:**

تضم ثلاث مصالح:

**مصلحة السكان والإحصاء، مصلحة التنظيم العام، مصلحة الوقاية والنظافة.**

**1- مصلحة السكان والإحصاء: وبها مكتبان:**

**مكتب الحالة المدنية:** هذا المكتب يقوم بتلقي التصريحات الخاصة بالمواليد والتصريحات الخاصة بالوفيات وكذا إبرام عقود الزواج بالإضافة إلى تلقي جميع الأحكام، بالإضافة إلى القرارات الإدارية الواردة من المحاكم المتضمنة تصحيح الاخطاء في الألقاب، الأسماء وكذا تقييد العقود للمواطنين عن طريق الأحكام إذا كانوا غير مصرح بهم كما يقوم مكتب الحالة المدنية بتسليم جميع عقود الحالة المدنية للمواطنين، بفضل رقمنة الحالة المدنية يستطيع المواطن الحصول على عقود الميلاد في أي بلدية بالوطن إضافة إلى عقود الزواج والوفاة[1].

**مكتب الانتخابات:** مكلف بإعداد البطاقة اليدوية للناخبين المسجلين في القائمة الانتخابية للبلدية وكذا القائمة عن طريق الإعلام الآلي في كل سنة بمناسبة المراجعة السنوية للقوائم الانتخابية التي

1 -مصلحة المستخدمين ، مرجع سابق .

تكون من 01 إلى غاية 10/31 من كل سنة بالإضافة إلى المراجعات الاستثنائية للقوائم الانتخابية في حالة تنظيم الانتخابات.

**2- مرحلة التنظيم العام:**

**مكتب التنسيق والإعلام الآلي:** ويتولى ما يلي:

- التنسيق بين مختلف المصالح البلدية.
- القيام بكل عمليات الآلي.
- ضبط برنامج لتعميم الإعلام الآلي عبر مختلف المصالح.

**مكتب المنازعات:** بما أ، البلدية شخص من الأشخاص العامة فهي تتمتع بالشخصية القانونية ومن التمتع بحق التقاضي.

**3- مكتب المنشآت والمرور:**

**أ- المنشآت:** يتم استقبال نوعين من الملفات:

**الأولى:** متعلقة بمؤسسات مصنفة والتي تخضع للمرسوم التنفيذي رقم: 198/06 المؤرخ في: 2006/05/31 المتعلق بالتنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة مثال: مخابر ورشات الغسل ورشات الحدادة، ورشات النجارة ... إلأخ.

**الثانية:** مؤسسات مستقبلية للجمهور وتخضع للمرسوم التنفيذي رقم: 76-36 المؤرخ في:1976/02/20 المتعلق بالوقاية من أخطار الحريق في المؤسسات المستقبلية للجمهور مثل المقاهي، حمامات، مرشات ...إلخ[1].

**ب- المرور:** يختص بدراسة الطلبات الواردة إليه مختلف الجهات سواء إدارات عمومية أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، ضبط برنامج لتعميم الإعلام الآلي.

1 -مصلحة المستخدمين لبلدية سعيدة .

**3- مصلحة الوقاية والنظافة:** تنقسم إلى مكتبين:

**أ- مكتب النظافة والوقاية:** يسهم هذا المكتب على القيام بالمهام التالية:

- مراقبة المؤسسات التجارية ذات الطابع الغذائي وغير الغذائي.
- مراقبة المؤسسات المستقبلية للجمهور على غرار المقاهي، الحمامات، المرشات وغيرها .
- مراقبة المؤسسات العمومية.
- مراقبة الإقامات الجامعية والمعاهد والمطاعم المدرسية.
- مراقبة نوعية المياه الموجهة للاستهلاك مع اقتطاع عينات قصد التحاليل المخبرية
- مراقبة شبكة صرف الصحي وإبلاغ المصالح المعنية عن التسربات.

**مديرية الوسائل العامة: تشمل ما يلي:**

مصلحة الميزانيات والحسابات: وتتكون من مكتبين:

**1- مكتب الميزانيات والحسابات:** ويتولى ما يلي:

- إعداد الميزانية الأولية والإضافية والحساب الإداري.
- جمع مختلف الموارد المالية وتقييمها.
- جمع كل الوثائق المالية المتعلقة بالإعانات ومختلف أنواعها.
- تقييم الحساب الإداري ومقارنته مع حساب التسيير للقابض البلدي من الأوقات المحددة قانونا.
- القيام بالتحاليل المالية الخاصة بكل سنة وتقييمها[1] .

1 -مصلحة المستخدمين لبلدية سعيدة.

**2- مكتب حوالات الدفع الفاتورات:** ويتولى ما يلي:

- إعداد الفاتورات التابعة للغير وتسجيلها وتدوينها بعد التأكد من تأدية الخدمة .
- إعداد حولات الدفع.
- متابعة عمليات التسيير.
- التأكد من الاعتمادات الممنوحة لكل عملية على حدى.

**مصلحة الوسائل:** وتضم كل من:

**مكتب الممتلكات:** الذي يتولى إحصاء ممتلكات البلدية بكل أنواعها (عقارات، منقولات، منتجة، غير منتجة ....).

## المطلب الثالث: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية

تبنت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال النموذج الفرنسي في تسييرها الإداري المعمول به 4611/50/41 ثم تلاها صدور مرسوم يوم 4880/50/50 القانون الفرنسي المؤرخ في البلدية 4055 ينص على تجميع البلديات وتقليص البلديات إلى جانفي 48 المؤرخ في 40/17 وأبعدها ثم إصدار أول قانون جزائري للبلدية تحت الرقم 4617 وحسب قانون 54 وكانت أول انتخابات تجري في الجزائر المستقلة البلدية " أنها مجموعة الإقليمية السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والقاعدية" وييم تسييرها من طرق مجلس بلدي ينتخب من بين أعضاءه رئيس له ونواب ويكون ما يعرف الجهاز التنفيذي للبلدية وتم تحديد صلاحيات المجلس الشعبي البلدي فيما يخص الدور التنموي وتمثلت في مجموعة من الاختصاص ات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

فالبلدية أول وحدة مركزية في الدولة وهي تتمتع بالشخصية المعنوية أما حسب القانون" الجماعات الإقليمية السياسية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون".

أما فيما يخص قانون البلدية تنص المادة الأولى من القانون أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون"

أما نص المادة الثانية "البلدية هي القاعدة الإقليمية للمركزية، ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار المواطن في تسيير الشؤون العمومية فالبلدية تعتبر النواة السياسية للدولة.

وتمثل رمز الديمقراطية المتجسدة في تشكيلات مجالسها المحلية المنتخبة، وقد تم تخصيص الباب الثالث من قانون البلدية مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية رغم وجود ضمانات قانونية للإرساء مبادئ الديمقراطية التشاركية لا أنها تواجهها مجموعة من العراقيل والمعوقات تحول دون إشراك المواطن في عملية التنمية المحلية.

**المعوقات السياسية:**

- تعتبر من أهم المعوقات وذلك راجع إلى عنصرين أحدهما يمثل الجانب السياسي لأا وهوالسلطة والآخر المواطن .
- ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن، يعتبر أهم عامل في تأزم الوضع.
- ضعف المؤسسات المجتمع المدني: المجتمع المدني يعتبر أهم ركيزة من ركائز الديمقراطية التشاركية أفضل مما يمتلكه من قدرة على تأطير المجتمع والمشاركة الشعبية في ممارسة السلطة وتوفير مختلف الإمكانيات من أجل تفعيلها.
- ضعف المشاركة السياسية في مجال مناقشة المواطنين بانشغالاتهم حيث تمارس حيز ضعيف يفتقر إلى الغعداد السياسي من جانب المواطنين في أ÷م المواضيع، وفيما يخص تسيير المرافق العامة والخيارات الوطنية[1].

1 –جمال زيدان ، "سياسات التنمية المحلية في الجزائر" ، دراسة تحليلية لدور البلدية ، مجلة أكاديمية العدد الثاني، ص 88 .

- وجود معارضة وعداوة بين نواب البرلمانيين وحتى المنتخبين المحليين، إذ يرون أن الديمقراطية التشاركية تؤدي إلى التقليل من شأنهم وأهميتهم فهم يرون فيما تمثل دور المنافس لهم وتعرقل نشاطاتهم.

**المعيقات الاجتماعية والاقتصادية:** يتم الأخذ بعين الاعتبار المجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك لما لهما من دور في الديمقراطية ودعم جهودهما وإصلاح الحكم والرفع من المستوى التنمية لما تملكه من تمويل مالي وخاصة القطاع الخاص.

## المبحث الثالث: إستراتيجية العولمة إيجابياتها وسلبياتها

إن الترويج والتبشير بالعولمة باعتبارها نوعا من النفع الخاص لكل شعوب العالم قد بلغ أشده في هذه الأيام حتى صار هناك اعتقاد كبير بأنه من الأجدر للشعوب النامية والفقيرة اللحاق بالركب العالمي قبل أن يتم فرض العولمة على المجتمعات فيفوز من سبق له الدخول إلى حلبتها ويخسر من يفوته القطار المؤدي إليها ففي هذا المبحث سنتحدث عن إستراتيجية العولمة وإيجابياتها وسلبياتها.

### المطلب الأول: إستراتيجية العولمة

إذا علمنا أن العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية بواسطة مجموعة من الفاعلين تضم أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي والشركات العملاقة متعددة الجنسية مضافا إليها مؤسسات إدارة العولمة فإنه يصبح من السهل السير علينا والتوصل إلى المسارات التي تحدد نشاطات هؤلاء الفاعلين، ومن خلال تتبع مسارات حركة العولمة على أيدي هؤلاء سوف تبرز بعض الحقائق وهذه الحقائق تمثل فيما بينها "استرتيجية العولمة" أو"تكتيك العولمة" صحيح أن هذه الإستراتيجية غير معلنة ولكن آثارها تظهر عليها، ويمكننا أن نوجه هذه الاستراتيجية فيما يلي[1]:

1- الإبقاء على ظاهرة الفقر في الدول النامية لضمان استدامة حاجاتها إلى الفاعلين في حقل العولمة، فتدمير إقتصاد الشعوب الفقيرة أمر مفروض عليها من جانب الدول المتقدمة لضمان التحكم في

1 -محسن أحمد خضري ، **العولمة** ، مجموعة النيل ، القاهرة ، ط1 ، سنة 2000، ص 114-120.

ثروات البلاد النامية التي هي دائما في حاجة إلى مديد العون من جانب الدول المتقدمة لتعيش وتستمر.

2- تمكين سياسة فرق تسد وإثارة النزاعات الوطنية بين الشعوب ودول العالم النامي دون القيام بتكتلات الاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تقوم بين الدول النامية.

3- إقامة حواجز تكنولوجية وثقافية بين بلدان العالم المتقدم وبلدان العالم النامي حكرا للعالم الأول وعملا على تعميق التبعية التكنولوجية لدى دول العالم الثالث، اخترعت أمريكا والدول القيمة شروطا لتصدير التكنولوجيا إلى الدول الفقيرة.

4- زعزعة الثقة بالنفس عن طريق الترويج الإعلامي المستقر من دول العالم المتقدم واستعراض عضلات القوة في البر والبحر والجو وإظهار قوة السلاح والتفوق العسكري، وغن السياسة الأمريكية تستفز الكثيرين بقدرتها على إجهاض أي قرار في مجلس الأمن الدولي بإستخدامها غير المبرر لحق الفيتو، وبالتالي تعطيل إرادة المجتمع الدولي.

5- التوجه إلى بلاد العالم الإسلامي خاصة واقتحامها ظلما وعدوانا وإقامة العالم الإسلامي مقام العد والأول بعد زوال الإتحاد السوفياتي[1].

## المطلب الثاني: إيجابيات العولمة

هناك من الدول والمجتمعات من يتحيز للعولمة ويقطع بحتميتها ويقبلها صراحة دون تحفظ لأنه يرى فيها الإيجابيات التالية:

**1- الجانب السياسي:** يرى أنصار العولمة أنها عودة للفلسفة القائمة على فكرة القوة والغلبة لكل من يملك القدرة على الدخول في المنافسة، فالعولمة جعلت الإستثمار السياسي في توازن المصالح بديلا عن توازن القوى كما أنها هيأت المناخ العالمي لقبول متعدد الأقطاب وانظام الدولي بدلا من القطب الواحد، وحيث أن العولمة تترع إلى اديمقراطية والتعددية السياسية وإحترام حقوق الإنسان، فإن

1- محسن أحمد خضري، مرجع سابق ، ص ص 114-120.

بزوغها وإنتشارها واتباع مبادئها وقيمها يؤدي إلى سقوط النظم الشمولية والاهتداء بالنظم الديمقراطية والمجتمع المدني.

والعولمة باعتبارها الصيغة التي تعود إلى إسقاط كل الحواجز الاقصادية والاجتماعية فإنها تعمل على تقوية الروابط بين الدول والتكتلات الدولية، وفي إطار العولمة يصير التركيز على القضايا السياسية العالمية بدلا من القضايا السياسية الراهنة .

**2- الجانب الاقتصادي:** يرى البعض أن العولمة هي البديل المقبول للدول النامية من أجل التخلص من مشكلة التخصص في منتجات أولية ذات قيمة مضافة محدودة وذلك من خلال التعرف على القدرات التنافسية للسلع الأولية في كل دولة حتى تتاح لها فرصة الاندماج أوالتكامل الاقتصادي وبالتالي الاحتفاظ بالعمالة الكثيفة وتحسين مستويات الدخول، كما أن العولمة تشجع على تنمية التعاون الإقليمي، حيث تسمح اتفاقية "الجات" بقيام التكتلات الاقتصادية أوالتجارية بين الدول المنتهية إلى إقليم جغرافي واحد كاستثناء مبدأ ادولة الأولى بالرعاية، والجانب الاقتصادي هوالمحور الرئيسي للعولمة وأداته الرئيسية الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة التي تزيد الإنتاج وترفع الإنتاجية وتقلل التكلفة وتخفض أسعار السلع.

**3- الجانب الاجتماعي:**

يرى أنصار العولمة أنها تتطلب السعي إلى التمييز والإتقان ودفع مستوى طموح الفرد والجماعة إلى آفاق بعيدة، كما أنها تنمي الجرأة في الحق والوضوح في التعامل مع النفس والآخرين، وتحث على بناء المعنويات التي تشكل ضمير الفرد ووجدانه، وتنمي الاحساس لديه بقيمته كإنسان وبحقوقه المشروعة بما يحقق كرمته وعزة نفسه والإقبال على الحياة أما العلاقة بين الإنسان والتطنولوجيا فيرى دعاة العولمة أنها تعمق إحساس الإنسان باعتباره مبتكر التكنولوجيا[1].

1- محسن أحمد خضري، مرجع سابق ، ص 121.

ومستخدميها، ومن ثم يأتي تسخيرها لخدمته ورفاهيته، وأنها كذلك تغير نظرة المجتمعات والأفراد لعامل الزمن وقيمة الوقت، ففي ظل العولمة أصبح الزمن والوقت موارد من موارد الحياة وله إستخدامات عديدة، كما أن العولمة تزيد من التواصل السكاني والاندماج بين الأفراد والتقارب والتفاعل بينهم من خلال تنمية الاحساس بالإرتباط والتواصل بين جميع البشر والأماكن كلها. وينجم عن ذلك تقلص عوامل الاختلاف القائم بينهم، ونشوء مجالات للتكامل والنفاق.[1]

**4- الجانب الثقافي:** في إطار العولمة يتسنى بناء قاعدة فكرية جديدة تنهض على وحدة العالم، وبروز وعي جديد ومفاهيم متطورة ورموز ووسائط ثقافية جديدة تلبي مطالب عصر العولمة، فالعولمة تقتضي وجود إطار مركزي مرن قادر على التكيف السريع والحركة النشطة، وتتطلب درجة عالية من الاستعداد الفردي للمبادرة وتحمل تكاليف المخاطرة، وحيث أن المعرفة ضرورية للتنمية وذلك للإرتباط الوثيق بين جانبي العولمة الاقتصادي والثقافي فإن العولمة الثقافية تسعى إلى إيجاد حلول غير تقليدية لمشكلات تتبد ومتعصبة.

ولا يغيب عنا أن التكنولوجيا نجحت في الارتقاء بمستويات المعيشة في أحيان كثيرة، وفي تحقيق الرخاء في كثير من البلدان حيث أن إنتاجية التكنولوجيا والقيمة المضافة لها عالية جدا، ولقد تمكنت التكنولوجيا من إيجاد حلول لمشكلات عديدة كما استطاعت أن تعمل على تسهيل مناحي الحياة في كثير من الأحيان، ولكن يجب علينا أن تحمي أنفسنا من تأثيرات الثقافة الغارة وأن نأخذ منها الأفضل والأرقى من حيث الأفكار والقيم والتقنيات ونظم العمل.

1 -محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص 120.

## المطلب الثالث: سلبيات العولمة

هناك من الدول والمجتمعات من يرفض العولمة على أساس مخاطرها الكثيرة ويرى فيها السلبيات التالية:

**1- الجانب السياسي:** يرى بعض الباحثين أن العولمة سوف تؤدي إلى فقدان الدول النامية الاستقلال النسبي الذي سبق أن تحقق لها بعد جلاء المستعمرين عن أراضيها، وأن ما ينادي بها دعاة وأنصار العولمة يتيح للدول الاستعمارية استيراد نفوذها الذي فقدته في مستعمراتها السابقة بالإضافة إلى ذلك سيكون الدول الكبرى هي صانعة القرار وموزع الأدوار على العالم الثالث؟، فقد أفضت سيطرة قوى الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على مقرات العالم إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية بدءا بالدولة ومرورا بالأحزاب السياسية، إن العولمة تفرض فكرا وحيدا، الليبرالية ولاشيء سواها ومن هنا نشأت ظاهرة تشابه برامج الأحزاب السياسية في معظم الدول فالاختلاف بين برامجها يكاد يكون منعدما، وفي العالم الثالث تكاد تبتلع العولمة المجال السياسي، ويصبح الكثير من زعمائه واقعين تحت سيطرة القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفي إطار العولمة تتقلص مهام الدولة ومن ثم ينحسر مجال السياسة التي تعني تدبير شؤون الدولة، حيث تمارس الشركات والمؤسسات العملاقة والشبكات الدولية واسعة الانتشار سلكتها بوسائلها الخاصة لتغطي على دور الدولة في ميادين الاقتصاد والمال والإعلام، وفي نظام العولمة توجه السياسات الخارجية للدولة مؤسسات المجتمع الدولي في طليعتها مجلس الأمن فالعولمة لا تعترف بالوطن وتقفز فوق أسوار الدولة لتمارس عملها في التشتيت فعالم العولمة عالم بلا دولة ولا وطن إنه عالم المؤسسات والشبكات وعالم القوى الفاعلة في نظام الدولي.

1 -محسن أحمد الخضري ، مرجع سابق ، ص 121.

**2- الجانب الاقتصادي:**

في عصر العولمة تتولى المجموعة المالية والصناعية الفاعلية الاقتصادية من خلال شركات ومؤسسات متعددة الجنسيات هدفها تجاوز حدود الداخل والخارج والسيطرة على المجال الاقتصادي، ونتيجة للاندماج بين الشركات الكبرى فقد تقلص عدد الفاعلين وبالتالي تركز نشاط الاقتصادي والثروة العالمية في شركات ومؤسسات قليلة العدد على السوق العالمي وتتوالى التوجيه والقيادة عبر العالم وتتحكم في الإدارة الاقتصادية وتراكم أرباحها على حساب الدول النامية.

وتمتلك الدول الكبرى الكثير من اللأسلحة الاقتصادية التي يمكنها من ممارسة الضغوط على الدول النامية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وفي نظام العولمة لا تستطيع الدول النامية حماية منتجاتها الوطنية لأن العولمة ترمي الى تحرير الإقتصاد وإلغاء الدعم الحكومي للخدمات والصناعات المحلية مما إسفر عن زيادة تكلفة المنتجات الوطنية وفقدانها القدرة التنافسية امام السلع المستوردة الأمر الدي يهدد الشركات الوطنية الصغرى للزوال.

**3/- الجانب الاجتماعي:**

في إطار العولمة تجد الدولة نفسها مضطرة غلى تقليص برامج الرعاية الاجتماعية وبخاصة دعم الغير قادرين وإلغاء التامين على الطبقة الدنيا والأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر مما ينجم عنها تخلخل النسيج الاجتماعي، إن نظام العولمة لا يفكر في الصالح العام لأنه لا يضعه في أولوياته ، لقد عملت العولمة على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت تقوم في العقود الماضية بحماية التوازن الاجتماعي التي كانت تتولاه الدولة ، وقد ادى دلك الى البطالة والتهميش المجتمعات ان القاعدة الاقتصادية التي تحكم إقتصاد العولمة هي إنتاج أكبر قدر من السلع بأقل قدر من العمل مما ينتج عنه تصريح العمال والموظفين وتفشي البطالة، فالتقدم التكنولوجي يؤدي في إطار العولمة إلى إرتفاع معدلها وعلى الصعيد الدولي تثبت أن الدول التي سبقت إلى الدخول في العولمة من موقع المتقدمين .

1 -محسن أحمد خضري ، مرجع سابق ، ص 121.

**خلاصة واستنتاجات:**

من خلال هده الدراسة الميدانية ثم التي تم تعزيزها بالجانب النظري يمكن القول أن مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلدية مشروع تنموي هام بادرت به الحكومة الجزائرية في إطار عصرنة التسيير الإداري للجماعات المحلية تماشيا مع العولمة والتطور التكنولوجي الراهن، وتطبيق المشروع الحكومة الإلكترونية، وتعد البلدية احد اهم الادارات الحكومية المحلية وبلدية أولاد خالد مثلا للتنظيم الإداري اللامركزي الذي مسه مشروع الإدارة الإلكترونية الذي يعتبر تجربة ناجحة للجزائر إذا إقترنت بتطبيق الفعلي بحيث تمثل الإدارة الإلكترونية التحول الذي يساعد المواطن ويلبي إحتياجاته كما أن تفعيل الإدارة الإلكترونية لبلدية أولاد خالد أعطت نتيجة إيجابية كما ثم التطرق إلى واقع الديمقراطية التشاركية ببلدية سعيدة إذ أضحت هذه الأخيرة تمثل فضاء يعزز الحوار والنقاش بين الفاعلين، سواء كان في الإطار الرسمي الذي يحوي الجماعات المحلية والمواطن المجتمع المدني، وعليه ورغم وجود ضمانات قانونية تساعد في إرساء الديمقراطية التشاركية إلا أنها تعاني من مجموعة من العوائق تحول دون تطبيقها، والمتمثلة في تلك الفجوة الموجودة بين منتخبين المحليين بسبب العديد من المشاكل الفساد الإداري، البيروقراطية إنعدام الرقابة.

خاتمة

من خلال دراسة موضوع أثر العولمة على الإدارة المحلية في الجزائر اتضح لنا أن العولمة سلاح ذوحذ فمن ناحية إن ماتوفره يعد فرصة يجب إنتهازها فهي تعمل بدور التقدم والرقي المتمثل في المنجزات الثورة التكنولوجية والثورة المعلوماتية وظهور الحواسيب والأنترنت بهدف الخدمة البشرية ومن جهة ثانية تهدد الشعوب والدول بآثارها السلبية المتمثلة في تهديد الثقافات المحلية وتشويهها عن طريق وسائل الإعلام، منافسة السلع الأجنبية والخصخصة ينتج عنها من بطالة وفقر اضافة الى تفشي ظاهرة الفساد الاداري والمضاربات، وهذا يفرض على الدول ان تتسلح بالقدرة الكافية للتصدي لكل أثار العولمة والاستفادة من ايجابياتها ماأمكن والا فستكون الدولة مجرد تابعة اقتصادية وسياسية وتقافية للغرب وفي الحالتين يجب ان يكون العالم ياسره مستعد للقبول بافكار جديدة ومجرد قبول هذه الافكار يعني بحد ذاته وضع قيود على الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد اهتم المشرع وحرص على سن نصوص قانونية تتلائم مع التحولات الجدرية والعميقة التي شهدتها الادارة المحلية خصوصا في اواخر القرن العشرين لما ادخلته العولمة عليها من تطبيقات .

لقد فرضت العولمة تحديات لكونها ظاهرة شاملة لجميع ميادين الحياة السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية وحتى الادارية بحيث اثرت العولمة على الادارة المحلية وذلك بإدخال ثورة تكنولوجية معلوماتية والاتصالات بحيث ساعدت الادارة المحلية من التخلص من الادارة التقليدية بإدخال مايسمى بالادارة الالكترونية والتحول من العمليات اليدوية الى العمليات الالكترونية الرقمية باعتبار ان الادارة الالكترونية هي ادارة بدون اوراق ولا زمان ولا مكان فقد ساعدت العولمة لدخولها الدول العالم الثالث وخاصة الجزائر بحيث رغم سلبياتها الا انها ساعدت بادخال طرق واساليب حديثة.

قائمة المصادر والمراجع

1. سعيد محمد عثمان، العولمة السياسية بين الفكرين الإسلامي والغربي من منظور التاريخي، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية سنة 2007 .
2. علاء زهير الرواشدة، العولمة والمجتمع، دار الحامد للنشر وتوزيع عمان الأردن 2007 .
3. نداء صادق الشريفي، تحليلات العولمة على التنمية السياسية، دار جهينة للنشر والتوزيع المملكة الأردنية الهاشمية عمان سنة 2007 .
4. رضا الواجد أمين، الإعلام والعولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع جامعة الأزهر ط1 سنة 2007.
5. فضل الله محمد إسماعيل، العولمة السياسية إنعكاساتها وكيفية التعامل معها، دار الجامعة الجديدة جامعة الإسكندرية سنة 2008
6. لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبلية، دار المعرفة اللبنانية الطبعة الأولى سنة 2002.
7. صلاح ياسين محمد الحديثي، التأثيرات السلبية والإيجابية للعولمة في القضايا الاجتماعية والثقافية والسياسية، مجلة الأبحاث كلية التربية الأساسية المجلد 11 العدد 1 سنة 2011 .
8. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دار جلة المملكة الأردنية الهاشمية عمان سنة 2008 .
9. منذر الشرع وآخرون، العولمة أثرها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات المتحدة الطبعة الأولى، 2012.
10. ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى سنة 2008 .
11. ممدوح محمود منصور، العولمة دراسة في مفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية سنة 2003 .
12. عبد الحليم عمار الغربي، العولمة الاقتصادية، دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة سوريا سنة 2013 .
13. ونيسة الحموري، أبعاد العولمة، مجلة القراءة والمعرفة مصر سبتمبر 2013 .
14. زرواقي الطاهر، هيئات الإدارة المحلية في الجزائر ودورها في إرساء الحكم الراشد، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة عباس لعزوز بخنشلة العدد 07 جانفي 2017.
15. محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، الملتقى العربي الأول سلطنة عمان 18-20 أغسطس 2013 .
16. ايمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر الجامعة الاسكندرية الطبعة 02 سنة 2013 ص 18.

17. [1] محمدي صبيحة، طرق وأساليب تحسين خدمات الإدارة المحلية، مجلة الإقتصاد الجديد جامعة الجزائر العدد 14 المجلد 01-2016 .

18. عبد الكريم مسعودي، تفعيل الموارد المالية للجماعات المحلية دراسة حالة بلدية أدرار رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد 2012-2013 .

19. صفوان المبيطيين، الإدارة المحلية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان سنة 2014.

20. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

21. ابراهيم داود، علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة المركزية، أطروحة دكتوراه في الحقوق كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 السنة 2011-2012 .

22. ابراهيم داود، علاقة إدارة عدم التركيز بالإدارة المركزية، أطروحة دكتوراه في الحقوق كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 السنة 2011-2012.

23. صالح فؤاد، القانون الإداري الجزائري، دار الكتاب اللبناني بيروت –لبنان الطبعة الأولى .

24. صفوان المبيضين وآخرون، المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان – الأردن سنة 2011 .

25. محمد صطير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة سنة 2013 .

26. محمد صغير بعلي، دروس في المؤسسات الإدارية، منشورات جامعة باجي مختار عنابة ص 58-59.

27. نبيل راغب،أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة السنة 2001 .

28. حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الحقوق، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2014 - 2015.

29. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى سنة 2015 .

30. عياد محمد سمير، زروقي ابراهيم، الديمقراطية التشاركية ومنطق ترقية حقوق الإنسان مجلة أكاديمي الجهة عن مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة التعدد الثاني مكان جامعة حسيبة بن بوعلي شلف سنة 2014 .

31. حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجيستر علوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر بباتنة .

32. بلقرع خيرة، الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة وتنمية جامعة مولاي طاهر بسعيدة لسنة 2015-2016 .

33. الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، دفاتر السياسة والقانون الجهة قامدي مرباح ورقلة العدد 17 جوان 2017 .

34. عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية**، دفاتر السياسة والقانون الجهة جامعة قامدي مرباح ورقلة العدد 16 جانفي 2017 .

35. نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة السنة 2001 .

36. سعيد النجار، اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية، دار الشروق القاهرة السنة 1997 .

37. حسن الفتلاوي سهيل، منظمة اتجارة العالمية، دار الثقافة عمان الطبع الاولى السنة 2006 .

38. أمريتنا نارليكار، الوجيزفي منظمة التجارة العالمية، الناشر العبيكات للنشر المملكة العربية السعودية الطبعة الاولى السنة 2008

39. فاتح حركاتي، الاثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، دار الوفاء لدنيا الطباعة الاسكندرية الطبع الأولى السنة 2015.

40. عياش قويدر، ابراهيمي عبد الله، اثار انضمام الجزائر غلى المنظمةالعالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 جامعة الاغواط .

41. ناصريداودي عدون منتناوي، انضمام الجزائر إلى المنطمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مجلة الباحث العدد 2004/03

42. نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشروالتوزيع القاهرة السنة 2001.

43. بدرمحمد سيد القزاز، الإدارة الالكترونية ودورها في مكافحة الفساد الاداري، دار الفكر الجامعي الاسكندرية الطبع الاولى سنة 2015 .

44. جماد مختار، تاثير الإدارة الالكترونية على دار المرفق العام وتطبيقاتها في الدول العربية، مذكرة نيل الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2010.

45. حسين محمد حسن، الإدارة الالكترونية المفاهيم – الخصائص- المتطلبات، الوراق للنشر والتوزيع عمان الطبعة الاولى سنة 2011

46. سحر قدوري ، الإدارة الالكترونية وامكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مجلة منصور عدد 14 سنة 2010.

47. أمل لطفي حسن حاب الله، أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية دار الفكر الجامعي الاسكندرية الطبعة الأولى السنة 2013.

48. حسن بن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية بين لبنظرية وز التطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحوأداء متميز في القطاع الحكومي، المملكة العربية السعودية، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات 14 نوفمبر 2009.

49. محمد سمير أحمد، الإدارة الالكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان الطبعة الأولى لسنة 2009 .

50. حامد أدينوي جمعة، الإدارة الحكومية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى السنة 2016 .

51. دقي نعيمة، تطبيقات الإدارة الالكترونية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولاي الطاهر سعيدة السنة 2016 – 2017 .

52. موسى عبد الناصر، مساهمة الإدارة مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الاداري بمؤسسات التنظيم العالي مجلة الباحث العدد 09 /2011.

53. محمودحسين الوادي، بلاد محمود الوادي، المعرفة والإدارة الالكترونية وتطبيقاتها المعاصرة، ط2، 2006.

54. قانون البلدية رقم 90/08

55. قانون البلدية رقم 11/10

56. قانون البلدية رقم 11/10

57. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، مناهج البحث وطرق إعداد البحوث، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الرابعة سنة 2007 .

58. محسن أحمد خضري، العولمة، مجموعة النيل القاهرة الطبعة الأولى السنة 2000 .

**شكر وتقدير**

إهداء

**مقدمة:** ..... **1**

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي العام للعولمة**

**تمهيد:** ..... **7**

**المبحث الأول: ماهية العولمة** ..... **8**

**المطلب الأول: مفهوم العولمة** ..... **8**

**المطلب الثاني: النشأة التاريخية للعولمة**..... **12**

**المطلب الثالث: أبعاد العولمة:** ..... **15**

**المبحث الثاني: ماهية الإدارة المحلية**..... **18**

**المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية** ..... **19**

**المطلب الثاني: أسباب نشأة الإدارة المحلية** ..... **21**

**المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية** ..... **24**

**المبحث الثالث: الإطار المعرفي حول التنظيم الإداري اللامركزي**..... **25**

**المطلب الأول: عدم التركيز الإداري** ..... **26**

**المطلب الثاني: اللامركزية الإقليمية** ..... **27**

**المطلب الثالث: اللامركزية المرفقية** ..... **29**

**خلاصة واستنتاجات:**..... **31**

**الفصل الثاني: أثر أقنعة العولمة على الإدارة المحلية**

**تمهيد:** ..... **33**

**المبحث الأول: أثر العولمة السياسية على الإدارة المحلية** ..... **34**

**المطلب الأول: القناع السياسي للعولمة** ..... **34**

**المطلب الثاني: تعريف الديمقراطية التشاركية**..... **35**

**المبحث الثاني: أثر العولمة الاقتصادية على الإدارة المحلية** ..... **41**

**المطلب الأول: القناع الاقتصادي للعولمة**..... **41**

**المطلب الثاني: تعريف منظمة التجارة العالمية ومبادءها** ..... **43**

**المطلب الثالث: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.** ..... **48**

**المبحث الثالث: أثر العولمة التكنولوجيا على الإدارة المحلية**..... **53**

**المطلب الأول: القناع التكنولوجي للعولمة**..... **54**

**المطلب الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية وأهدافها**..... **56**

**المطلب الثالث: مؤشرات الإدارة الإلكترونية في الجزائر** ..... **64**

**خلاصة واستنتاجات:**..... **68**

الفصل الثالث: أثر العولمة على الإدارة المحلية نماذج مختارة

تمهيد: ..... 70
المبحث الأول: واقع الرقمنة (الإدارة الإلكترونية) دراسة حالة بلدية أولاد خالد. ..... 71
المطلب الأول: نبذة عن بلدية أولاد خالد الرباحية ..... 71
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد خالد ..... 75
المطلب الثالث: تطبيق الإدارة الإلكترونية في بلدية أولاد خالد (دراسة حالة) ..... 79
المبحث الثاني: واقع الديمقراطية التشاركية في بلدية سعيدة ..... 88
المطلب الأول: ماهية بلدية سعيدة ..... 88
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة ..... 90
المطلب الثالث: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية ..... 99
المبحث الثالث: إستراتيجية العولمة إيجابياتها وسلبياتها ..... 101
المطلب الأول: إستراتيجية العولمة ..... 101
المطلب الثاني: إيجابيات العولمة ..... 102
المطلب الثالث: سلبيات العولمة ..... 105
خلاصة واستنتاجات: ..... 107
خاتمة: ..... 109
قائمة المصادر والمراجع: ..... 112
فهرس المحتويات
قائمة الأشكال والجداول

## أ/- قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: يوضح المخطط التالي يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية أولاد خالد ..... 79
الشكل رقم 02: دائرة مثلثية تمثل عدد الموظفين حسب الجنس ..... 82
الشكل رقم 03: دائرة مثلثية تمثل عدد الموظفين حسب السن ..... 83
الشكل رقم 04: دائرة مثلثية تمثل الموظفين حسب المؤهل العلمي ..... 84
الشكل رقم 05: دائرة مثلثية توزيع العينة سنوات الخبرة ..... 85
الشكل رقم 06: يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية سعيدة ..... 91

## ب/- قائمة الجداول

الجدول رقم 01: يوضح عدد الموظفين حسب الجنس ..... 82
الجدول رقم 02: يوضح عدد الموظفين حسب السن ..... 83
الجدول رقم 03: يوضح عدد الموظفين حسب المؤهل العلمي ..... 84
الجدول رقم 04: يوضح عدد الموظفين حسب الخبرة المهنية ..... 85
الجدول رقم 05: يمثل أسئلة المساهمة الإدارة الإلكترونية في تقليص عدد العمال ..... 86